A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.11
15 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	(جزر القمر)
ثم :	السيد غانيف (الرئيس)	(بلغاريا)
ثم :	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	(جزر القمر)

- جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١١١] (تابع)

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61229 ٢٣٢٤ن(٩٢)

- خطاب السيد ميلان كوتشان ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفانيا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- خطاب السيد جوليس راتنكويمار أجوديا ، نائب رئيس جمهورية سورينام

بيان كل من
الشيخ سالم صباح السالم الصباح (الكويت)
السيد كليس (بلجيكا)

خطاب السيد جيمس بريندان بولغر ، رئيس وزراء نيوزيلندا

بيان كل من
السيد باباكونستانتينو (اليونان)
السيد تافيراس غوسمان (الجمهورية الدومينيكية)
السيد لومبي أوكونغو (زائير)
السيد كيجنر (جزر مارشال)
السيد غاسيموف (أذربيجان)

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧]

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/47/442/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوجّه نظر الجمعية إلى الوثيقة A/47/442/Add.3 التي تتضمن رسالة موجهة إليّ من الامين العام يبلغني فيها أنه منذ صدور رسائله المؤرخة في ١٥ و ١٨ و ٢٢ من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، سدّدت تشاد المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا على النحو الواجب .

تقرر ذلك .

خطاب السيد ميلان كوتشان ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا .

اصطحب السيد ميلان كوتشان ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة يشرّفني أن أرحب في الامم المتحدة ، برئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا ، فخامة السيد ميلان كوتشان ، وأدعوه لإلقاء خطابه .

الرئيس كوتشان (تكلم بالسلوفينية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة اليكم ، سيدي ، وإلى شعب بلغاريا الصديق على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وإننا مقتنعون بأن أعمال الجمعية العامة ستتكلل تحت قيادتكم بالنجاح . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسعادة السيد سمير الشهابي ، سفير المملكة العربية السعودية ، على الطريقة المبدعة والبنّاءة التي أدار بها الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

إن عددا من الدول الأوروبية المستقلة حديثا ، بما فيها سلوفينيا ، قد أصبحت أعضاء جددا في الأمم المتحدة ، وها هي تشارك في هذه الدورة للجمعية العامة . وهذا الواقع ، الذي كان حتى الأمس القريب أبعد من الخيال في سياق المنظور التقليدي للعلاقات الدولية ، قد تحقق من خلال عملية ادخال الطابع الديمقراطي ، التي أنهت على نحو مثير عهد الأيديولوجيات المطلقة التي كانت ركيزة لشتى أشكال الاستبداد والشمولية .

إن التغيرات العميقة التي أتت بها نهاية الحرب الباردة وضعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام مشاكل جديدة . إن الاخفاق الذي تصادفه المحاولات الرامية لحل الأزمة اليوغوسلافية ووقف الحرب ضد جمهورية البوسنة والهرسك ، التي تجري بكل أبعادها المأساوية في جوارنا ذاته لمؤشر آخر على عدم كفاية الترتيبات المؤسسية الراهنة في العالم . وهذا ينطبق على الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تكمّل عالمية الأمم المتحدة .

إن ترتيباتنا المؤسسية الدولية قد وضعت في ظروف انقسام العالم إلى كتلتين عسكريتين وسياسيتين . وكانت المهمة الأولى لهذه الترتيبات تتمثل في التخفيف من آثار المواجهة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية من خلال الحفاظ على توازن القوة وتوازن الرعب ومن خلال التوصل إلى بعض أوجه التفاهم فيما بين الدولتين العظميين . وفي إطار هذا النظام العالمي ، كان الالتزام غير كاف بتعزيز التعاون والتكامل ، وتيسير التطور اللازم للعالم الحديث الذي تفرضه طبيعة التكنولوجيا ، وتنظيم الانتاج ، والأسواق الحرة ، والنهوض بالمسؤولية عن التنمية الاقتصادية المنسقة المتسارعة ، والتغلب على الفقر ، وحماية البيئة الانسانية وتحقيق عالمية الاتصالات والمعلومات .

إن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي يشكّل على الساحة الدولية في أوروبا تكملة على المستوى الاقليمي لمنظومة الامم المتحدة والذي ساعدت وثائقه موجة التغييرات الديمقراطية في أوروبا ، عملية يرجع منشأها إلى حد كبير ، لهدف تسريع التعاون والتكامل . وقد بني مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وطوّر على المبادئ الاساسية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة والتي تشكل شرطا مسبقا حيويا للامن والسلم والرفاه والتقدم للجميع . ولذلك كان متوقعا من جميع الدول المشاركة في المؤتمر أن توافق طواعية على هذه المبادئ حفاظا على مصلحتها . ولكن بقي المؤتمر لا يملك الوسيلة اللازمة للرد على الحالات التي تنتهك فيها إحدى الدول هذه المبادئ والقواعد ولا تحترمها .

إن الحرب في جمهورية البوسنة والهرسك وجميع الاهوال التي أصبحت ، بفضل وسائط الاعلام ، معروفة لدى العالم أجمع ، وكذلك أزمة البلقان التي كنا أيضا طرفا فيها ، إنما تشكل تجربة هامة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وللامم المتحدة وللعالم بأسره .

إن هذه التجربة تعلمنا أن من السهل نسبيا أن ندعو إلى السلم ، ولكن من الصعب للغاية ضمان الامن وإقامة الظروف المستقرة التي تتيح إجراء تغييرات عاجلة وسلمية وفقا للمبادئ التي تصون السلم والامن والرخاء . وهذه هي أهم وظيفة للامم المتحدة ولجميع المنظمات الاقليمية ، وهي أساس تأييدنا للاقتراح الداعي إلى أن تسرع الامم المتحدة بانشاء آليات للتكيف مع التغييرات الجارية في العالم .

وقد قدّم الامين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" اسهاما سديدا للغاية في الجهود المبذولة من أجل التوصل على نحو تدريجي إلى انشاء آلية للامن تتيح تسوية جميع المنازعات تسوية سلمية ، وذلك أساسا بالقاء نظرة ثاقبة إلى الملابسات وتعبئة المؤسسات الدولية في الوقت المناسب ، لمنع نشوب الصراعات المسلحة بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، أي بين الدول ذات السيادة ، أو وقفها في بدايتها . ومن مصلحة المجتمع الدولي ألا يتسع نطاق أي حرب عند وقوعها إلى مناطق وبلدان جديدة . ويحتوي التقرير على أفكار مفيدة كثيرة حول بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، وحول

متى يصبح من المستطاع والضروري تهيئة أحوال الأمن والاستقرار على المدى الطويل في العلاقات بين أطراف الصراع .

ويصح للأمم المتحدة أن تنشئ آلية تمكنها من التدخل على نحو سريع بغية المساعدة في تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية والداخلية ، وإعمال تقرير المصير ، فتمنع بالتالي الانزلاق إلى العنف المتصاعد على النحو المفجع المشاهد الآن في البلقان .

لقد كانت الأمم المتحدة في السابق محفلا لتحقيق تقرير المصير لكثير من الشعوب . وقد حظيت بصفتها هذه بتأييد سلوفينيا التي تدخل ، بمشاركتها النشطة في التحالف المناهض للفاشية بوصفها جزءا من يوغوسلافيا السابقة ، في عداد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة . ومن ثم فإن من المفهوم أن نتوقع من الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بهذا الدور في المستقبل .

لقد أصبحت عضوية المنظمة العالمية أكبر من أي وقت مضى . ولم يأت ذلك نتيجة أو انعكاسا لعملية تفتيت يتعذر فهمها بل جاء انعكاسا للتحول الديمقراطي للعلاقات داخل دول غير تقليدية لم تكن مبنية على مبدأ المساواة الوطنية والمصلحة المشتركة الحقيقية لأممها ، وإنما كانت مبنية على أيديولوجيات وعلى الخوف من التهديد النابع من التكتلات . ولم يكن دافع الاندماج في تلك الدول المتعددة القوميات هو تحقيق النجاح الاقتصادي واحترام رفاهية الانسان وكرامته ، بل كان دافعه الأيديولوجيات المهيمنة والحزب الواحد والجيش الواحد . وفي تلك الدول ، كانت مصالح الشعوب والأمم وكرامتها خاضعة أساسا لمصالح الدولة والحزب أو أجهزته .

وقد كان الأحرى بالدول مثل يوغوسلافيا التي كانت ، من وجهة نظر تاريخية ، كيانات مصطنعة ، أن تقوم بصورة مستمرة بتفحص واثبات مبرر وجودها في ضوء الظروف التاريخية المتغيرة . إن تفسخها لا يعد بداهة منافاة لمنطق التكامل ولوازمه . فهو جزء من العملية ذاتها . فالأمم فرادى تدخل عملية التكامل في أوقات مختلفة . والأمة بتشكيلها دولتها الخاصة بها إنما تقيم الظروف الضرورية لدخولها هذه العملية بمشيئتها الحرة .

ونحن لا يمكننا أن نستبعد امكانية قيام صلات جديدة وعلاقات تعاون فيما بين الدول . ولكن من الضروري أن تكون هذه الصلات متمشية أولا مع مبادئ القانون الدولي ، والديمقراطية ، واحترام المعايير المعترف بها عالميا لحماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات والقوميات .

لقد كان الاتجاه السائد في العالم ما قبل الحديث هو تركيز القوة عن طريق احتلال الاراضي والحرب . أما اتجاه العالم الحديث فإنه يأخذ طابعا اقتصاديا متزايدا عبر التعاون ، والترابط وكذلك عن طريق تحسين نوعية الحياة واحترام حدود الطبيعة ، وهي اتجاهات حددت معالمها ، ولو جزئيا ، في مؤتمر القمة العالمي للبيئة المعقود مؤخرا . وتقع سلوفينيا في منطقة يتلاقى فيها نظريا وعمليا معا العالمان ما قبل الحديث والحديث . وقيامها هو من مصلحة الامم المتحدة وجميع أمم العالم الحديث لكي لا تكون للعالم الحديث حدود إلا مع العالم الحديث .

واسمحوا لي أن أقول إن العالم الديمقراطي لم يستجب إثر سقوط حائط برلين وانتشار الديمقراطية في أوروبا الشرقية بنفس الالتزام الذي استجاب به ، وعن حق ، لإدخال قيم الديمقراطية والاقتصاد السوقي . إن العالم لم يكن على استعداد كاف لذلك الحدث التاريخي . وقد بدأ الآن يسعى إلى ايجاد نماذج وآليات للتغلب على التدهو في العلاقات بين بعض الدول الجديدة ، وتجنب حدوثه . وقد كان مؤتمر لندن ، الذي حاول أن يمهد الطريق نحو ايجاد حل سياسي لأزمة البلقان ، تعبيرا ناجحا عن هذا المسعى المشترك .

إن حرمان ما تسمى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي صربيا والجبل الأسود ، من المشاركة في أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة - وهو خطوة أيدتها سلوفينيا - إنما يعد دليلا مقنعا على أن الامم المتحدة قادرة على ابداء الحسم اللازم لإدانة الدول التي تنتهك صراحة ميثاق الامم المتحدة ، وتنتهك قبل كل شيء السلم والامن وحقوق الانسان .

لقد نشبت بعد الهزيمة النهائية للجيش اليوغوسلافي وانسحابه من سلوفينيا قبل عام مضى صراعات مسلحة بعيدا عن سلوفينيا . وفي عملية السعى إلى ايجاد حل ، ساهمت

سلوفينيا كمشارك بناء وموضوعي في مؤتمر السلام المعني بيوغوسلافيا ، الذي ترأسه بتفان اللورد كارينغتون وكذلك في مؤتمر لندن ، الذي تلتزم به حاليا . ان ما يهمنا بشكل فوري ومباشر هو حل المشاكل الانسانية ، ولا سيما وضع أكثر من ٠٠٠ ٧٠ من اللاجئين الموجودين في بلادنا . واهتمامنا الرئيسي الآخر ينصب على تسوية جميع القضايا المتعلقة بخلافة دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . وغني عن البيان إن هدفنا النهائي هو اقامة سلام دائم في البلقان .

إن سلوفينيا ليست في حالة نزاع مع أي أمة من أمم يوغوسلافيا السابقة . ووفقا لمقررات مؤتمر لندن فإننا نؤيد التدابير التي اتخذت ضد سياسات صربيا والجبل الأسود ، ونعارض محاولتهما خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية غصبا . وليس من الصعب أن نتفهم أن السياسات الأخيرة لهاتين الجمهوريتين اللتين تتخذان اسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي التي أدت الى تفسخ يوغوسلافيا . وتتمثل هذه السياسات في فرض السيطرة على الآخرين وتعزيز النظام السياسي المركزي غير الديمقراطي ، واستعمال القوة والاستيلاء ، ثم اللجوء بطريق الحرب الى الغزو و "التطهير العرقي" وإقامة معسكرات الاعتقال وارتكاب غير ذلك من الجرائم التي يجب أن تكون موضع تحقيق قضائي ومحاكمة ، وأخيرا ازدراء جميع القيم المتحضرة التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الرئيسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

إن الوثيقة الختامية لهلسنكي تعتبر دون شك مدونة سلوك قيمة فهي مرشد لتعزيز حقوق الانسان ، واحترام الحدود وانفتاحها ، وحماية الأقليات ؛ وباحترامها بشكل عام يمكن تنظيم عملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات بين الأمم والدول في إطار سلمي .

إن السلطات في يوغوسلافيا السابقة لم تقبل حقا مبادئ هلسنكي ، وإنها لا تؤمن بأن التوقيع على الوثيقة يلزمها باحترامها . وما كانت المأساة لتحدث من البلقان لو أن يوغوسلافيا السابقة احترمت مبادئ هلسنكي وطبقتها . كان يمكن حينئذ تجنبها . وحتى عندما بدأت تلك المأساة ، كان من الممكن حلها بطريقة سلمية تماما باحترام مبادئ هلسنكي ، مع الفهم الكافي بأن هذا قد يؤثر على الخريطة السياسية لأوروبا . إن هذا الفهم كان يمكن أن يتلافى الضرر ، فضلا عن التبسيطات والتبريرات التي تتردد مُرجعة الأزمة في البلقان - وفي أوضاع مماثلة في أماكن أخرى - الى عاطفة وطنية متأججة بصورة غير عقلانية ، أو الى أحقاد قومية ، أو عصبية قبلية وما الى ذلك .

لقد اختارت سلوفينيا الاستقلال بتنفيذها حقها في تقرير المصير . واقترحت حل يوغوسلافيا سلميا بنفس الطريقة التي نادت بها روسيا عند حل الاتحاد السوفياتي ، حيث أيدت روسيا استقلال جميع الجمهوريات التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق .

إن سلوفينيا لا تعارض الحركات الحديثة صوب التكامل ، وهي تؤيد تلك الحركات بشرط أن تقوم .. كما هو الحال في المجموعة الاوروبية ـ على احترام مصالح جميع الاطراف المعنية ، وعلى أساس التعاون المتكافئ والاتفاق . وترغب سلوفينيا في الانضمام الى المجموعة الاوروبية وهي مستعدة الى التنازل طواعية عن أجزاء من سيادتها ، أسوة بما هو مترتب على جميع أعضاء المجموعة الاوروبية . إن سلوفينيا لا تريد أن تفعل ذلك بسبب حاجتها الى التكامل الاقتصادي فحسب بل أيضا بسبب انتمائها التاريخي الى تلك الحضارة ، ذلك الانتماء الذي تعطل نتيجة للانقسامات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية الوبيلة بعد الحرب العالمية الثانية .

إن ضمان سلم وأمن دوليين دائمين يتطلب الوفاء بشروط معينة ، يكتسي احترام حقوق الانسان ، من بينها أهمية خاصة . إن الدول التي لا تحترم الكرامة الانسانية وحقوق الانسان داخل الوطن لن تحترم كرامة وسيادة الامم والدول الاخرى . ومن الواضح أن التهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي تبدأ عادة بانتهاكات حقوق الانسان داخل حدود بلدان تقوم فيما بعد بالاخلال بالسلم .

إن جمهورية سلوفينيا تعلق أهمية كبيرة على الاهتمام بتطبيق حقوق الانسان والحريات الاساسية . وكدولة جديدة ذات سيادة فإننا نلتزم التزاما قويا بالرأي الذي يقول إن سيادة الدولة في هذا الزمن إنما تتحدد بصفة أساسية بمعياري شرعية سلطة الدولة واحترام حقوق الانسان . ويرجع هذا قبل كل شيء الى الاهمية الخاصة لحقوق الانسان كضمان للاستقرار والسلم الاجتماعيين ، وبالتالي كركن هام من أركان السلم والامن الدوليين .

وفي الوقت الذي يجري فيه اكمال وضع المعايير الدولية في ميدان حقوق الانسان ، يصبح الاهتمام بفاعلية تنفيذ هذه الحقوق وبالرقابة الدولية ، أمرا له أولوية قصوى . لقد أوضحت التجربة أن ضمان احترام حقوق الانسان ، بما في ذلك على نحو خاص حقوق الافراد الذين ينتمون الى أقليات وطنية وعرقية ودينية ولغوية ، أمر له أهمية بالغة في إخماد الازمات وإقامة السلم . إن الجهود الرامية الى بناء السلم بعد انتهاء الصراع ستكون ناقصة ومزعزعة اذا لم يتحقق ذلك الشرط اللازم للاستقرار

ولم تجر مراقبة تحقيقه . وقد أبرز الأمين العام هذه النقطة تماما من تقريره الهام "خطة للسلام" (A/47/277) .

هناك مسألة أخرى تُبرز الحاجة الى استعراض مدى ملائمة الترتيبات المؤسسية . أعني بذلك مشكلة اللاجئين كما تتجلى في الحرب الدائرة ضد البوسنة والهرسك . فمن الواضح أن التدبير المعد لتلبية الحاجة الى حماية مركز وسلامة الفرد الذي يرغم على ترك بلاده خوفا من العنف السياسي والمادي ، غير كاف في حالة هجرة جماعية لأمة باكملها فرارا من خطر الابادة الجماعية نتيجة لحرب ترمي الى الغزو ، و "التطهير العرقي" للاراضي التي يحتلها الغاصب .

إن مليون لاجئ مسلم من جمهورية البوسنة والهرسك لا يجدون الحماية الكافية وليس لهم مركز مضمون دوليا . إنهم مشتتون الآن في شتى أنحاء أوروبا ، ويقرب عددهم من حوالي ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في بلادي التي توفر لهم الغذاء والمأوى بصعوبة بالغة . لقد أصبح مسلمو البوسنة أمة دون أرض ودون دولة بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج مأساوية ، بما في ذلك انعكاساته على مدى حماية أوروبا من الارهاب . فمثل هذا اليأس هو الذي يولد الارهاب . ومن المفجع في هذه الحرب التي تشن ضد دولة عضو في الأمم المتحدة تتكون من ثلاثة أمم ، هم الكروات والمسلمون والصرب ، أن يبقى المسلمون دون أي حماية تقريبا . ولهذا السبب فإنهم ينشدون الملاذ في جميع أنحاء أوروبا .

لقد اقترحنا في عدد من المؤتمرات الدولية أن تقيم قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ملاذا آمنا لهم في البوسنة والهرسك ذاتها ، حيث تكفل السلامة النسبية للاجئين . ذلك أنه ينبغي عندما تنتهي الحرب وتتخذ القرارات المتعلقة بمصير تلك الدولة ، أن يكون المسلمون حاضرين ونشطين سياسيا وماديا ، وإلا أصبح تقسيم الدولة حقيقة واقعة ، وأصبح واقعا كذلك أن المعتدي قد كوفئ بإعطائه أرضا غزاها بالقوة وأن العالم قد اعترف بسياسة الأمر الواقع وأغمض عينيه عن انتهاكات مبادئ الحقوق الانسانية ، وعن جريمة الإبادة الجماعية .

ويكتسي نفس القدر من الأهمية أيضا وجود آلية فعالة للعمل السريع على حل المشكلات الانسانية الناجمة عن الصراع المسلح . ومن المهم بصفة خاصة أن توفر في حينها المعونة الانسانية . وقد بذلت السيدة ساداكو أوغاتا ، مفوضة الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومديرها التنفيذي السيد جيمس جرانت ، ووكيل الامين العام السيد يان الياسون ، جهودا كبيرة في هذا الصدد . لقد تأكدت مؤخرا أهمية التدابير الانسانية ، حتى لو تطلبت التغلب على المقاومة وتوفير الحماية العسكرية لها ، في بعض حالات الصراع المسلح في العام الماضي ، بما في ذلك الصراع في الخليج والصراع في البلقان . إن العجز عن ضمان المساعدة الانسانية أمر لا يغتفر كما أنه يسيء الى سمعة المجتمع الدولي وكذلك للاسف الى سمعة الامم المتحدة .

وفي فترة تتميز بالهدوء في العلاقات الدولية والسعي نحو توجهات جديدة للتنمية ، يوجد طريق هام يتسع به الدور الذي يمكن أن تؤديه الامم المتحدة ؛ وهو طريق الدبلوماسية الوقائية ووضع تدابير تمثل اسهاما حقيقيا في نزع فتيل الاشتعال من النزاعات وذلك بمعالجة القضايا الكامنة وراءها ودرء عواقبها . إن الدبلوماسية الوقائية هي مهمة تنتظرنا في المستقبل ؛ وستتطلب تكملة وتعزيز دور الامم المتحدة . وهي تفرض توفر المعرفة بالتاريخ واحترام مبدأي المساواة وتقرير جميع الشعوب لمصيرها ، وغيرها من المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . ويتعين على أعضاء الامم المتحدة ، حرصا على مصلحتهم الخاصة وعلى الصالح العام ، أن يطبقوا تلك المبادئ . وبهذا فقط يمكن تعزيز سلطة الامم المتحدة وحمايتها وتحقيق الامل الذي تعلقه عليها جميع الشعوب ، بما في ذلك شعب سلوفينيا .

لقد خففت الامم المتحدة ، بقدر ما تستطيع ، من الآثار السلبية للمنافسة بين الكتلتين والتقسيم الثنائي القطب للعالم . والآن يحتاج العالم الى أمم متحدة قادرة على التوجيه والتنسيق والمساعدة في التغيير . ولن يتحقق ذلك إلا بإعادة تنشيط المنظمة وإعادة تشكيلها وتحقيق الطابع الديمقراطي في منظومتها . ونحن نثق تماما في أن الامم المتحدة ، باعتبارها محفلا دوليا تعدديا ستغتنم بنجاح هذه الفرصة الفريدة لوضع أسس عالم جديد أكثر عدالة يشترك المجتمع الدولي كله في الحرص على بنائه .

لقد كرست قدرا كبيرا من حديثي لأزمة البلقان . إلا أنني أود أن أشدد على أن جمهورية سلوفينيا تعي أيضا وعيا جيدا المشاكل الاخرى التي تحيق بالعالم ، وأن لديها نهجا بناء حيال الجوانب الهامة من النظام العالمي الذي لا تثقل كاهله الحروب والفقر والامية والتعصب والظلم ؛ والذي يشهد التنفيذ الكامل لإعلان مؤتمر القمة العالمي للطفل ؛ وانجازات قمة الارض في ريو دي جانيرو ، والذي تشكل فيه حقوق الانسان في كل مكان معيارا للسلوك تحترمه الدول . إن الحوار البناء والناجح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - فضلا عن السلم والامن الدولي ونزع السلاح - من المهام التي نوليها الاولوية . وإنني أتمنى للامم المتحدة كل نجاح وهو نجاح تمس حاجة العالم إليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد ميلان كوتشان ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية سلوفينيا ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جوليس راتنكويمار أجوديا ، نائب رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب من نائب رئيس جمهورية سورينام .

اصطحب السيد جوليس راتنكويمار أجوديا ، نائب رئيس جمهورية سورينام ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب بنائب رئيس جمهورية سورينام ، فخامة السيد جوليس راتنكويمار أجوديا ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد أجوديا (سوريينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتقدم وفد جمهورية سورينام بأحر التهاني اليكم ياسيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إنكم تجلبون الى هذا المركز الرفيع ثروة من الخبرة والتفاني ، وهما صفتان تبشران بإنجاز المهام المعروضة علينا بنجاح .

واسمحوا لنا أن نشكر سلفكم ، فخامة السيد سمير الشهابي ، على النحو الممتاز الذي قاد به أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إننا نتمنى له الخير في مساعيه المستقبلية .

ونود أن نرحب بالامين العام للامم المتحدة وأن نهنئه على توليه هذا المنصب السامي الجليل . لقد تولى قيادة المنظمة في وقت صعب وحرج للغاية اتسم بتغيرات سياسية عديدة ، وقت يتطلب قدرا أكبر من مشاركة المنظمة في الشؤون الدولية . ونحن نتمنى له الخير والنجاح ونؤكد له على تعاوننا التام .

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب في الامم المتحدة بالدول المستقلة حديثا : أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزباكستان ، وتركمانستان ، وجورجيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، ومولدوفا . كما أود أن أرحب بسان مارينو ، والبوسنة والهرسك ، وكرواتيا ، وسلوفينيا .

كما أعلمت الجمعية العامة في مناسبات سابقة ، لقد شهدت سورينام لعدة سنوات صراعا مسلحا أهليا جلب الاحزان والمعاناة لشعبنا وحد من إمكانية تنميتنا . ونود الآن أن نخبر الجمعية العامة أن جهودنا قد أسفرت مؤخرا ، بعد مفاوضات متأنية عن توقيع اتفاق للمصالحة الوطنية والتنمية .

ومنذ البداية ، أعطت حكومتي أعلى الأولويات لتحقيق المصالحة في البلاد لانها حريصة على الاستفادة من كامل إمكانيات شعب سورينام على نحو يتسق وتطلعاته الى استقرار ديمقراطي دائم . وقد ابتدأت المفاوضات كجزء من اقتناعنا بأنه ينبغي تحقيق السلم تدريجيا على أساس تفاهم سياسي بين مختلف القوى المعنية . ثم أن السلم ، لا يمكن أن يتحقق إلا بتشجيع التفاوض واجرائه على نحو يؤدي الى نتائج دائمة لمنفعة شعبنا .

وقد استمعنا بمنظمة الدول الأمريكية التي قدمت ، برعاية أمينها العام ، السيد جوا كلمنت بينا سواريس ، الدعم في عملية إبرام الاتفاق وتسريح القوات . وقد كان التوفيق حليفنا بمساعدة ممثله القدير . فتم احراز نتائج ملموسة ، أعقبها توقيع اتفاق رئيسي يستند الى الحاجة الماسة للإعمار والتنمية ، ويكفل احترام حقوق الانسان .

واليوم ، يسعدنا أن المصالحة في سورينام أصبحت واقعا ملموسا وممكنا . وقد قوت تصميمنا على تحقيق الوئام الوطني والتنمية القومية . ونحن على ثقة أن منظمة الدول الأمريكية ستقدم دعمها القيم في التحقق من الامتثال للاتفاق ، وبذلك تضمن التقيد بالاتفاق الموضوع للسلم .

وكما أبلغت هذه الهيئة ، لقد استعيدت الديمقراطية الى بلادي في عام ١٩٩١ نزولا على ارادة الشعب ، ومع ذلك ، يجب ألا نغض الطرف عن حقيقة أن الديمقراطيات المستعادة حديثا ، كديمقراطيتنا هي كديمقراطيات) هشة وتعتمد الى حد كبير على المؤازرة والتفهم الدوليين .

ومنذ ذلك الحين وحكومة بلادي تحرز تقدما في إرساء قدر من الاستقرار السياسي المطلوب للغاية ، وبوسعها الآن أن تركز على إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخطيرة الحالية التي تواجه بلادي والتي قد تصبح أزمة اجتماعية . إن مشاكلنا الاقتصادية الاجتماعية ، التي أدت الى انخفاض حاد في الانتاج وزيادة في البطالة ، وارتفاعات كبيرة في الاسعار وتدهور في مستوى معيشة غالبية السكان ، ترغمنا الآن على اتخاذ تدابير تصويبية جادة لوقف التدهور الاقتصادي وحفز النمو الاقتصادي . وتبين التجارب في شتى أرجاء العالم أنه لا يمكن لحكومة ما أن تنفذ بنجاح برنامجا للتعمير الاقتصادي والتنمية دون مؤازرة كاملة على الصعيدين الوطني والدولي .

لقد قررت حكومة بلادي أن تنفذ برنامجا للتكيف والإنعاش والنمو . وفي هذا السياق ، أمّنا الحصول على دعم قيّم من المجموعة الأوروبية . وعلاوة على ذلك ، نود أن نبلغ هذه الجمعية أنه قد أعيد استئناف التعاون الانمائي مع هولندا ، وأن التوقيع على المعاهدة التي تحدد أطر الصداقة والتعاون الأوثق قد أضاف بعدا جديدا الى العلاقات الثنائية بين مملكة هولندا وجمهورية سوريينام . ومن ثم نشعر بالتشجيع لأن استراتيجيتنا الانمائية الوطنية قد وجدت استجابة سريعة من المجتمع الدولي في هذا الجانب الحيوي من جوانب عمليتنا الديمقراطية .

ويمكنني أن أؤكد لهذه الجمعية تأكيدا قويا أنه يتعين - في رأينا - الحرص في تنفيذ برنامج التكيف على اتباع نهج متوازن شامل الأبعاد الاجتماعية لهذا البرنامج ، إذ أن هذا أمر لا غنى عنه لتحقيق النتيجة النهائية المنشودة .

في الأعوام القلائل الماضية ، حولت قوى التغيير شكل الساحة السياسية الدولية ، وغيرت بشكل عميق التوازن الاساسي للقوى الذي برز من الحرب العالمية

الثانية ، وقد حل محل البغضاء والعداوة بين الدولتين العظميين مشاركة وجهود مشتركة لم يسبق لها مثيل . وقد يسّر ذلك حلول لعدد من الصراعات الاقليمية وتسوية عدد آخر منها من خلال الحوار وبالسبل السلمية . ونحن نعتقد أن المناخ السياسي الجديد كانت له آثار بنّاءة في العالم وقد مكنّا من تحديد دور أوسع وأكثر اندماجا في مجال الامن الدولي .

إن المجتمع الدولي يمر بفترة بعث للامم المتحدة بعد مرور ٤٥ عاما على إنشائها ؛ إذ أن إمكانيتها لصنع السلم وصيانة السلم أصبحت تستخدم الى أوفى حد بغية تحقيق سلم عادل ودائم في بقاع مختلفة من العالم . ونتيجة للولاية الجديدة لهذه المنظمة التي تجدد نشاطها أصبح يحق لنا أن نأمل في ألا يمر وقت طويل قبل أن تختفي نهائيا من على سطح المعمورة المآسي الصارخة التي تتمثل في المعاناة الانسانية ، والاستغلال ، والفقر ، وتقاتل الاشقاء ، والجوع ، وسوء التغذية ، والنزعة القومية العدوانية .

إن منظمتنا تواجه التحدي والمسؤولية اللذين ينطوي عليهما التوصل الى تسوية دائمة وشاملة لمشاكل مختلفة على أساس احترام حقوق الجميع ، وعليها أن تشجع الدول على الالتزام بالميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرهما من الصكوك ذات الصلة باعتبار ذلك أفضل سبيل لحماية حقوق الانسان والنهوض بها .

إننا نؤيد التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في أوروبا الشرقية والوسطى . إذ أننا نشعر بالقلق إزاء التوترات والصراعات المتزايدة في تلك المنطقة التي تعرض للخطر السلم والامن الدوليين . كما أننا نتابع عن كثب التطورات في يوغوسلافيا السابقة ، ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بجهود منظمتنا ، ومؤتمر لندن ، وقمة حركة عدم الانحياز .

من الضروري التوصل الى تسوية عادلة ودائمة على القارة الافريقية . ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الخطر المتمثل في عدم الاستقرار المتزايد في القرن الافريقي الذي ينجم عن الصراع في الصومال . ونحن نعرب عن الاسف ، لانه بالرغم من التوقيع على

اتفاق وقف إطلاق النار ، لم تمتثل الأطراف المعنية لالتزاماتها وبذلك لم تسمح بالتوزيع الحر للمساعدة الانسانية لمن هم في حاجة اليها . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلادي المقترح الرامي الى عقد مؤتمر معني بالمصالحة الوطنية والتعمير والوحدة في الصومال كي يؤدي فيما نرجو الى تحقيق سياسة سلمية ودائمة للصراع .

إن وفد بلادي يدين بشدة التصعيد المأسوي للعنف في جنوب افريقيا الذي أوقف عملية التفاوض في إطار مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، ونحن نحث بشدة نظام جنوب افريقيا على تهيئة مناخ يفضي الى إجراء مفاوضات سلمية ترمي الى الاتفاق على نص دستور جديد تقوم على أساسه جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية .

ومن الضروري إيجاد تسوية دائمة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين . وتؤيد حكومة بلادي تأييدا راسخا عملية السلم الجارية والرامية الى التوصل الى حل دائم شامل عادل لقضية الشرق الأوسط .

ونرحب بالتقدم المحرز في التوصل الى تسويات شاملة للصراعات في آسيا ، وخاصة في كمبوديا وأفغانستان . إن إنشاء الحكومة الانتقالية في أفغانستان يعد تطورا بنّاء صوب السلم والمصالحة الوطنية والتعمير في ذلك البلد .

ونؤيد جهود الأمين العام للتوصل الى اتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية بغية التوصل الى اتفاق شامل بشأن مسألة قبرص .

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية والكاريبي ، يسعدنا أن نلاحظ أن عمليات تحقيق الطابع الديمقراطي والوئام والمصالحة والتكامل الاقتصادي تؤتي ثمارها تدريجيا .

إن الاتفاقات المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تسجل نهاية عقد من حرب تقاتل فيها الاشقاء . ولا شك في أنها ستسهم في التوصل الى استقرار وسلم دائمين ، وهما أمران لا غناء عنهما لتنمية المنطقة .

ونعرب عن تأييدنا الكامل لنضال شعب هايتي لاستعادة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في بلاده ، ولجهود منظمة الدول الأمريكية في هذا السبيل .

وبينما نواصل مسيرتنا في عقد التسعينيات ، لا تزال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأوجه للبلدان النامية باقية ، لذا ، ثمة حاجة الى اتخاذ قرارات صعبة لمعالجة قضية التكيف الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي من أجل القضاء على أوجه الاختلال بين الشمال والجنوب .

وقد أدى تدهور الحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية في العديد من البلدان النامية الى انخفاض مستوى المعيشة وإلى استمرار الفقر المتفشي وزيادته . ويجب جعل مسائل القضاء على الجوع وسوء التغذية ، وتحسين المستويات الصحية ، واستئصال شافة الأمية من المسائل التي تحظى ببالغ الاهتمام خلال العقود المقبلة ، لهذا يرى وفد بلدي أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها على أفضل وجه بدفع عملية التنمية التي تركز على الشعب الى الأمام .

وفي هذا السياق ، يؤيد وفد بلدي بحرارة الدعوة الى عقد قمة للتنمية الاجتماعية من أجل تمكين المجتمع الدولي من أن يعالج باستفاضة مسألة التنمية البشرية المعقدة ولكنها بالغة الأهمية .

وبالرغم من أنه لم يتم أي تعهد مضموني بتقديم أموال جديدة خلال مؤتمر ريو للبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا ، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن المجتمع الدولي حقق إنجازا هاما يتمثل في اعتماد برنامج للعمل ، وجدول الأعمال ٢١ ، وإعلان ريو ، وقد أثبت مؤتمر ريو بشكل واضح الصلة الوثيقة بين البيئة والنمو والتنمية ، وهي من قضايا المجتمع الدولي الأساسية .

وبناء على ما تمخضت عنه قمة ريو من نتائج ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمتابعة المؤسسية لمؤتمر ريو خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، نعلق أهمية كبيرة على إنشاء لجنة بشأن التنمية القابلة للادامة ، وينبغي بالضرورة أن تصبح هذه اللجنة المحفل الرئيسي والبالغ الأهمية للتشاور ، وأن نحدد اتجاه التدابير اللازمة لتنفيذ جدول الأعمال ٢١ على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

وأود مرة أخرى أن أؤكد أن دور الأمم المتحدة ووظيفتها في البيئة الدولية الجديدة أصبحا مقبولين عالميا . ولقد شهدنا اهتماما متزايدا بتعددية الأطراف

وبتجدد أهمية الامم المتحدة وهيئاتها الرئيسية . إن ما تقوم به هذه المنظمة العالمية من أنشطة تتعلق بصنع السلام وحفظ السلام في مناطق عديدة قد فتح أكثر من أي وقت مضى الآفاق لدورها الذي تعزز كثيرا في صيانة السلم والامن العالميين . وقد اتضح أن هذه الانشطة إجراءات فعّالة تناسب تماما واقع عصرنا الحالي .

ويجب أن تستكشف على النحو الامثل الفرص التي يتيحها الميثاق في ميادين الدبلوماسية الوقائية ، والبحث عن الحقائق ، وبعثات المساعي الحميدة بحيث نهيئ للامين العام هيكلا مناسبا لمنع الازمات والصراعات واحتوائها في حينها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سوريينام على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد جول اتانكومار أجوديا نائب رئيس جمهورية سوريينام من المنصة .

الشيخ سالم صباح السالم الصباح (الكويت) : يسرني باسم وفد دولة الكويت أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . ويأتي انتخابكم تقديرا لبلدكم بلغاريا ، بالاضافة الى ما تتمتعون به من مزايا شخصية ستكون لكم خير عون في قيادة أعمال دورتنا الى ما ننشده جميعا من نجاح . ويسر الكويت أن تربطها ببلدكم أوثق الروابط ، التي تم التعبير عنها في خطوات عملية عديدة .

إنكم تخلفون أيها السيد الرئيس السفير سمير شهابي ، المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية الشقيقة ، الذي تراس باقتدار وكفاءة متميزتين أعمال دورة الجمعية العامة المنصرمة ، وكان بكل معيار ناجحا في قيادته ومحققا لاهداف الدورة . ولا غرو في ذلك فهو يمثل المملكة العربية السعودية الشقيقة التي قدمت ولا تزال تقدم الكثير في سبيل تحقيق الامن والسلام في العالم ، الامر الذي هو محل تقدير الجميع .

يطيب لنا أن ننوه بالدور الحميد الذي قام به الامين العام للامم المتحدة ، الدكتور بطرس بطرس غالي منذ تبوئه منصبه في بداية العام الحالي في واقع أضحت معه منظمتنا المحور الرئيسي للعلاقات الدولية ، فأصبحت قبلة لشعوب العالم وتطلعاتها .

(الشيخ سالم صباح السالم الصبـــــاح ، الكويـــت)

لقد أثبت الامين العام في أقل من سنة من توليه منصبه مقدرة على التجاوب مع التحديات المستجدة ، ونفذ الى المتغيرات وجعلها تصب في إطار الثوابت التي يعبر عنها ميثاق الامم المتحدة وجوهر الرسالة التي تحملها . ولقد دأب الامين العام على اعادة تعريف دور ومهام وتوجه الامم المتحدة بدقة فائقة ، ووضوح في الرؤيا ، وصلابة في الموقف ، ومرونة في التعبير والاداء ، كما ظهر ذلك في المقترحات الهامة التي جاءت في تقريره المعنون "خطة للسلام" .

لقد أثبت الدكتور غالي أنه يمثل دور حلقة الوصل بين مختلف الحضارات الانسانية ، هذا الدور الذي لعبه بلده مصر خلال تاريخها الطويل .

كما أننا نذكر الآن ، وبتقدير عال ، المنجزات الكبيرة للامين العام السابق للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، طوال مدة تقلده لهذا المنصب الرفيع . لقد كان ، وبحق ، أمينا في أدائه لمهامه ، مخلصا في تنفيذ مبادئ الميثاق ، مستهدفا السلام العادل وتقوية دور وفاعلية الامم المتحدة في كل حركاته . فله من بلدي أسمى آيات العرفان ، ونتمنى له التوفيق والنجاح في كل ما يقوم به الآن .

لقد شهد الوضع الدولي تطورات أساسية خلال العامين الماضيين وكان أبرزها تفكك الاتحاد السوفياتي ، ونمو التوجه الديمقراطي في أوروبا الشرقية . ولقد أفرز ذلك دولا وكيانات انضمت الى الامم المتحدة فترسخت معها عالميتها . فلكل تلك الدول الحديثة الانضمام الى الامم المتحدة خالص التهنئة من الكويت . وإننا لواثقون بأن عضويتها في الاسرة الدولية ستكون اضافة بنّاءة في صرح السلام الدولي وترسيخا له .

إننا نتطلع إلى أدوار جديدة للأمم المتحدة وهي تتهيأ لاستقبال القرن الحادي والعشرين ، فالأمم المتحدة لا يجوز لها أن تكتفي بالمحافظة على السلام ، وإطفاء نيران الحروب بعد اشتعالها ونزع فتيل الأزمات . بل يجب أن تسهم مساهمة مباشرة في احتواء وإنهاء النزاعات في مهدها ، واتقاء شرورها . كما أنها يجب أن تأخذ دور صانع السلام ، كما أن الأمم المتحدة لا يجوز أن يكفيها أن تؤمّن الاستقرار ، برغم ما لهذا الدور من أهمية قصوى ، بل لا بد أن تعمل على طمأنينة ورفاهية وضمان حقوق الشعوب وآمالها . إننا نعيش عالما يتعدى فيه مفهوم السلام إطار الدول ليتغلغل ويضم في بوتقته المجتمعات والشعوب .

إننا ، ونحن نساهم معاً في صياغة النظام الدولي الجديد ليكون ركيزة أساسية من ركائز الاستقرار الدولي ، الذي نطمع أن يسود في عالمنا ، ويخيم بظلاله الوافرة على العلاقات الدولية ، لمدعوون أن نعمل على أن تكون الشرعية الدولية من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة ، وضمان تطبيق ميثاقها ، ومن خلال سيادة مبادئ القانون الدولي ، هي إطار ذلك النظام الدولي الجديد المنشود ، وهدفه السامي .

إن عالمنا ، وهو يرتكز على دور وفعالية الأمم المتحدة وينطلق منها ، ليحتاج في نفس الوقت ، وبصورة متكاملة ، لتنشيط دور وفعاليات المنظمات الإقليمية لحل الكثير من المشاكل والقضايا المعلقة . فالجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية مثلا يجب أن يكون لهما الدور المساند بالنسبة لمشاكل الصومال ، كما يجب أن يكون للمجموعة الأوروبية الدور الرائد في حل المشاكل المتفاقمة في منطقة البلقان ، ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي والسلفادور . وفي إطار ذلك الدور المطلوب للمنظمات الإقليمية يبرز نموذج مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وخصوصا في وقفته الصلبة ، والرائدة مع الكويت ، وكفاحها لدرء العدوان العراقي عنها ، كنوع من أنواع السلوك المحرك للجهد الدولي العام .

وإن الكويت ترى أن حركة عدم الانحياز ، وخصوصا بعد مؤتمر قمتها الأخير في جاكرتا ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة السبعة والسبعين ، لهي نماذج تعبّر عن

إرادات إقليمية مطلوب منها أن توظف أدوارها لتسهيل مهمة صياغة السلام العالمي والحفاظ عليه كرديف طبيعي للأمم المتحدة ، وكأحد محركات قوتها ، وعناصر التنسيق بين دولها .

من هذا المنظور تبدو تجربة الأمم المتحدة بالنسبة لتحرير بلادي الكويت من العدوان والاحتلال العراقي ، مدخلا ، وتجسيدا ، وبلورة لمفهوم الأمن الجماعي الذي طالما استحوذ على اهتمامات المنظمة الدولية وكان أملا يراود واضعي ميثاقها ، والتي أوجدت السابقة والمصداقية لجعل قرارات مجلس الأمن نافذة وواجبة التطبيق .

لقد نجح مجلس الأمن بشكل واضح في تثبيت دعائم السلام ، والقضاء على بؤر النزاع في مناطق عديدة أخرى في العالم ، بعد أن نجح في تحرير بلدي الكويت من غزو كان في جوهره تحديا لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين الدولية ، وللروابط بين الشعوب المتحضرة . ولا تزال رواسب وبعض نتائج العدوان العراقي باقية طالما بقي النظام العراقي رافضا الانصياع الكامل لقرارات مجلس الأمن ، ومحاولا الإلتفاف حولها والتنصل مما سبق أن التزم به رسميا . فلا يزال الأسرى الكويتيون ورعايا دول أخرى رهائن في سجون العراق رغم المحاولات المكشفة ، والضغط الدولي على ذلك النظام ، ولا تزال مزاعم العراق الزائفة الباطلة ، والمخالفة للقوانين والالتزامات الدولية تهز أركان الاستقرار في المنطقة ، وتهدد الهدف الرئيسي لمساهمة الأمم المتحدة في توفير الإطار الفني لعملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، هذا الإنجاز الكبير للأمم المتحدة في مجال تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، والذي تمثل مؤخرا في قرار مجلس الأمن ٧٧٣ (١٩٩٢) ، بشأن الترحيب بقرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، وإعادة التأكيد على ضمان حرمتها ، والدفاع عنها بجميع الوسائل الممكنة وفق الميثاق .

كما أن العراق لا يزال يرفض المسؤلية القانونية عن نهبه لممتلكات القطاع الخاص ، والأفراد ، وضرورة إرجاعها ، وهو كذلك يرفض تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) بشأن توفير المستلزمات الإنسانية لشعبه ، ودفع نصيبه في

صندوق التعويضات ، علاوة على أنه يتهرب بشتى الوسائل من التعاون الجدي بشأن التزامه بالكشف عن جميع أسلحة الدمار الشامل وتدميرها .

وهذا كله يلقي مسؤولية جديدة على المجتمع الدولي بصفة عامة مسؤولية الضغط على العراق ، واليقظة لممارساته ونواياه ، والتأكد من تنفيذه الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فالمسؤولية الجماعية لا تزال قائمة والدروس والعبر من التجربة المريرة يجب أن تستوعب بالكامل .

إن الكويت تؤمن بأن الأمن في منطقة الخليج إنما هو مرتبط بالأمن العالمي يؤثر فيه ، ويتأثر به ، الأمر الذي يستوجب منا جميعا ضرورة احترام سيادة ، واستقلال ، ووحدة تراب كل دول المنطقة ويستلزم عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة ، أو التهديد بها في حل أي نزاع يقع بين دولها .

ومن هذا المنطلق لقد تابعنا وبقلق شديد التطورات المستجدة بشأن جزيرة أبو موسى ، هذه التطورات التي ستؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة ، الأمر الذي يستوجب منا أن نتجنب نتائجها حفاظا على علاقات حسن الجوار التي تربطنا بجمهورية إيران الإسلامية الصديقة .

إننا في الوقت الذي نعلن فيه عن تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، لنرجو من جمهورية إيران الاسلامية الالتزام بالاتفاقية التي تتعلق بجزيرة أبو موسى ، والاحتكام إلى المواثيق الدولية في حل المنازعات بالطرق السلمية ، وإننا لواثقون بسيادة منطق الحكمة والعقل .

لقد شهدنا منذ أواخر العام الماضي مسيرة للسلام ولدت تفاؤلا في النفوس بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، فمنذ اجتماعات مدريد برزت حقائق وقوة دفع يجب المحافظة عليها ، وعلى أسسها المتمثلة في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بتوجيه ينطلق من مبادلة الأرض بالسلام . ولقد ثبت أن الأرض والسلام جوهر ، يستحق من أجله دفع أغلى الاثمان ، وتبرز الآن مسؤولية مشتركة على المجتمع الدولي لاحتضان المساعي الجارية ، وضمان أن تنجز هذه المحادثات والاشكال التي تفرعت

عنها ما بدأته الامم المتحدة من تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حقه في تقرير المصير ، وإقامة الدولة ، والانسحاب الكامل لاسرائيل من الضفة الغربية وغزة والقدس الشريف . كما يتعين على الامم المتحدة دفع اسرائيل للتجاوب السريع مع مقتضيات الشرعية الدولية ، وأن لا تفوت هذه الفرصة التاريخية .

إن مسيرة السلام ، والمجهودات التي ترافقها يجب أن تأخذ منهجا شموليا للنزاع العربي الاسرائيلي ، يأخذ في الاعتبار قرارات الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط ، مما يعني ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ومساندة الشعب اللبناني في ترسيخ وفاقه الوطني ، ومؤسساته الشرعية . كما يقتضي ذلك الانسحاب من الجولان العربية السورية ، وتطبيق القرارات الدولية المعنية بحل عادل ودائم لهذا النزاع المزمن .

وإن مآسي شعب البوسنة والهرسك تثير هواجس ومخاوف العالم الإسلامي والعالم بأسره ، وإننا نرفض الممارسات التي تستهدف القضاء على هوية ووجود شعب وأمة ، ودولة بدوافع عرقية ومذهبية . وإننا لندعم كفاح شعب البوسنة والهرسك ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن هذه القضية . وندعو إلى أن يكون هناك دور بارز للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وللمنظمات الإقليمية والاوروبية منها بالذات في رفع معاناة ذلك الشعب . وإنها لمسؤوليتنا جميعا ألا نترك آثار الحالة في البوسنة والهرسك تستمر ، وتمتد إلى بقية دول تلك المنطقة . وإذا كانت الامم المتحدة تصوب اهتمامها بحق إلى هذه القضية المأساوية ، فإننا نعتقد بأن هناك مناطق أخرى للنزاع وعدم الاستقرار في العالم ، لا بد أن يشملها الدور النشط المطلوب للامم المتحدة ، وللمنظمات الإقليمية ذات العلاقة في حلها ، وضمان عدم استفحالها . وهذا هو الطريق السليم لتشبيت وتعزيز مصداقية الامم المتحدة ، ودعائم النظام الدولي الجديد . إننا مدعوون إلى دعم الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشكل جدي لتحقيق شمولية الامن والاستقرار في العالم ، وتأكيد مبدأ وحدة المصير .

إن مآسي شعب الصومال تثير لدينا قلقا عميقا لان هذه المأساة تمس مشاعرنا وأحاسيس شعوبنا ، ونتألم لهذا التمزق الحاصل بين أبناء الشعب الواحد . وبرغم تسجيلنا للتحسن النسبي الحاصل في الاسابيع الاخيرة في عملية توزيع المواد الطبية والغذائية وضبطها ، فإن استمرار النزيف يستوجب من الدول كافة زيادة العون المادي ودعم جهود الامين العام في سبيل الاسراع في تحقيق الاهداف النبيلة لحماية شعب يتعرض للفناء ، وضمان استمرار تدفق المواد الغذائية والخدمات الطبية له .

إننا في الكويت ، ومن منطلق تضامننا مع الشعبين الصديقين في البوسنة والهرسك والصومال ، ومن منطلق مسؤولياتنا الإنسانية ، واهتمامنا برفع المعاناة البشرية ، قمنا بشحن آلاف الاطنان من المواد الغذائية والطبية واللوازم الاساسية لتلك المناطق ، كما قدمنا مساعدات مالية مباشرة للوكالات الدولية المتخصصة ، لضمان استمرار نشاطها هناك ، وإننا مستمرون في هذا العمل الإنساني التضامني ، انطلاقا من إيماننا بالعدل الاجتماعي .

إننا نتابع بقلق شديد استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان ، واستمرار التناحر بين الفئات المشاركة في الحكم ، وندعو الشعب الأفغاني المسلم إلى نبذ تلك الخلافات ، وتحقيق الوفاق الوطني ، وتركيز الجهود على تثبيت الاستقرار والأمن .

إن أية انجازات سياسية تحققها الأمم المتحدة تزيد من رصيدها المتنامي ، لكن تبقى هذه الانجازات سريعة العطب إذا لم يلازمها استقرار في السلام الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، وضمان في المجالات الصحية ، ومقاومة الأوبئة ، وعلى رأسها المخدرات ، والمساهمة في تخفيف عبء المديونية على الدول النامية ، وتضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة من خلال إحياء حوار نشط وبنّاء بين الشمال والجنوب يكون هدفه تحقيق عدالة اقتصادية مبنية على مساواة اجتماعية ، ويكون أحد أهدافه خلق ثقة متبادلة بين الدول المانحة والدول المستفيدة في سعي مشترك لتنشيط تدفق الاستثمارات ، وضمان مردودها الاقتصادي والاجتماعي بين الطرفين ، وصولا إلى مجتمع عالمي متكافل .

من هنا تبرز لنا أهمية نتائج قمة البيئة التي انعقدت في ريو دي جانيرو كأحد أبرز الدلائل على توسيع رقعة الاهتمام العالمي لاستيعاب ضرورة الربط بين العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحياة الإنسانية . كما أن مؤتمر البيئة ، وإن لم يُلب الأهداف المطلوبة كافة ، فإنه ساهم بشكل ملفت للنظر في توعية المجتمع الدولي بأهمية البيئة وكيف أن قضاياها تتجاوز النزاعات الإقليمية أو القومية لتعمق فينا الإدراك أننا في "قرية كونية" واحدة .

إن هذه المتغيرات في الساحة الدولية والتحديات المستجدة من شأنها أن تُدخل تعديلات جزرية في كثير من المفاهيم السائدة التي ما زالت تتحكم بمصير العلاقات الدولية ويتجلى هذا في الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان . هذه الحقوق التي يفرض منطق التطور لا مجرد النص عليها ، بل توسيع الضمانات العملية والفعلية لها في ممارسة حريات الإنسان وضمان كرامته بالإضافة إلى تلبية حاجاته وتحريره من الخوف والعوز . إن حقوق الإنسان في وقتنا هذا أصبحت مطلبا رئيسيا ، وإن المجتمع الدولي يعطي الدليل تلو الدليل على أنه غير مستعد لتجاهل خرقها أو استباحتها . إن احترام سيادة الدول يجب أن يتماشى مع الحرص على حقوق الإنسان .

ختاما إننا نرى أن التغييرات الجذرية في العلاقات الدولية قد وضعت الأمم المتحدة أمام مسؤوليات جديدة جمة . فالثقة المتزايدة بدورها وبضرورة ممارستها هذا الدور تملي علينا تأكيد التزاماتنا نحوها . فلا يكفي أن نحملها مسؤوليات فقط دون أن يلازم ذلك تمكينها ماديا وسياسيا حتى تقوم بها على أكمل وجه . وهذا يعني أن يمنحها المجتمع الدولي الإمكانيات والصلاحيات المتلائمة مع المسؤوليات . وكما عبّر الأمين العام عن استعداد الأمم المتحدة القيام بكل ما يُطلب منها فلا بد أن تلبي الدول بدورها كل ما تطلبه الأمم المتحدة منها .

هذا التكامل في نظام الأمم المتحدة والدول الأعضاء يؤدي إلى استقامة معادلة المسؤوليات مع الإمكانيات فلا يبقى فقدان التوازن بين المطلوب والممكن سببا للتوتر ، بل تجيء النتائج بما يتناسب مع ما يتوقعه المجتمع الدولي من منظمته ، صنع السلام والحفاظ عليه بكل ما يوفره صنع السلام من نمو وتطور ، وما يوفره الحفاظ عليه من استقرار وأمن .

السيد كليس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أتقدم بالتهنئة الحارة لكم ، سيدي ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . وإن منطقة بأجمعها من مناطق العالم لتؤكد في هذا المحفل ، عن طريقكم ، بعثها من الناحية السياسية .

ويتزايد باستمرار عدد الدول الأعضاء في منظمتنا . وعلى مدار العام الماضي انضمت إلى صفوفنا ٢١ دولة جديدة وأسهمت هذه الدول في الوفاء بالالتزامات التي يرتبها الميثاق . ونحن نرحب بها . وقد كان من رأي بلجيكا دائما أنه ينبغي لمنظمتنا أن تكون مفتوحة لجميع الدول . غير أنه لا يقل عن ذلك شدة اعتقادنا بوجوب ألا يعني ذلك التوسع حدوث تبعثر وتشتت . ويجب أن تظل الطموحات القومية خاضعة للمتطلبات الأساسية للتعاون المتعدد الأطراف ، الذي تتزايد ضرورته كل يوم .

وفي هذا الصدد ، يتضح في النهاية أن الثقة التي أولتها بلجيكا للامين العام الجديد حتى قبل انتخابه كان لها ما يبررها تماما . وكدليل على ذلك ، أود أن أشير إلى الاعمال التي قام بها في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال . ولا تفوتني أيضا تحليلاته أمام مؤتمر ريو ، وتقريره عن الدبلوماسية الوقائية ، وتقريره إلى الجمعية العامة .

وقد تناول زميلي ، وزير خارجية المملكة المتحدة ، الكلمة بالفعل نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية . وهذا يسمح لي بأن أركز بياني على بضع مسائل تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا .

إن نهاية الحرب الباردة جعلت تعزيز التعاون الدولي ممكنا وضروريا في نفس الوقت . ولمجموعة متضافرة من الاسباب ترجع إلى التاريخ والحجم والموقع الجغرافي . كانت بلجيكا دائما على استعداد للتعاون . ودون نظام دولي يمكن التعويل عليه ، سنواجه جميعا إن عاجلاً أو آجلا تصعيدا في المطالبات الانفرادية التي تحمل بين طياتها تهديدات حتمية للسلم . وقد مكنتنا عضويتنا في مجلس الامن من أن نشهد ذلك مباشرة . إن أمما متحدة تعمل بكفاءة لهي الضمان الافضل ضد هذه الاخطار .

لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن نتائج شتى . انهار جدار ولكن حفرت خنادق جديدة . وأدى زوال المجابهة الايديولوجية العالمية إلى التخفيف من حدة النزاعات الإقليمية التي أذكت تلك المجابهة نيرانها . ولكنها أفرزت إحباطات أيضا ، وتحولت في أغلب الاحيان إلى صور منسوخة لحق تقرير المصير ، وتحولت إلى صراعات جديدة . يجب أن يكون لنا رد فعل على ذلك .

ولحسن الحظ ، لم تعد الامم المتحدة مشلولة بفعل عداوات الماضي الايديولوجية التلقائية . واستعاد مجلس الامن وسائل عمله وسلطته ، التي يُعترف بها الآن على نطاق واسع . إن عدم الامتثال لقرارات المجلس يعادل الآن العزلة عن المجتمع الدولي .

ولكن على وجه التحديد لأن منظمتنا تعيش الآن قدرا من النهضة ، يتعين علينا أن نحرص على ألا تصبح ضحية لنجاحها ذاتها . وقد سلم اجتماع قمة مجلس الامن الذي عقد

في شهر كانون الثاني/يناير بمدى وبفداحة هذا التحدي . وطلب رؤساء الدول والحكومات إلى الامين العام أن يعد مقترحات محددة للتصدي لهذا التحدي .

وفر لنا تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" مادة عزيرة للفكر في دور المنظمة في المستقبل . ويؤكد التقرير أن هدفنا المركزي ينبغي أن يكون السلم أولا وقبل كل شيء ، لانه دون السلم لا يمكن تحقيق الحياة الطبيعية للمجتمعات ، ولا الإيمان بمستقبل الافراد .

وسوف تجري الجمعية العامة مناقشة متعمقة حول الدبلوماسية الوقائية . ونرى أن هذا المفهوم يعتمد على العناصر التالية : استخدام السلطات المخولة للامين العام إلى أقصى حد ؛ وتواجد الامم المتحدة في المراحل الاولى لاي نزاع محتمل ؛ والدور المحدد للمنظمات الإقليمية ؛ ولجان الاستقصاء وبعثات المراقبين المؤقته ؛ وإسناد دور موسع لموظفي الامم المتحدة الموجودين بالفعل في مناطق النزاع المحتمل ؛ ونزع السلاح وعدم الانتشار .

وما زال نزع السلاح وعدم الانتشار يستأهلان إيلاء اهتمام خاص بحد ذاتهما . إن نهاية الحرب الباردة قد زادت من صعوبة التحكم بالاسلحة التقليدية ورصدها . وأفسح كابوس المجابهة النووية الشاملة الطريق أمام التهديد بالانتشار ونشر الاسلحة والتكنولوجيا النووية بلا أي ضوابط . وخلال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، تقدمت بلدان المجموعة الاوروبية الاثنا عشر مع اليابان بمبادرة أدت إلى إنشاء سجل للمراقبة متعددة الاطراف على عمليات نقل الاسلحة التقليدية . ومع ذلك ، فلا يشكل هذا سوى الخطوة الاولى .

لقد أثبتت حالة العراق بالدليل حجم المشاكل التي أدى إليها الافتقار إلى الوضوح في العمليات التجارية المتعلقة بالاسلحة التقليدية والنووية على السواء . لذلك ينبغي أن تستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين نظام ضماناتها ، وأعمال الكشف الوقائي ورصد عمليات نقل المواد ذات الاستعمال المزدوج .

أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة لمؤتمر نزع السلاح . إن بلجيكا تتولى في الوقت الحالي رئاسة المؤتمر ، وستقدم إلى الجمعية العامة مشروع الاتفاقية المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية . وبالنيابة عن بلد كان ضحية لهذه الأسلحة خلال الحرب العالمية الأولى ، أود أن أتوجه بنداء رسمي من أجل القبول العالمي لمشروع الاتفاقية ، الأمر الذي يُفضي إلى الإزالة النهائية لهذه الأسلحة الهمجية بصفة خاصة من جميع الترسانات* .

ومن شأن تزايد الاستخدام المنهجي للدبلوماسية الوقائية ، دون أدنى شك ، أن يمكننا من الحد من التكلفة البشرية للنزاعات على أقل تقدير . ومع ذلك ، من الواضح أنه عندما تصل عملية منع نشوب النزاعات إلى أقصى حدودها ، ينبغي أن يكون في مقدور المنظمة أن تلجأ إلى تدابير أخرى لحفظ السلم .

واستجابة لنداءات الأمين العام ، أرسلت بلجيكا ، من جانبها ، كتيبة إلى كرواتيا ووحدات إلى البوسنة والهرسك ، وتستعد الآن لارسال كتيبة إلى الصومال .

لقد حملتنا الصعوبات المالية التي تصادفها منظمتنا في الآونة الأخيرة على التماس نظم بديلة للتمويل . ومع ذلك ، فلا يسعني إلا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر بالتزام التضامن الذي يسري على الدول الأعضاء كافة . إذ ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية . وينبغي أن يكون نظام تمويل عمليات حفظ السلام نظاما موحدا يمكن التنبؤ به ، يحسم مشاكل تمويل المراحل الأولى من العمليات العاجلة . ومن الواضح أن الأمم المتحدة من شأنها أن تفقد قدرتها التشغيلية ومصداقيتها مالم تحصل على موارد الميزانية التي تتناسب مع مسؤولياتها .

ومع ذلك ، فإن جميع الأدوات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية ونزع السلاح وعدم الانتشار ، وعملية حفظ السلم ، لا تكفي مجتمعة لضمان سلم حقيقي . إذ تنبع معظم النزاعات من أسباب جذرية عميقة . إنني أتفق بكل إخلاص مع الأمين العام في تفسيره العريض للعناصر التي تسهم في إحلال السلم . وعلى نفس المنوال ، أرى أن دور المنظمة

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

يمتد إلى مجال منع التوترات بكل أنواعها ، سواء كانت تتعلق بالتفاوتات الاقتصادية ، أو انتهاكات حقوق الإنسان ، أو انعدام الديمقراطية ، أو التدهور البيئي .

وبالنسبة للأجيال الأولى لعهد ما بعد الاستعمار ، كانت عبارة "الحوار بين الشمال والجنوب" تحيي الآمال في تحقيق توزيع أكثر انصافا للثروة والفرص . والحالة الآن أبعد من أن تفي بتلك التوقعات . والحرب الباردة والنفقات العسكرية ، وبعض الأنانية من جانب الشمال ، وفساد وسوء الحكم والاختيار الخاطئ للأولويات في الجنوب كما في الشمال على السواء أفقت كلها مجتمعة إلى هذه المحصلة النهائية التي نحن بصددها .

ولهذه الأسباب ، أخفقت في بعض الأحيان جهود المساعدات الرئيسية الثنائية ومتعددة الأطراف ولكنها حافظت أيضا على ثقافة التبعية التي تتطلّب الآن عملية التحرر . إن التناقضات القائمة بين الشمال والجنوب تقتضي أن نوليها اهتمامنا أكثر من أي وقت مضى ، فنحن نشهد ، من ناحية ، سباق يرمي إلى الوفاء بالاحتياجات المادية الضرورية ، ومن ناحية أخرى ، سباقا إلى الفقر المدقع . وهذا هو التحدي الأكبر الذي نواجهه . فلا ينبغي لنا أن نحافظ على عمليات نقل الموارد والتكنولوجيا الهامة فحسب ولكن ، يتعين علينا أيضا أن نجري تحليلا صريحاً لأخطاء الماضي ، وأن نحدّد الأولويات الحقيقية .

وفي هذا السياق أصبح عاملان - في رأيي - بالغي الاهمية : الاول ، مفهوم التكافل العالمي ، والثاني ، التأكيد المتنامي على الروابط الوثيقة بين السكان والبيئة والتنمية .

قد تستخلص دروس مفيدة من الاحباطات السابقة فيما يتعلق بالعلاقات بين المانحين والمتلقين . إن الجمعية ستناقش أيضا استعراض السياسة الثلاثية للانشطة التشغيلية لمنظومة الامم المتحدة . ونأمل أن تكون هذه مناقشة شاملة تؤدي إلى اعادة تقييم حقيقية لآليات المعونة المتعددة الاطراف .

ومن جانبنا ، ادخلنا عددا من التجديدات على معونتنا الثنائية خلال السنوات الاخيرة . وهذه تتضمن بشكل خاص ، انشاء أنظمة ادارة مشتركة لمشاريعنا الانمائية ترمي إلى تعزيز قدرة شركائنا على اتخاذ القرار .

ومع هذا ، فإن أي انطلاق اقتصادي حقيقي لن يكون ممكنا إلا إذا تلت الاستثمارات جهود الحكومة . ونحن نلاحظ بارتياح أن عددا من البلدان النامية اتخذ خطوات لتوفير أمن قانوني أكبر للمستثمرين الاجانب فيما يخص حرية المشروعات ، والمسائل المالية ، وتحرك رأس المال والارباح . وهذه التدابير تسهم في تهيئة مناخ استثمار أفضل .

علينا أن نعنى الآن وأكثر من أي وقت مضى بالجوانب الاجتماعية للتنمية . إن الربح ليس هدفا في حد ذاته . واعادة توزيع الدخل يجب أن تسمح بالتنمية الشخصية الكاملة لكل فرد داخل أى مجتمع قائم على التضامن . وهذا التضامن يجب أن يمتد إلى الاجيال المقبلة . ولهذا ، إن حقوق العمال . وكذلك أسرهم ، وتراثهم الثقافي وبيئتهم ، يجب أن تحمى . والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المقرر عقده في عام ١٩٩٥ ، سيتيح لنا فرصة لاعطاء هذه الاهداف والمبادئ الاولوية الكبرى التي تستحقها .

إن التعاون الاقتصادي الدولي لا يمكن أن يزدهر إلا على أساس الارادة السياسية والاليات الفعالة . وهذا يفسر الاهمية الحيوية لبضع من عمليات التفاوض الدولية ، سواء الجارية أو المختتمة فعلا ، التي تسفر عن نتيجة ناجحة .

أود أن أؤكد تمسك بلجيكا بتحرير التجارة العالمية باعتباره قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية . ونجاح جولة أوروغواي هو الشرط المسبق الأساسي لهذا .

وأخيرا ، فإن مؤتمر ريو دي جانيرو كان معلما في عملية زيادة الوعي الجماعي بمستقبل كوكبنا ، وستعلق بلجيكا الأهمية البالغة على متابعته . إن أحد الجوانب الحاسمة هنا يتعلق بالاليات المالية . إننا نتمنى بصدق تعزيز هيكل الآلية البيئية العالمية حتى تتكيف بشكل أفضل مع مختلف الاحتياجات . وهذا ينبغي أن يسهم أيضا في مزيد من التقارب بين المؤسسات المالية الدولية لنظام "بريتون وودز" والآليات التشغيلية لأسرة الأمم المتحدة .

ولا يمكنني أن أنهي هذا الجزء من بياني دون ذكر المشاكل الاقتصادية لمنطقة نشعر أننا قريبون منها بشكل خاص ، وهي افريقيا . إن الأحداث الراهنة تثير فينا دائما الشعور بالقلق . ومع هذا فإن بلجيكا ترفض أن تستسلم لتخيلات وقوع كارثة أو لما يطلق عليه بعبارة عصرية "تشاؤم افريقي" .

في السنوات الأخيرة أعادت بلجيكا تحديد موقفها والتزاماتها تجاه افريقيا ، أولا في مجالات يمكننا أن نتولى منها مسؤوليات خاصة . ونحن نرحب ترحيبا حارا بكون الرابطة بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية معترفا بها ومطبقة الآن على نطاق واسع . ونأمل أن يُفهم اضفاء الطابع الديمقراطي بقيمته الحقيقية ، وهي أنه لصالح الشعب . إن الروح التي تلهمنا ليست روحَ أبويةٍ جديدة : إننا نتمنى أن ندخل في تعاون كأطراف متساوية . وحتى تدعم حكومة بلادي التجديد السياسي في افريقيا ، أنشأت توا صندوقا للمساعدة في تمويل الانتخابات الديمقراطية ، ستكون المستفيدة الرئيسية منه القارة الافريقية . وفضلا عن ذلك تستخدم بلجيكا بشكل نشط نفوذها مع شركائها وفي مؤسسات دولية ذات صلة لتضمن اصطحاب تقدم النشاط الاقتصادي لبزوغ الديمقراطية . وفي الوقت نفسه كثفنا معونتنا الطارئة في بضع مناطق متأثرة بالنزاع أو الكوارث الطبيعية . وحكومة بلادي ترحب أيضا بأنها أنشأت ، فيما يتعلق بالمعونة إلى افريقيا ، علاقة عمل مثمرة مع منظمات بلجيكية وأخرى غير حكومية دولية .

إن عدم احترام حقوق الفرد مصدر آخر من مصادر التوتر والعنف ، وأيضا معوق أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

يجب أن نؤكد مجددا بوضوح مبدأ عالمية الحقوق والحريات الاساسية الكامنة في الكرامة الانسانية . وهذه الحقوق لا يمكن أن تكون عرضة لتفسيرات مختلفة .

ان احترام وحماية حقوق الانسان يتطلبان آليات رصد أشد قوة . لقد عقدت دورة غير عادية للجنة حقوق الانسان في الشهر الماضي في جنيف . وأدانت اللجنة بشدة انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة التي لا يمكن السكوت عنها الواقعة في يوغوسلافيا السابقة . وبلجيكا ترحب بحرارة برد الفعل السريع هذا ، وتود أن تراه وقد أُخذ به كمثال في المستقبل .

تود بلجيكا أيضا أن ترى المؤتمر العالمي المقبل المعني بحقوق الانسان وهو يؤدي إلى اعادة تأكيد الدول للتعهدات الدولية والى تعزيز التعاون في المجتمع العالمي . ونحن نناشد جميع البلدان على العمل بروح بناءة لانجاح هذا المؤتمر .

اننا نؤيد بالفعل دور مجلس الامن في بعض قضايا الانتهاكات الصارخة أو الواسعة النطاق لحقوق الانسان بشكل خاص . ولهذا أصرت بلجيكا على جعل المجلس يستمع إلى السيد فان دير ستويل بشأن حالة حقوق الانسان في العراق .

هذا موضوع دقيق كما ندرك جميعا - لكن القانون الدولي يتطور ، ولما كانت المعلومات لم يعد لها حدود تقريبا ، فإن الحدود تنهار أمام الظلم أيضا . إلا أنه في نهاية الامر . على الدول أن تحترم التعهدات الدولية التي قطعتها على نفسها باعتبارها دولا ذات سيادة .

إن الرابطة التي لا تنفصم بين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان واردة بعبارات واضحة في منظومة الامم المتحدة عن طريق مسألة المساعدة الانتخابية . وتوجه في الوقت الحاضر طلبات عديدة موجهة إلى الامانة العامة بطلب هذه المساعدة . وحتى يُرَد على هذه الطلبات بطريقة كافية ، يجب وضع معايير محددة . والاليات القائمة التي تتيح منح بعض أشكال المساعدة الانتخابية يجب أن تستخدم استخداما تاما . وينبغي لهذه الدورة للجمعية العامة أن تمكننا من توضيح الامور عند الضرورة .

إن العدد المتزايد من النزاعات العرقية يفرض مشكلة خاصة ، وهي في منتصف الطريق بين المسائل التقليدية المتعلقة بحقوق الانسان وممارسة حق تقرير المصير . وبالتالي إن حماية الاقليات العرقية تستحق اهتماما خاصا في هذا الوقت .

في أوروبا ، لا نزال نعتقد ، رغم الاحباطات التي وقعت مؤخرا ، أن القواعد التي وضعها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لا تزال صالحة للتطبيق . إن الحق في تقرير المصير يجب ألا يستخدم بأي حال من الاحوال لتبرير التجاوزات والاعمال الوحشية التي ترتكب باسمه . وبجانب هذا فان حماية الاقليات ينبغي ألا توضع بالضرورة أو بشكل خالص تحت راية تقرير المصير . وأود أن أكرر ما قلته في الجزء الاول من بياني - لان هذه تبدو بالنسبة لي حقيقة أساسية : إن التذرع المبالغ فيه بمبدأ تقرير المصير يؤدي مباشرة إلى تشويه مبالغ فيه للسيادة الوطنية .

لذلك ، من الضروري استكشاف بدائل ناجعة مثل اللامركزية الادارية الحقيقية والاستقلال الذاتي الثقافي والنظم الفيدرالية أو الكونفيدرالية . ان مطالب الاقليات هي قبل كل شيء إعراب جماعي عن الكرامة المحددة وعن حقوق الانسان التي لا يمكن أن تداس بالاقدام أو يتم تجاهلها . وبمجرد الاعتراف بهذه الحقيقة فسيكون بالامكان التماس نهج أكثر توفيقا من القومية العمياء . هذا هو أملي بالنسبة لمسألة الاقليات في المستقبل .

إن الوضع الدولي الراهن يدعوني إلى تركيز ملاحظاتي الفكرية على دور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين وفي مكافحة التخلف وفي حماية حقوق الإنسان . ولا يمكن أن نأمل في إحراز تحسينات دائمة في أي من هذه المجالات دون تعزيز التعاون الإقليمي .

وحيث أننا نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع ميثاق الامم المتحدة ، في عالم يختلف تماما عن العالم الذي عرفه واضعو الميثاق ، أصبحت الحاجة إلى التكامل بين ما يحدث على الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي واضحة . ويجب أن نعمل على تحديد أساليب هذا التكامل . وفي الوقت الذي تقترب فيه عضوية بلجيكا في مجلس الامن من الإنتهاء يسرني أن ألاحظ حدوث هذه المناقشة ، قبل كل شيء فيما يتعلق بإقرار السلم وصيانته* .

<u>خطاب السيد جيمس بريندان بولفر ، رئيس وزراء نيوزيلندا</u>

<u>الرئيس</u> (<u>ترجمة شفوية عن الانكليزية</u>) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيوزيلندا .

<u>اصحب السيد جيمس بريندان بولفر ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، إلى المنصة</u> .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أرحب برئيس وزراء نيوزيلندا سعادة الرايت أونرابل جيمس بريندان بولغر وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد بولغر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، تتقدم نيوزيلندا لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وتتعهد بتقديم الدعم لكم في مهمتكم .

قبل عام وقفت على هذه المنصة وتكلمت عن أزمة الخليج والطريقة التي أبدت بها الامم المتحدة ، بقيادة مجلس الامن القوية ، حكما راسخا والتزاما بالمثل التي توخاها مؤسسو الامم المتحدة مما عزز مركز وهيبة المنظمة .

وتكلمت عن بلدى نيوزيلندا ، وهو بلد صغير في جنوب غربي المحيط الهادىء أيد الامم المتحدة تمشيا مع تقاليدنا المكرسة لمناهضة الطغيان وتوطيد الحرية .

وفي هذا العام عدت إلى هذه المنظمة بثقة أكبر بالدور الحيوى الذى تلعبه الامم المتحدة في عالم اليوم وبأهمية ما يمكن أن تقدمه كل دولة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، من مساهمة في تحقيق مثلها . ولكن ما هو أهم هو أنني أود أن أؤكد التزام نيوزيلندا ، وهى أحد الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة ، بضمان تكيف المنظمة لمواجهة تحدي عالم تغير ولا يزال يتغير وسيستمر في التغير في السنوات المقبلة . ولتحقيق ذلك ، ان الامم المتحدة بحاجة إلى جمعية عامة تنبض بالحياة والنشاط ومجلس أمن يهتم حقا بمختلف مناطق وشعوب العالم .

وقد أوضح الامين العام ، السيد بطرس غالي ، آراءه بجلاء في تقريره "خطة للسلام" المقدم إلى الجمعية العامة . وتتلخص رسالته في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ على النحو التالي :

"فبانتهاء الحرب الباردة ابتعدنا عن حافة مجابهة كانت تهدد العالم ، وكثيرا جدا ما كانت تصيب المنظمة نفسها بالشلل .

"حتى ونحن نحتفل بمسؤولياتنا المستعادة ، هناك حاجة إلى التأكد من أننا تعلمنا من دروس الماضي ... وان الأخطاء لن تتكرر . اذ قد لا تتاح فرصة ثالثة لكوكبنا ... ." (A/47/277 ، الفقرتان ٧٥ و ٧٦) .

وتؤيد نيوزيلندا ذلك الاستنتاج .

ومما يبعث في نفوسنا الأمل أيضا الفرصة التي سنحت لمجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء للعمل ، كما كان مقصودا لهما أصلا ، بمنأى عن أية منافسة أيديولوجية المعطلة . فمن خلال مجلس الأمن وبدعم جميع أعضاء الأمم المتحدة شهدنا اجراءات حاسمة تتخذ لتنفيذ تدابير الأمن الجماعي على نطاق لم يكن ممكنا من قبل .

لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به ولكن لم تعد شعوب العالم بحاجة إلى القنوط إزاء عجز وإهمال الأمم المتحدة . فقد وثبت الأمم المتحدة في كمبوديا والصومال والبلقان والشرق الأوسط للمساعدة في المعركة الحامية من أجل بقاء الجنس البشرى بينما لم يوجد في الماضي الا احتمال استمرار الموت والتدمير .

وفي رأينا ، لن تلقى خطة السلام النجاح الا إذا أيدنا برنامجا للعمل .وليس الوقت وقتا للرضاء عن الذات . لقد زالت غيمة الحرب الباردة الكثيفة التي كانت تخفي لسنوات طوال العديد من النزاعات والتوترات الاقليمية والوطنية والعرقية الأصغر . وبزوال الحرب الباردة ظهر اتجاه متزايد ومخيف صوب تسوية الخلافات القديمة باستعمال القوة .

و "خطة السلام" تذكرنا أيضا بوجود مسائل أساسية أخرى لا تهدد أمن الدول الأعضاء فحسب بل أيضا مستقبل الكوكب نفسه .

فالفقر والمرض وسوء التغذية ومستويات الديون المقعدة والنمو الاقتصادى الضئيل آفات في حد ذاتها وبامكانها أن تثير مشاعر القنوط والغضب مما يزعزع استقرار المؤسسات السياسية والاجتماعية .

إن التدهور البيئي لا يهدد فحسب البيئة المحيطة بنا مباشرة وسبل عيشنا ، فهناك مشاكل مثل استنزاف طبقة الاوزون ، وانتشار المواد الكيميائية السامة وتغير المناخ والإفراط في صيد أسماك البحار تعرض للخطر رفاه المجتمعات برمتها وحتى بقاء بعض البلدان الجزرية الصغيرة .

ولا يزال انتشار أسلحة التدمير الشامل مستمر . ويجب أن نتخذ موقفا حازما حيال الذين لا يبالون بدروس الماضي ، ولا يزالون مصممين على حيازة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وتوسيع حجم مخزوناتهم منها .

ويذكرنا الامين العام أيضا بما يلي :

"ان السلم الاجتماعي مهم أهمية السلم الاستراتيجي أو السياسي"(A/47/277 ، الفقرة ٥٩) .

ومن الجلي أن السبب الجذري في الخوف والصراع على المستوى الدولي يكمن في وجود هياكل اجتماعية وسياسات وأنظمة داخل الدول تهمش الاقليات أو المجموعات الاخرى . ولن يزول هذا التوتر ما لم تلب الاحتياجات الاجتماعية للمحرومين من البشر . ويمكن لمؤتمر القمة الاجتماعية المقترح للامم المتحدة أن يلعب دورا محفزا في هذا المجال . وأرى أننا لن يكون بمقدورنا تشجيع وتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتنفيذ المعايير الدولية كما كان مقصودا الا من خلال التسامح وتبادل الآراء فيما بيننا .

والمسائل الاخرى البالغة الاهمية التي أشارها الامين العام لابد من دراستها بتعمق . وهذه الدورة للجمعية العامة توفر الفرصة الاولى لمناقشتها وأود أن أبين آراء نيوزيلندا

أولا ، دعوني أشير إلى السلم والامن . إن نيوزيلندا تقف بثبات شديد وراء الامم المتحدة باعتبارها أداة العمل الجماعي عندما يتعرض الامن للتهديد . والحالات التي يريد فيها العالم من الامم المتحدة أن تستجيب لها اليوم ليست نفس الحالات التي كانت قائمة في عهد الحرب الباردة . وتؤيد نيوزيلندا مفاهيم مثل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلام . وكهيئة عالمية نعرف أن توافق الآراء هام ولكن يتعين علينا بصورة جماعية أن نكون جريئين ويتعين علينا أن نكون مبتكرين .

وتعتقد نيوزيلندا أن من الحيوي أن تستجيب الامم المتحدة للحالات التي تهدد السلم ، أو أن تطالب باتخاذ إجراء شامل ، حيثما تحدث في العالم . ولا يمكننا أن نسمح ويجب علينا ألا نسمح بتهميش أجزاء من العالم أو باعتبارها أقل أهمية من أجزاء أخرى . فالمأساة الحاصلة في الصومال تختلف عن المأساة الحاصلة في يوغوسلافيا ، ولكنها لا تقل عنها فظاعة .

ثانيا ، أود أن أؤيد بقوة الاستنتاج بأن هناك صلة لا تنفصم بين الامن والتنمية الاقتصادية . وهذه ليست فكرة جديدة أو راديكالية . فكل زعيم سياسي يعرف من التجربة المحلية أن الامة تشعر بمزيد من الامن عندما يكون اقتصادها قويا . والناس في كل بلد لديهم توقعات سريعة التزايد ، ولكن بوجود الاقتصاد العالمي البالغ الركود يجد القادة أن من الصعب تلبية هذه الطموحات .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نحتاج إلى نمو كبير قابل للإدامة في الاقتصاد العالمي إذا أريدت تلبية الشواغل الإنمائية المحددة في قمة الارض في ريو .

وثمة حقيقة واحدة يجب تكرارها رغم جلائها : ان النمو والتنمية الاقتصاديين المنصفين والقابلين للإدامة لن يكونا ممكنين إلا إذا وجد نظام تجاري دولي منصف ومنفتح .

إننا بوصفنا مجتمعا عالميا نحتاج إلى الشجاعة للإطاحة بالحواجز الاصطناعية الماثلة أمام النمو الاقتصادي . والحل في أيدينا . فنحن بحاجة إلى قادة يقولون "نعم" للتجارة المنصفة و "كلا" لتجمعاتهم الحمائية . وإذا ما أطحنا بنزعات الحمائية والإعانة المالية الانانية والقصيرة النظر فإننا سنخلق تدفقا في التجارة العالمية ونموا حقيقيا في الاقتصاد العالمي ، وستوفر الفرص التي نريدها جميعا ، فلنفعل ذلك .

البديل قاتم . والتاريخ يظهر بجلاء تام ما يمكن أن يحدث إذا ساد انكماش عالمي عميق ومطول . والمتطرفون السياسيون يأتون الى المقدمة ويبدأون في استغلال اليائسين . والاقتصادات المتحطمة تقع في أيدي الدكتاتوريين ، والسلم والأمن الدوليان يتعرضان بسرعة للخطر .

ولكن الحالة لا ينبغي أن تكون على هذا النحو . فهي ليست حتمية . ويمكن تحقيق طفرة في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، كجولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، إذا ما توفرت الدرجة الصحيحة من الارادة السياسية . وهناك خطر أن تتلاشى الارادة السياسية وأن تبدد التركيز وأن تصبح الاعذار للتأخير أهم من الاسباب اللازمة لغرض التأخير . واذا اتضح أن ذلك حقيقي فإن الاصلاح الجسور المحدد في "نص دونكل" سيتداعى كفرصة ضائعة أخرى ولا يمكننا أن نتحمل ذلك ولهذا فاننا في نيوزيلندا نواصل حث المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة على حسم خلافاتهما وإعادة محادثات مجموعة "غات" إلى مسارها الصحيح لاختتامها بصورة ناجحة . فالنمو الاقتصادي العالمي اضافيا ليس شيئا إختياريا ؛ إنه أساسي .

وكما أن الاقتصاد والأمن مرتبطان ارتباطا وثيقا . فيبدو أن العالم قد قبل في الوقت المناسب أن هناك عنصرا ثالثا في هذه المعادلة ، ألا وهو البيئة . إن كل ما نفعله يؤثر على البيئة . وإذا ما قمنا بشل البيئة فستتأثر اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وأمننا . وعلاوة على أن هذه الآثار لن تحترم الحدود الوطنية .

لقد اتخذت بعض الخطوات الهامة قبل قمة الارض . وقد أثبت بروتوكول مونتريال أن العالم تتوفر لديه الارادة السياسية اللازمة لمعالجة مشكلة استنفاد الاوزون . كما أن الجمعية العامة ذاتها قد استجابت لتحدي الصيد بالشباك المعومة ، وقد كفلت الوقف المؤقت لهذا الاسلوب من الصيد المدمر بيئيا .

وقد أعطتنا قمة الارض التي عقدت تحت رعاية الامم المتحدة برنامج عمل مثيرا للتحدي "جدول أعمال القرن ٢١" ، ليماثل تقرير الامين العام "خطة للسلام" . ولكن الخطط الدولية لن تنفذ إلا إذا التزمت الامم بإنجاحها .

لقد ذهبت نيوزيلندا إلى قمة الارض وهي ملتزمة بالعمل من أجل إيجاد حلول توافقية لمشاكل البيئة والتنمية التي تهددنا جميعا في نهاية الامر .

نيوزيلندا بلد ينعم بتراث بيئي غني . ولكننا نفهم أن حظنا الحسن لا يعطينا الحق الاخلاقي في الإشارة بأصبع الاتهام إلى البلدان الاخرى التي تكافح من أجل بقائها ذاته .وفي الوقت ذاته ، ان خبرتنا التي لا بأس بها في إدارة الموارد القابلة للإدامة ، في تنمية غابات جديدة على سبيل المثال ، يمكن أن تساعد في البحث عن حلول عملية لمشاكل استنزاف الموارد .

وكجزء من التزام نيوزيلندا بالحماية البيئية وبتوفير موارد قابلة للاستمرار ، وافقنا للتو على المضي بزراعة ٢٠٠ الف هكتار آخر من الغابات .

وفي قمة الارض قبلنا التزاما بتعزيز برنامج المعونة الخاص بنا في أقرب وقت ممكن بغية المساعدة في التنفيذ السريع والفعال "لجدول أعمال القرن ٢١" . ومشاريع المساعدة الانمائية الخاصة بنا والقائمة على أساس التشاور مع البلدان الشريكة لنا ، وعلى وجه الخصوص في جنوب الهادئ ، ما برحت تركز بقوة على البيئة والتنمية القابلة للإدامة .

ولكن المعونة وحدها لا تكفي . فنيوزيلندا ، شأنها شأن العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية ، قد أضر بها ضررا بالغا نظام التجارة العالمي الذي يعطل الاجراءات الفعالة وغير الخاضعة للاعانات المالية . ولهذا فإننا نؤيد

تأييدا قويا الدعوة الواردة في "جدول أعمال القرن ٢١" إلى إقامة نظام تجاري منفتح وشفاف وغير تمييزي يكشف التكاليف البيئية الحقيقية للانتاج غير القابل للإدامة ويمكن جميع البلدان من السعي إلى تنمية قابلة للإدامة حقا على أساس آمن ومنصف .

ومن شأن تحقيق ذلك أن يكون بمثابة وضع أساس حقيقي للسلم والتقدم . وإنني لا أدلي بهذه الملاحظات من برج عاجي . فنيوزيلندا بدورها لديها أحد أكثر اقتصادات العالم انفتاحا . نعم ، لقد كانت هناك تكلفة على المدى القصير تحقيقا لذلك ، ولكننا الآن نجني الثمار عن طريق الانتاجية الأعلى والتنافس الدولي .

وبالرغم من التقدم المحرز منذ نهاية الحرب الباردة ، لم نتخلص بعد من تهديد أسلحة التدمير الشامل .

لقد رحبت نيوزيلندا بحرارة بالاتفاق الذي توصل اليه الرئيس بوش والرئيس يلتسن في حزيران/يونيه . إن أكبر ترسانتين نوويتين ستخفضان بمقدار ٧٠ في المائة . وهذا تقدم رائع ، والرئيسان على حد سواء يستحقان شكرنا . لقد حققا تقدما تاريخيا ولكن علينا أن نبقي الزخم مستمرا . ومالم نقم بعمل حاسم فستتزايد مخاطر الانتشار النووي .

ولذلك يتعين علينا أن نبني على القيادة التي أظهرتها الدولتان الحائزتان على الأسلحة النووية بإعلانهما الوقف المؤقت . ويجب أن نعزز هدف إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وهو الهدف الذي ما برحت نيوزيلندا تسعى بشبات إلى تحقيقه . ويتعين علينا أن نعزز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلينا أن نكفل التمديد اللامحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ .

ولقد رحبت نيوزيلندا والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ الاعضاء في منطقة محفل جنوب المحيط الهادئ ، ترحيبا شديدا بقرار فرنسا بوقف التجارب . وقد أفسح القرار الطريق أمام إقامة علاقات أكثر ايجابية بين فرنسا والمنطقة ، وهو ما أرحب به . ونأمل في تمديد الوقف المؤقت وأن يصبح مثلا يحتذى .

ونحن في سبيلنا إلى أن نشهد حدثا حاسما إذ أنه من المقرر أن تعرض على دورة الجمعية العامة هذه معاهدة تفرض حظرا على فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، هي الاسلحة الكيميائية . ولابد وأن تكلل بالنجاح الجهود الدؤوبة التي بذلت على مدى ٢٠ عاما . وتؤيد نيوزيلندا هذه الجهود ، كما أنها عقدت العزم على أن تكون إحدى الدول الاصلية الموقعة على المعاهدة . ونحث البلدان الاخرى على أن تتخذ خطوات مماثلة .

وعلينا ألا نتجاهل الانتشار المستمر للاسلحة التقليدية . وهناك شواغل مشروعة بشأن مستويات الاسلحة التقليدية البالغة التدمير وتوافرها . ومن شأن تنفيذ سجل الامم المتحدة للاسلحة التقليدية أن يمثل خطوة أولى إلى الامام على طريق زيادة المسؤولية في هذا المجال .

ختاما ، أود أن أتطرق إلى القضايا المؤسسية التي أثارها الامين العام . نحن نؤيد بقوة الدور المتوخى للامم المتحدة بأن تعمل مع المنظمات الاقليمية التي يمكنها أن تقدم مساهمة خاصة ، وأن تعمل من خلالها في بعض الاحيان . وفي جنوب افريقيا نرى التعاون بين الامم المتحدة والكمنولث وقد بدأ يحقق بالفعل نتائج ايجابية . وفي الصومال أسهمت منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي مساهمة ايجابية في المهمة التي تضطلع بها الامم المتحدة . وفي القارتين الامريكيتين تقوم منظمة الدول الامريكية بدور فعال بصورة متزايدة .

وفي هذا الصدد ، فإن للدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في كمبوديا أهمية خاصة . والعملية فريدة من نوعها وجديرة بالثناء البالغ . بيد أن بلدان المنطقة - التي تتضمن نيوزيلندا التي تسهم ب ١٠٠ رجل وإمرأة في قوة الامم المتحدة - يجب أن تقوم أيضا بدور رئيسي في إيجاد الاوضاع اللازمة التي تكفل نجاح مشاركة الامم المتحدة.

وهناك ضرورة قصوى لمشاركة المنظمات الاقليمية من أمثال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذه العملية .

وحقيقة الامر أنه ليس في امكان الامم المتحدة أن تقوم بكل شيء ، وأنا لا أتوقع أن تفعل ذلك . بيد أنه أصبح لديها بعد أن حطمت أغلال الماضي ، سلطات جديدة ينبغي لها أن تمارسها الآن ممارسة حكيمة . ويجب أن تكفل تطبيق المبادئ الديمقراطية على أعمال الامم المتحدة ذاتها . ويعني ذلك أن يمثل الصغير ، شأنه شأن الكبير ، في عمليات صنع القرارات الرئيسية في الامم المتحدة .

ويعني ذلك ضرورة التناوب بين الدول الاعضاء على نحو منصف وبصورة منتظمة . كما يعني أنه ينبغي لنا أن نطور العمليات التي تتيح قيام اتصالات بنّاءة بين مجلس الامن وعامة أعضاء الامم المتحدة حتى يتسنى إقامة ائتلاف واسع النطاق يدعم الاجراءات التي يتخذها مجلس الامن ، ويفسح المجال ، في نفس الوقت ، لاتخاذ الاجراءات السريعة والحاسمة عند الاقتضاء .

إن التزام نيوزيلندا بالامم المتحدة القوية والفعالة والديمقراطية لم يتراخ قط . وقد طالبت نيوزيلندا بحماس ، منذ البداية ، في مؤتمر سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ ، بأكبر مشاركة ممكنة في عملية صنع القرار . وعززنا كلامنا على مدى السنين بالتزام حقيقي بجهود الامم المتحدة لحفظ السلم . وقد شاركنا حتى الآن في ١٥ عملية : إذ وضع نيوزيلنديون الخوذ الزرق على رؤوسهم في كرواتيا ، والبوسنة ، ولبنان ، وقبرص ، والهند ، وباكستان ، والعراق ، وإيران ، وناميبيا ، وأنغولا ، وكمبوديا ، والكونغو ، واليمن . وقدمت نيوزيلندا فضلا عن ذلك ، جنودا لمساعدة الامم المتحدة في عمليات إزالة الالغام في أفغانستان .

ختاما ، أود أن أعود إلى جدولي الاعمال المطروحين على هذه الجمعية واللذين يسعيان إلى التوصل إلى مشاركة جديدة للدول . ليس من شيء أهم من خطة للسلام ، وجدول أعمال البيئة والتنمية المستدامة . لقد حدد الامين العام للامم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تحديات هائلة للجمعية العامة لعدة سنوات مقبلة . وشددا أيضا على واقع الترابط العالمي . والطريق إلى المستقبل يمر عبر التعاون وليس

المواجهة ، وهو ما يمثل اعترافا بأن مستقبل كل فرد منا مرتبط بمستقبلنا جميعا ، وأنه لن يتسنى لأي جدول أعمال ، مهما كانت أهدافه نبيلة ، أن يكلل بالنجاح ما لم نكن أولا وقبل كل شيء مستعدين للعمل من أجله . ونيوزيلندا على استعداد لأن تفعل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا ، نيابة عن الجمعية العامة ، على البيان الذي ألقاه للتو .

اصطحب السيد جيمس برنيدان بولغر رئيس وزراء نيوزيلندا ، من المنصة .

السيد باباكونستانتينو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن أصدق التهاني من الحكومة اليونانية على انتخابكم رئيسا للجمعية . إن ما تتمتعون به من خصال شخصية ومهارة دبلوماسية يبشر بأننا سوف نحرز تقدما في أعمال هذه الدورة . ويسعدنا أيضا على وجه الخصوص أن نحيي في شخصكم ممثل دولة مجاورة تربط بينها وبين اليونان علاقة صداقة وثيقة منذ زمن بعيد . أود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السفير الشهابي على الطريقة الفعالة في الاضطلاع بمهامه لدى رئاسته الجمعية العامة في العام الماضي .

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى اعجاب الحكومة اليونانية بالطريقة التي يضطلع بها الأمين العام لمنظمتنا ، السيد بطرس بطرس غالي ، بمهامه منذ أن تولى منصبه في مستهل هذا العام . نحن على يقين تام من أنه سوف يواصل العمل بنفس هذه الدينامية والمهارة الدبلوماسية محققا بذلك مصلحة المجتمع الدولي ومصلحة هذه المنظمة التي نمت منذ الاجتماع الأخير للجمعية العامة في العام الماضي .

دعوني أضم صوتي إلى أصوات الممثلين الآخرين ترحيبا بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى الأمم المتحدة كدول مستقلة وهم : أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيرستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا .

إن قبول أولئك الأعضاء الجدد ليعبر من جديد عن رغبة منظمتنا في الترحيب بانضمام كل الدول التي تلتزم بالتمسك بالأغراض والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة .

في وقت سابق من هذا الاسبوع أدلى وزير خارجية المملكة المتحدة ، بصفته رئيسا لمجلس المجموعة الاوروبية ، ببيانا نيابة عن الدول الاعضاء الـ ١٢ . وإن حكومتي تؤيد تمام التأييد مضمون ذلك البيان .

وتعلن اليونان عن التزامها القوى بعملية التكامل الاوروبي وعن تأييدها التام لها . ونحن نؤمن بأن الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي وافقنا عليها عند اعتمادنا لمعاهدة ماسترخت في العام الماضي سوف تدعم التقدم وتعزز الرخاء لا للقارة الاوروبية فحسب ، بل لجميع البلدان التي تتاجر معها المجموعة . ولقد كانت اليونان من بين أول البلدان التي صادقت على معاهدة ماسترخت ، ويسعدنا أن الشعب الفرنسي قد صادق أيضا على المعاهدة في الاستفتاء الذي أجري يوم الاحد الماضي . واسمحوا لي أن أقول إن التصويت "بنعم" في البرلمان اليوناني كان كاسحا ٢٨٦ صوتا مؤيدا من بين مجموع النواب المصوّتين البالغ عددهم ٣٠٠ - وهو ما يعد دليلا على الإجماع غير العادي للشعب اليوناني بشأن موقف بلدنا المؤيد لأوروبا الموحدة .

يشرفني أن أمثل أمام هذه الجمعية بصفتي ممثلا لأمة تختتم الآن احتفالا استمر سنة كاملة بمرور ٢٥٠٠ عام على اختراع أجدادنا لأول مرة شكل حكومة أطلق عليها باللغة اليونانية اسم "ديمقراطية" ، التي تعني ترجمتها الأولية "الحكم بواسطة الشعب" : الديمقراطية التي قدّر لها أن تصبح أكبر مساهمات اليونان أهمية في التراث الجماعي للجنس البشري وحجر زاوية في الحضارة العالمية . وقد شعرنا ، نحن اليونانيين ، بالسعادة ، واسمحوا لي أن أقول بالفخر ، قبل عام عندما رأينا مبدأ الديمقراطية وتوأمه مبدأ الحرية يتدعمان في جميع أنحاء العالم ويتعزز وجودهما في بلدان سادتها الشمولية زمنا طويلا . والحكومة اليونانية ، بترحيبها بالأعضاء الجدد في مجتمع الأمم الحرة ، إنما أعربت عن أملها في أن يقوم عالم ما بعد الحرب الباردة على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وحكم القانون .

هذا الأمل أعرب عنه قبل عام . فهل يتأتى لنا بعد عام أن نتحقق من المدى الذي توصلنا اليه في تحقيق هذا الأمل ؟ لا يمكننا أن ننكر أن عاما واحدا قصير بدرجة لا تسمح بإصدار حكم نهائي ، إلا أن أحداث الإثني عشر شهرا الماضية تقدم بعض الدلائل على الاتجاه الذي يتحرك فيه العالم . ولا بد أن أقول إن الدليل المتوفر ليس مشجعا بالقدر الذي كانت عليه توقعاتنا . والواقع أننا نشاهد تطورات تهدد الاتجاهات الايجابية الهشة التي كنا قد بدأنا نلاحظها . وقد رأينا شعوبا تختار طريق التعصب القومي بعد أن نالت حريتها واستقلالها . وهناك دلائل كثيرة على أننا على عتبة حالة عالمية خطيرة لا يمكن التكهن بها ، تتفجر فيها صراعات ومشاعر تعصب قومي متطرفة وتوترات من نوع جديد ، ويمكن فيها للصدام بين المصالح أن يحل محل المواجهات الايديولوجية التي عانينا من مرارتها في الماضي .

وعلى الرغم من الراحة التي نشعر بها في نهاية المطاف نظرا للأمان من التهديد بالإبادة النووية بعد الخطوات الهائلة التي اتخذت مؤخرا في مجال نزع السلاح ، يبدو في بعض المناطق أن العالم يتحرك صوب وضع تنتشر فيه الأسلحة التقليدية والصراع المدني بشكل لا يمكن التحكم فيه . وفي بعض الحالات يبدو هذا الصراع المدني

على وشك الانتشار والتحول إلى تهديد للسلم والأمن الاقليميين والدوليين . ومما يزيد الطين بلة أن الاقتصادات الضعيفة لكثير من البلدان النامية لا تزال تمر بأزمة تتعاظم شدتها ، في حين أن الفقر المتزايد ، وحتى الجوع في بعض الحالات ، أصبحا يشكلان تهديدا للمكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال الديمقراطية . ولا تزال البيئة تتدهو بسرعة مزعجة .

وحيال هذه الحالة ، لا بد للمجتمع العالمي أن يستجيب بشكل جماعي . ولما كانت الامم المتحدة هي التي تجسد وحدة المجتمع العالمي ، فمن واجبها أن ترسم الطرق وتحدد الوسائل التي تساعد الانسانية في معالجة هذه الحالة . وفي هذا الصدد ، تتمتع شعوب العالم وأممه الآن بوضع حسن ، فبانتهاء الحرب الباردة تبدد الشلل الذي أصاب منظمتنا لمدة طويلة . والامم المتحدة الآن تبدي فعلا دلائل على استعدادها للرقي إلى مستوى التوقعات المنتظرة منها .

ويجري الاضطلاع بسلسلة من المهام لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجه الانسانية الآن . وفي هذا السياق ، عقد في وقت مبكر من هذا العام في ريو دي جانيرو مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وهو أكبر قمة عقدت حتى الآن . وسنشهد في العام القادم المؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الانسان . وفي عام ١٩٩٤ سيعالج موضوع السكان والتنمية . وفي عام ١٩٩٥ سيعقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة . وأخيرا ، من المقترح عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية .

ولكن المهمة الأولى من هذه السلسلة من المهام اضطُلع بها في كانون الثاني/يناير الماضي وكانت تتعلق مباشرة بالسلم والأمن الدوليين . فرحبت الحكومة اليونانية بانعقاد مجلس الأمن على مستوى القمة ليؤكد من جديد الاهمية التي يعلقها المجتمع العالمي على مبدأ الأمن الجماعي وتسوية المنازعات وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والنظر من جديد في الوسائل التي يمكن عن طريقها تدعيم الأمن الجماعي من خلال المنظمة .

وترحب اليونان أيضا بالوثيقة المعنونة "خطة للسلام" المعنية بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام ، التي أصدرها الأمين العام استجابة لطلب قدمه

أعضاء مجلس الأمن في اجتماع قمتهم في كانون الثاني/يناير . وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للأمين العام على وثيقة تنم عن بصيرة ووضوح وتضم أفكارا ملأى بالتحديات . ونحن في الحكومة اليونانية ندرسها باهتمام شديد ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات المثمرة التي لا بد أن تتبع ذلك في مختلف هيئات منظمتنا .

ومن دواعي سرورنا أن الأمين العام ينظر إلى مفاهيم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام في منظورها المناسب ، داخل المفهوم الأعم للسلم والأمن الذي يتجاوز المجال العسكري ويشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ومن أهمها التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية .

ومما يثلج صدورنا أيضا أن الأمين العام لم تفته فرصة التأكيد على أهمية الديمقراطية داخل الأمم ووسط أسرة الأمم كذلك .

ويجب تلافي انطباع الانتقائية في تطبيق مبادئ الميثاق إذا كان لنا أن نحافظ على السلطة الأدبية للأمم المتحدة . وهذا هام في الوقت الحالي على وجه الخصوص لأنه يجري الآن اللجوء إلى استخدام قدرة المنظمة على الإنفاذ وتدعيم تلك القدرة . والإنفاذ دون سلطة أدبية ما هو إلا قسر واستبداد . والأمم الصغيرة بحاجة إلى أن نؤكد لها من جديد أنه لن يسمح لأية دولة بأن تسلب السلطة الأدبية للأمم المتحدة وتستخدمها لتعزيز مصالحها .

وتأمل الحكومة اليونانية أملا وطيدا أن تكون الحالة الحالية المضطربة مجرد فترة انتقالية قصيرة تحل محلها بسرعة روح التعاون والتضامن الدوليين . وإن وزع الجهود المشتركة لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلام ، مظهر من المظاهر اللازمة لهذا التضامن الدولي . والأساسان الأخران اللذان يجب أن يبنى عليهما هذا التضامن هما احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والاهتمام العام بحماية البيئة .

وموضوع حقوق الانسان ليس جديدا بطبيعة الحال . ومما يثلج صدورنا أن المجموعة الأوروبية أكدت مرارا وتكرارا أن احترام حقوق الانسان وتعزيزها والمحافظة عليها من العناصر الأساسية في العلاقات الدولية ، ولهذا فهي تشكل أحجار الزوايا في التعاون بين المجموعة ودولها الأعضاء مع البلدان الأخرى وفي العلاقات فيما بينها .

والإعراب عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الانسان لا يمكن أن يعتبر مجرد تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما . والمبادئ الراسخة التي تحكم العلاقات بين الدول ، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام السيادة الوطنية للدول ، لا بد أن تتضمن الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لحماية حقوق الانسان للافراد المهددين والمجموعات الاجتماعية المهددة في دول معيّنة .

سأتكلم باختصار عن علاقات اليونان بجيرانها والاوضاع في منطقتنا .

لقد صرحنا رسميا مرارا أن ليس لليونان أية مطالب اقليمية أيا كانت من أي من البلدان المجاورة لنا . إننا نمد يد الصداقة لها ونأمل ، بل اننا متأكدون ، أنها ستعاملنا بالمثل . إننا نقيم أفضل العلاقات الممكنة مع جيراننا في البلقان وكذلك في البحر الابيض المتوسط .

وبالنسبة لعلاقاتنا مع تركيا ، نرى أن من الاهمية الاساسية لليونان وجارتها تركيا أن يبدي بلدانا القدر الضروري من الارادة والقدرة على تصور الحلول لإيجاد مناخ الثقة المتبادلة والامن والاستقرار ، بما يعود بالفائدة على منطقة البحر الابيض المتوسط بصفة عامة وعلى شعبينا بصفة خاصة .

وتعتقد اليونان أن الوقت قد حان لدولتينا المتجاورتين للتوصل على أساس القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية ، الى السبيل الى اقامة علاقات أوثق تتمشى ومتطلبات ميثاق الامم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وتطلعات شعبينا ، كما يحتم ذلك الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة . وهذه النية وارادتنا السياسية ورغبتنا المخلصة أكدها جميعا مرارا رئيس وزرائنا السيد ميتسوتاكيس الذي اجتمع مع رئيس وزراء تركيا السيد ديميريل أربع مرات هذا العام ، وفي الوقت ذاته سنحت لي الفرصة لكي أتكلم بنفس الروح مع زميلي التركي السيد حكمت سيتين الذي اجتمعت به ثلاث أو أربع مرات . ونحن من جانبنا أكدنا على أن مشكلة قبرص التي تركت أثرا سلبيا على علاقاتنا الثنائية يجب أن يوجد لها في النهاية الحل المناسب على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة جميعا .

وأود أن أذكر الجميعة بأنه على الرغم من الجهود المنسقة المبذولة ، لا تزال المشكلة دون حل ولا تزال قبرص مقسمة ولا يزال جزء كبير من أراضيها خاضعا للاحتلال التركي . ولا تزال الآثار الاخرى لغزو عام ١٩٧٤ موجودة ، مثل اللاجئين والاشخاص المفقودين والمحاولات المستمرة لتغيير الهيكل الديمغرافي للجزيرة وسلب التراث الثقافي لقبرص . وتلك الآثار هي العوامل الرئيسية للواقع المأساوي في هذه الجزيرة الواقعة في البحر الابيض المتوسط والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاسرة الاوروبية ودولة

عضوا في هذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، فإن تقرير اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان المنشور في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ يوضح انتهاكات حقوق الانسان في قبرص بالنسبة للاشخاص المفقودين والمشردين وتشتيت الاسر والحرمان من الممتلكات وما الى ذلك .

وعلى الرغم من الحالة الراهنة لقبرص التي وصفها وصفا واضحا قرار مجلس الامن الاخير بأنها غير مقبولة ، نتطلع مع المجتمع الدولي الى الجهود المنتظمة التي يبذلها الامين العام - بالدعم النشط من الدول الدائمة العضوية الخمس في مجلس الامن - من اجل التوصل الى حل عادل ناجع وعملي لمشكلة قبرص .

وفي هذا الصدد نلاحظ أن مجموعة الافكار التي تقدم بها الامين العام ، بما في ذلك الخريطة المرفقة بها ، التي نوقشت مبدئيا في شهري تموز/يوليه وآب/اغسطس الماضيين ، مع تشديد خاص على المسائل المتصلة بالاراضي واللاجئين والملكية ، يجب أن تكون أساسا للمفاوضات خلال محادثات المتابعة التي من المزمع استئنافها في نيويورك في أواخر شهر تشرين الاول/اكتوبر .

ونحث تركيا على ممارسة كل ما لديها من نفوذ قوي على الجانب القبرصي التركي لكفالة أن نتناول المحادثات بأسلوب بناء يسهم إسهاما كبيرا في حل المشكلة وإزالة هذه الغوض الحقيقية من أوروبا المعاصرة .

وختاما أود أن أشدد بخصوص هذا الموضوع مرة أخرى على أن التسوية العادلة لهذه المشكلة لن تعود بالفائدة الكبيرة على العلاقات بين شعبينا وبلدينا . وعلاوة على ذلك فإنها ستمثل عنصرا هاما في تطلعات تركيا نحو توجهها الاوروبي . وما فتئنا نحاول أن نوضح كل الوضوح أننا نتوخى إقامة أفضل العلاقات الودية مع جارتنا تركيا . ولا أظن أن المجتمع الدولي يمكن أن يشعر بالفخر لو ترك هذه المشكلة ، المستمرة على نحو ممل لما يزيد على ١٨ سنة ، دون حل .

والحالة في البلقان لا تزال مدعاة للقلق الشديد بالنسبة لنا جميعا . ولا تزال الازمة اليوغوسلافية تشكل خطرا محتملا لزعزعة الاستقرار في منطقة البلقان بأكملها ، وتشكل خطرا على السلم والامن في المنطقة الاوسع . واليونان بطبيعة الحال وهي أحد بلدان البلقان ، معنية بشكل مباشر ، ومن ثم فإنها لم تدخر وسعا منذ بداية

الازمة لإيجاد حل تفاوضي سريع لها . وأن عقد مؤتمر لندن ، بالرئاسة المشتركة للمجموعة الاوروبية والامم المتحدة ، يشكل أملنا الوحيد لتحقيق تسوية دائمة . ونود أن نؤكد هنا دعمنا الكامل لرئاسة المؤتمر ونحن على استعداد لتقديم كل مساعدتنا .

يتعين على الجمعية العامة أن تبعث برسالة واضحة الى جميع الاطراف في يوغوسلافيا السابقة بأن ليس هناك بديل للحل التفاوضي للازمة ، وأن المجتمع الدولي عازم على عدم الاعتراف بأي أمر واقع يفرض بالقوة . ونعتقد أنه لا ينبغي توجيه اللوم الى أي طرف بذاته في الازمة الراهنة وفظائعها ، فالجميع يتقاسمون اللوم . وعلى أية حال ، يتعين علينا أن نعمل بسرعة لإيقاف الحرب قبل فوات الآوان لان مخاطر انتشار الازمة حقيقية .

إن أي شكل من أشكال التدخل العسكري في يوغوسلافيا السابقة أمر غير مستصوب الى حد بعيد . إننا نحذر من ذلك لاننا نعتبر شن حرب بغية إيقاف حرب أخرى أمرا ينافي العقل ويأتي بعكس المراد . وحقيقة الامر أنه لو قررت غالبية من الدول الاخرى القيام بشكل ما من التدخل العسكري في يوغوسلافيا ، فإن اليونان لن تشارك فيه بحال من الاحوال . وفي جميع الاحوال ينبغي أن تستبعد من مثل هذا العمل جميع الدول التي لها مصلحة خاصة في المنطقة ، وبصفة رئيسية دول البلقان المجاورة ليوغوسلافيا السابقة . وإلا فإن مشاعر العداوة والريبة وذكريات الماضي المريرة ستكون مصدرا للمرارة وعدم الاستقرار الدائمين بالنسبة للاجيال القادمة .

إننا نريد أن تصبح البلقان منطقة سلم ، ونود أن نتجنب العودة الى الوقت الذي كانت تعرف فيه بأنها برميل متفجرات أوروبا . إننا نريد علاقات طيبة مع جميع جيراننا في البلقان . ونحن على استعداد لتدعيمهم اقتصاديا ومساعدتهم على تنمية علاقاتهم مع المجموعة الاوروبية . وليس لدينا مطالب تجاه أحد . ونرجو أن تكون مقاصدها تجاهنا مماثلة . ولهذا السبب فإننا ، فيما يتعلق بـ "جمهورية مكدونيا الاشتراكية الفيدرالية اليوغوسلافية" السابقة ، نؤيد بنشاط وعلى الدوام الامتثال الكامل لاعلان لشبونة الصادر عن المجموعة الاوروبية ، وتبعا لهذا الإعلان ينبغي الإشارة الى هذه الجمهورية باسم لا يتضمن مصطلح "مكدونيا" .

وخلافا لذلك ، فنحن نكون قد زرعنا بالتأكيد بذور التوترات والنزاعات في المستقبل في المنطقة وسنكون قد عرضنا للخطر قدرة شعوب البلقان على العيش والتعايش بشكل سلمي معا . وإصرارنا على هذه النقطة ليس مجرد مسألة عاطفية أو وجدانية ولا هو مجرد مسألة ورقة تاريخية . انه أكثر من أي شيء آخر ، مسألة واقعية سياسية . فاغتصاب اسم يوناني ورموز يونانية قديمة ، بالاضافة الى أحكام دستورية تلوح بتوسع اقليمي ، ليست إلا دلالة صريحة على مطالب اقليمية . واذا ما سمحنا لهذه السياسة بأن تستمر فاننا نكون قد قمنا بادانة أجيال المستقبل ونكون قد زرعنا بذور خلاف يستمر لزمن طويل .

بعد أن قلت ذلك ، أود أن أوضح بجلاء انه لم تكن لدينا أية مشاعر عدائية تجاه هذه الجمهورية الوليدة . وحتى حين تعين علينا مؤخرا ايقاف صادرات النفط الى هناك بعد تردد بغية مواجهة اتهامات لا اساس لها وليس لها ما يبررها بأن اليونان كانت تلتف على قراري مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) ، فاننا لم نتدخل أبدا بشأن امدادات الغذاء والمساعدة الانسانية . وحقيقة الامر ، ان الصادرات من امدادات الوقود قد استؤنفت بالفعل الآن إذ أن المجموعة الاوروبية قامت باعتماد قواعد جديدة للتأكد من تحرك السلع باتجاه يوغوسلافيا السابقة بحيث تضمن فعالية الحظر الذي فرضته الامم المتحدة .

كما ينبغي تعزيز فرض حظر على الاسلحة فيما يتعلق بجميع الاطراف ويتعين وضع آلية فعالة للتحكم به .

أما بالنسبة لكوسوفو ، وهي مسألة حساسة خصوصا وانها منطقة تنطوي على احتمالات خطيرة ، علينا أن نشجع الحكومة الصربية ومن هم من اصول البانية على مواصلة الحوار الجدي والصريح في اطار مؤتمر لندن بغية التوصل الى حل مبكر لمشاكل هذه المنطقة . ونعتقد أن وضع الاستقلال الذاتي ، دون اجراء أي تغيير في الحدود سيكون مرضيا لجميع الاطراف المعنية .

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يكون حذرا بالنسبة للتقارير الواردة من بقاع عديدة من يوغوسلافيا السابقة والمتعلقة بالقطاعات المرتكبة . ينبغي أن يكون واضحا لجميع المسؤولين عن هذه الاعمال بانهم يتحملون مسؤولية شخصية عنها . وهذه نقطة تمس حكومة بلادي في الصميم .

إن ما رافق انتهاء الحرب الباردة من تخفيف في التوترات الدولية يوفر امكانات وموارد جديدة من أجل التنمية . وينبغي أن يكون هدفنا المباشر استعادة نمو من شأنه الا يحدث دمارا لا يمكن تلافيه للهواء أو الانهار أو الغابات أو المحيطات أو لأي جزء من أجزاء الطبيعة . إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو بعث آمالا كبارا بأن توافق الآراء الذي ظهر والذي يحقق توازنا بين البيئة والتنمية سيظل مستمرا . وفي الوقت نفسه ، فاننا نلاحظ بعميق الارتياح أن توافق الآراء السياسي يتزايد فيما يتعلق بالعلاقة الاساسية بين الديمقراطية التعددية وحقوق الانسان والتنمية بوصفها عملية منصفة وقابلة للاستمرار .

الآن وقد بعثت نهاية الحرب الباردة آمال الملايين ، يجري توخي اقامة نظام للأمن الجماعي يحفظ السلم والاستقرار في العالم ويقدم رؤيا جديدة للتنمية تسير الى حد كبير على خطى ميثاق الامم المتحدة . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتيسر دون تحقيق السلم والاستقرار . إنهما شرطان للتنمية وليسا بديلين عنها . لقد شهدت الشهور الـ ١٨ الاخيرة تغيرات تاريخية عميقة في الاقتصاد العالمي . فثمة قسم كبير من العالم لا يزال في حالة الانتقال والتردد بينما التحول يضرب عميقا في جذوره . والامين العام قدم لنا مفهوما للتنمية الموحدة جديدا لا يعتمد على التمييز التقليدي الصارم بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ففي ملاحظاته الاستهلالية للجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدم حججه لصالح نهج موحد للمسائل العالمية حيث يمكن بموجبه لمنظومة الامم المتحدة ، ومن خلال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم أن تترك أثرها السياسي ينعكس على حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وهذا النهج يلائم المنظمة على أفضل وجه لانه سيضمن "تركيزا موحدا" في جميع أنشطة منظومة الامم المتحدة عن طريق تدسيق معزز لمختلف وكالاتها .

إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود مؤخرا في ريو دي جانيرو هو أول مثال على هذا النهج . فثمة جسر نظري جرى عبوره هناك . ونأمل أن تترجم المبادئ الاساسية التي تم الاتفاق عليها في ريو دي جانيرو الى أعمال ملموسة .

تمثل الحالة الاقتصادية العالمية صورة متقلبة وغير متكافئة . ففي البلدان التي تتوافر بها حركة نحو نظام السوق ، تتزايد فيها الصعوبات الاقتصادية ، ويعمل على تفاقمها التشدد الجديد في الاتجاه القومي فضلا عن التحديات العرقية والاثنية والدينية ، التي تهدد السلم الاجتماعي وتماسك الدول .

في البلدان النامية لا يزال النمو يعاني من الركود عموما ، بينما سجل تنوع كبير في الاداء فيما بينها . علاوة على ذلك ، فالمشاكل التي نزلت بالعالم النامي في الثمانينات ما زالت قائمة . وكما جاء في "استقصاءات الاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٢" ، هبط الانتاج العالمي في ١٩٩١ ، للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية ، والانتعاش الذي كان قد بدأ يخطو خطواته الاولى بدا على أنه في غاية الضعف . أما جولة أورغواي للمفاوضات التجارية في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") فهي مازالت معطلة . والمساعدة المالية لاغراض التنمية ما فتئت صعبة المنال ، بينما البلدان النامية وغيرها من البلدان يتعين عليها أن تكمل برامج التكيف المؤلمة . ان التضخم المرتفع والعجز واسع النطاق ، وأعباء الدين والافتقار الى الاستثمارات المناسبة لم تقدم أية دلائل على التحسن بالاضافة الى ذلك ، فان الصعوبة الاقتصادية أدت الى ظهور التعصب وحركات هجرة لا ضابط لها والنزاع المدني والاعمال الاجرامية . إن التنمية لا تزال تمثل أخطر تحد لجميع البلدان .

إن الوضع الاقتصادي العالمي يوفر فرصة لتعزيز دور منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي للتنمية . إن التغيرات السياسية الهامة في السنتين الماضيتين والطبيعة الموحدة للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدعو الامم المتحدة للاضطلاع بدور هام في تشكيل اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن التقدم المحرز في النزاعات الاقليمية التي جرى إدراجها دوما على جدول أعمال منظمتنا ما برح غير متوازن أيضا . فالسلام في الشرق الاوسط لا يزال بعيد المنال . وأهم عنصر في مشكلة الشرق الاوسط هو النزاع العربي الاسرائيلي . إن شعبين من أقدم الشعوب في العالم ، ولكل واحد منهما اسهاماته الرائعة في تراث الانسانية المشترك ، استمر أحدهما يواجه الآخر لعقود ، ويبدو كل منهما غير راغب في أن يقبل للآخر ما يطالب به لنفسه ، أي الحق في حدود آمنة معترف بها ، والحق في وطن ، والحق في أن يكون سيد مصيره . ومع ذلك ، فالاحداث التي وقعت خلال الـ ١٢ شهرا الماضية تشير الى أن كل طرف قد يكون مستعدا لان يقبل في أن يكون للآخر بعض ما يطالب به لنفسه . وهذا التطور ، على الرغم من أنه في حد ذاته ليس كافيا لحل النزاع ، يبدو وكأنه يبرر اجتهادنا بأن فرص السلام الآن هي أفضل مما كانت عليه قبل عام .

أود في هذا الصدد أن أشيد بالتزام ومثابرة الدولتين اللتين تتبنيان عملية السلم التي بدأت في مدريد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، بالاضافة الى الحكمة والشجاعة اللتين أظهرتها الاطراف المعنية بشكل مباشر . وتأمل حكومة اليونان باخلاص أن تغتنم حكومة اسرائيل الجديدة ، والاطراف العربية المعنية ، الفرصة وأن تعمل معا لتحقيق سلم شامل .

ليس هناك خلاف اليوم في أن الفصل العنصري نظام مرفوض سياسيا ويجب القضاء عليه بجميع أشكاله وآثاره العملية . وبالاضافة الى ذلك فإن المجتمع الدولي والزعماء السياسيين الرئيسيين في جنوب افريقيا ملتزمون بانشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري متحد في جنوب افريقيا بالطرق السلمية وعن طريق مفاوضات تشترك فيها جميع الاطراف المعنية .

ولكن يبدو أن موجة العنف الجديدة في جنوب افريقيا التي راحت ضحيتها أرواح بريئة عديدة ، تمثل تهديدا خطيرا لعملية التفاوض وتقوض النتائج التي تحققت حتى الآن . وتعتقد اليونان اعتقادا راسخا أنه ينبغي ألا يدخر جهد في مساعدة مجتمع جنوب افريقيا في الإبقاء على هذا الزخم وفي مواصلة البناء على ما تحقق . وعلينا أن نتذكر ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، أن الحقائق الجديدة للتعاون الدولي والاقليمي ودون الاقليمي المكثف في الميدانين السياسي والاقتصادي ، تشير الى دور هام لجنوب افريقيا جديدة ديمقراطية متحدة وغير عنصرية .

وفي القرن الافريقي ، في الصومال تتكشف معالم مأساة انسانية لم يسبق لها مثيل . إن الحرب والجفاف وانهيار السلطة المدنية في البلاد تهدد وجود هذا البلد . - وتهدد الوجود المادي لشعبه . فقد حصدت المجاعة أرواح الالوف .

بيد أننا نعرف أن الصعوبات في هاتين المنطقتين اللتين أشرت اليهما توا هي فقط جزء من مشكلة هيكلية متعددة الاوجه ومعقدة ، تواجهها القارة الافريقية باكملها في جميع ميادين الانشطة الانسانية ، فيجب علينا أن نقدم كل مساعدة ممكنة الى بلدان افريقيا لحل مشكلاتها الحالية وللاضطلاع بجهود جديدة للتعاون والتكامل بغية تعزيز التنمية والسلم والاستقرار .

إن حكومة اليونان ترحب بالنتائج الايجابية لقمة هلسنكي لعام ١٩٩٢ التي عقدت في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وتعلق أهمية كبيرة على الطبيعة الشاملة لعملية المؤتمر التي تجمع معا حكومات وشعوب أوروبا والولايات المتحدة وكندا . إن اجتماع متابعة هلسنكي يوفر فرصة هامة لاجراء مناقشات بشأن دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل . ومن المتوقع ، بصفة خاصة أن يؤدي تعزيز مؤسسات المؤتمر الى زيادة فاعليته في منع المنازعات وادارتها وتسويتها سلميا ، إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت في هذه القمة تصور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أنه ترتيب إقليمي ، بنفس الروح التي تظهر في أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . وبهذا تسهم عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ربط المجتمع العالمي على نحو ملموس ومن ثم فإن حكومة اليونان تؤيد هذه العملية تأييدا تاما .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يزيد من تعاونه في مكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها غير المشروع وتهريبها ، فإن هذه البلية لا تزال تصيب مجتمعاتنا كالوباء وتقوض أسسها . ومن ثم هناك حاجة الى مزيد من التعاون الدولي الفعال والمكثف داخل الآليات الدولية والاقليمية القائمة التي أوجدتها الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية .

إن بلادي التي تقع على مفترق الطرق في العالم تشارك مشاركة نشطة في مكافحة المخدرات ، وتعمل على اعتماد تشريع جديد وسياسات جديدة لتعزيز فاعليتها في هذا الصدد . وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نزيد من تعاوننا مع جميع الدول في منطقتنا بغية اعتماد وتنفيذ تدابير عملية وفعالة ضد الاتجار بالمخدرات .

في الختام ، أود أن أوكد التزام بلادي بالأمم المتحدة وبروح التعاون والتضامن الدوليين التي تجسدها الأمم المتحدة . ونضم أيدينا الى أيدي جميع الأمم الأخرى في العالم ونتعهد ببذل كل الجهود الممكنة من أجل سلم العالم واستقراره ومن أجل تحقيق مجتمع انساني دولي فوق كوكب جميل خالد .

السيد تافيراس غوسمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي ، إسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لانقل اليكم تهاني وفد الجمهورية الدومينيكية بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ونظرا لانكم تاتون من منطقة تتخذ بعدا جديدا في المجتمع الدولي فانكم بلا شك ستنظرون نظرة حقيقية الى التحديات الكبيرة التي تفرضها الحالة العالمية ، فلديكم خبرة مباشرة في التحولات التي تحدث في العالم ، ومن ثم فإنكم مؤهلون تماما لقيادة مداولات الجمعية العامة بهدوء .

نود أيضا أن نشيد بحرارة بالدبلوماسي السعودي الممتاز سعادة السيد سمير الشهابي ، الرئيس السابق ، لمهارته وللنتائج الطيبة التي أحرزها في عمله .

على الصورة الدولية الجديدة ، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية اختفى احتمال نشوب حرب عالمية . بيد أنه لا يزال من الممكن أن تنشب في مناطق عديدة صراعات ذات طبيعة لا يمكن التنبؤ بها .*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

لذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى يقظا ، لانه إذا صح القول أن خطر الحرب النووية قد تلاشى ، فصحيح أيضا أن خطرا آخر لا يزال يعيش معنا ، ألا وهو السعي المتواصل ، من جانب بعض البلدان ، للحصول على تكنولوجيا إنتاج الاسلحة النووية ، من وراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تستحق أن يعاد تنشيطها لتتمكن من العمل بفعالية في جهودها لمنع انتشار هذه الاسلحة الرهيبة .

لا تزال البشرية مثقلة بمشاكل نابعة عما يسمى بالاسلحة ، التي تزداد قدرتها على التدمير يوما بعد يوم ، وما تمس الحاجة اليه هو درجة من السيطرة الدولية للحد منها . ومن شأن هذا أن يتيح موارد يمكن أن تسهم ، إذا استعملت استعمالا صحيحا ، في تنمية بلدان العالم الثالث ، التي تعاني بالفعل بسبب ديونها العامة الثقيلة وبسبب القيود والتدابير الحمائية التي تعوق التجارة الدولية .

هذا أهم تحد يواجه البشرية ، وأن هذا المحفل هو المكان الصحيح لمناقشة هذه القضايا وخلق الظروف ووضع المبادىء الارشادية لتحسين أوضاع ثلث البشرية ، التي تجد نفسها مهددة ، لا بأزمة اقتصادية وبعدم المساواة بين الشمال والجنوب فقط ، بل أيضا باستمرار تدهور البيئة ، التي تردت نتيجة لاستعمالها وإساءة استعمالها من قبلنا ، المتعمد أو غير المتعمد .

لقد أعربت عن هذه الآراء لانني قادم من بلد ، الجمهورية الدومينيكية ، صغير الحجم ، تبلغ مساحته ٤٨ ٤٠٠ كيلومترا مربعا فقط وعدد سكانه ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة ، ونحس بالآثار الضارة للمشاكل التي ذكرتها : عبء الدين الخارجي ، والتجارة المتدهورة نتيجة للممارسات التقييدية والحمائية في البلدان التي نصدر اليها منتجاتنا الزراعية التي تهبط أسعارها باضطراد في الاسواق العالمية . إن وضعنا التجارى السيء يعني فقداننا موارد كبيرة يمكن أن نكرسها لتنميتنا .

مع ذلك ، مر اقتصاد الجمهورية الدومينيكية في غضون العامين الماضيين بعملية تكيّف ناجحة مكنت من القضاء على التضخم ، وأدت الى استقرار العملة الوطنية ومكنت من السيطرة على العجز في الميزانية ، كل هذا نتيجة لاعتماد سياسة نقدية

تقييدية . وقد ساعد هذا على بناء الثقة في القطاعات الانتاجية . ونحن نعتقد أن الثقة في قطاع الاعمال التجارية في بلدنا على المدى المتوسط أمر لا غنى عنه لتحقيق انتعاش معجل وقابل للإدامة في اقتصاد الجمهورية الدوميديكية . والاهم من ذلك في هذا الصدد نجاح البلاد على المدى القصير في زيادة دخلها من العملات الاجنبية التي تمس الحاجة اليها للتنمية ، في وقت تحل فيه منتجات قطاع الخدمات محل صادرات المواد الخام .

تعمل الجمهورية الدومينيكية الآن على إقامة علاقات وثيقة مع الدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي ، تمهيدا للإنضمام اليه ، على ضوء الاهمية العظمى التي توليها حكومة الجمهورية الدومينيكية في هذا الوقت لبلوغ مركز أكثر مواتاة مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية بوصفها دولة عضوا في اتفاقية لومي ،وبهذا ، تهدف جمهورية دومينيكا الى تحقيق قدر أكبر من الانفتاح في الاسواق عندما يتعلق الامر ببيع منتجاتها على صعيد دولي .

إن انجازات الجمهورية الدوميديكية ، على الرغم من الازمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، تحققت بفضل حكومة ممتازة ، يترأسها الدكتور خواكين بلاغوير ، نصير الديمقراطية ،الذي ضرب لنا مثلا على ما يمكن لقائد أن يعمله بموارد شحيحة لدولة فقيرة عندما تستعمل استعمالا حكيما لخلق ظروف مواتية للشعب . وتشمل هذه الانجازات ، من بين أمور أخرى ، بناء آلاف المساكن ، وشق مئات الكيلومترات من الطرق السريعة والطرق المحلية ، وإنشاء المدارس والمستشفيات لتوفير الخدمات الاجتماعية الحيوية لسكان يزداد عددهم باضطراد .

دعوني أتحول الآن الى حالة شقيقتنا وجارتنا ، هايتي . لسوء الطالع إن هايتي ، منذ أن قامت كبلد مستقل ، وهي تعاني من حالة مزمنة من اقتصاد العوز

والتربة المفقرة . وقد أجبر هذا سكانها على الهجرة في موجات عبر حدودنا وعن طريق البحر بحثا عن حياة أفضل . واليوم ، أصبحت الحالة تلك ، بسبب الأزمة السياسية التي يمر بها إخواننا مواطنو هايتي ، أكثر سوءا .

إن سلطات الجمهورية الدومينيكية وشعبها ، لا يقفون موقف اللامبالاة إزاء هذه الحالة الناجمة عن الانقلاب العسكري الذي قوض تجربة الرئيس ارستيد الديمقراطية .

لقد أدين هذا التطور من جانب منظمة الدول الامريكية التي فرضت حظرا تجاريا على هذا البلد لإرغام السلطات الحالية على إستعادة الشرعية والقانون . أما فيما يتعلق بالحكومة الدومينيكية ، برئاسة السيد خواكين بلاغوير فيعد الحوار والتفاوض في إطار الاحترام المطلق لمعايير القانون الدولي أنسب الوسائل في السعي لإقرار السلم . وبالتالي ، فقد قمنا ومازلنا نقوم بتقديم التأييد الذي لا ينتظر مقابلا لكل أطراف الصراع على أمل إيجاد حل من شأنه أن يحسم الخلافات القائمة وحتى يمكن لكل المؤسسات في جمهورية هايتي أن تؤدي عملها شانية على نحو طبيعي .

إن حكومتنا العريقة في الديمقراطية ، تحترم حقوق الانسان وهي تحرص بالغ الحرص على الحفاظ على ماتتمتع به من امتياز في ضمان حريات أولئك الذين يعيشون في الجمهورية .

إننا نشجب تجزئة يوغوسلافيا السابقة وكذلك المأساة التي تحيق بشعبها . فهو يعاني - محروما من أي ضمانات لحقوقه - من الهجوم الضاري المكثف لحرب الاشقاء الماسوية التي تزهق فيها أرواح بشرية كثيرة جدا ، خاصة من النساء والاطفال الذين يتعرضون للهجوم الجوي والقصف المستمر ، محرومين من الغذاء والدواء اللذين يحتاجون اليهما من أجل البقاء على قيد الحياة وتضميد جراحهم وعلاج أمراضهم . ونحن نؤيد التدابير التي اعتمدتها الامم المتحدة بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة ، وهي تدابير تحث الاطراف على احترام حقوق الانسان وندين بشدة ممارسة "التطهير العرقي" الكريهة .

إنه لمن دواعي الرضا بالنسبة لوفد بلادي أن يرى تطور الاتصالات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية إعادة توحيد الاسرة الكورية . بيد أنه يؤسفنا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل أبحاثها النووية بهدف تكديس الاسلحة النووية .

وعلى نفس المنوال ، نشعر بالتفاؤل حيال تطور الحالة بين الشعوب العربية

وشعب اسرائيل ويحدونا الامل في أن يعطي مناخ الحوار والتفاوض هذا مزيدا من الزخم حتى يمكن أن تعيش الاطراف المعنية في سلم ووئام على أراضيها في الوقت الذي تمضي فيه قدما صوب مستقبل من الرفاه والتقدم .

بالرغم من أن الحرب الباردة أصبحت من مخلفات الماضي ، فإننا مازلنا نعيش أخطار ومآسي الصراعات الإقليمية ، وتتطلب تسوية هذه الصراعات تعاونا دوليا وحسن نية من قبل الاطراف المعنية . مع ذلك ، ثمة تهديد خطير آخر يتهدد سلم ورفاهية شعوبنا في الامريكيتين وغيرهما من بقاع العالم . ونشير هنا الى تهريب المخدرات وما تنطوي عليه هذه الآفة من تدمير وأذى اجتماعي ومعنوي بالنسبة لكل مجتمعاتنا . وبلادنا تؤيد كل تدبير إتخذته الامم المتحدة للقضاء على هذه المشكلة الخطيرة ونطالب ببذل الجهود المتواصلة للتصدي لهذه الآفة العالمية والقضاء عليها .

وعلى النمط ذاته ، تقوم الجمهورية الدومينيكية باتخاذ خطوات فعالة لمجابهة هذا الخطر فهي تنتهج سبيلا ديناميا لمنع إساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وتشرع ، في الوقت ذاته ، باتخاذ خطوات أولية إدارية وقانونية وتشريعية لا لمحاربة انتاج المخدرات فحسب ، بل أيضا تسويقها والاتجار بها . وعلاوة على ذلك ، قمنا بالتوقيع على اتفاقات ثنائية تتماشى وهذا النهج مع البلدان الواقعة في منطقتنا . ونحن في المرحلة الاخيرة من الاعمال التمهيدية لانضمامنا الى اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عن الامم المتحدة في عام ١٩٨٨ .

إن الحقائق المتعلقة بحالة البيئة في العالم بأسره مثيرة للانزعاج على نحو متزايد أبدا ويجب أن تكون مصدر قلق لجميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة ومدعاة للتضامن فيما بينها .

ونظرا للترابط فإن أي ضرر يلحق بالبيئة في أي مكان في العالم يكون له أثره علينا جميعا . وبالتالي يضحى التعاون الدولي أمرا ضروريا حتى يمكن لدول العالم الثالث وكذلك الدول الصناعية أن تسعى جاهدة سويا كيما تضمن أن تتمكن الاجيال الحالية والمقبلة من الاستمتاع بكوكب الارض نظيفا حيث تكون الحياة أسهل وأكثر

(السيد تافيراس فوسمان ، الجمهورية الدومينيكية)

سعادة والجمهورية الدومينيكية ، ادراكا منها لهذه الحقائق ، منخرطة في عملية إعادة تحريج بلدنا والحفاظ على مواردنا الطبيعية . ونحن نؤيد أية خطوات يتخذها المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية ، والدليل على ذلك إنه مطروح الآن على مجلس الدولة في جمهوريتنا اتفاقية حماية الاوزون الصادرة في فيينا عام ١٩٨٥ مع بروتوكولها الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الاوزون وذلك للموافقة على إنضمامنا اليها .

عند هذه النقطة نود أن نشير الى مسالة التمييز العنصري . إنها ما زالت مشكلة رئيسية أخرى تهز ضمير البشرية وتشكل تحديا كبيرا لابسط معايير حقوق الانسان الاساسية ، بل وانتهاكا كبيرا لها.

وبهذا المعنى ، أعلن بلدي مرارا وتكرارا في حق المحفل بالذات رفضه لنظام الفصل العنصري وعدم اعترافه به ، ومنذ عامين أعلنا هنا عن ارتياحنا لإعلان رئيس جمهورية جنوب افريقيا فريدريك دي كليرك اعترافه بحقوق الاجناس الاخرى في ذلك البلد ضمانا لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري . إلا أن التوترات العنصرية لا تزال تتصاعد اليوم ، ومن غير الممكن استشفاف أي تقدم سريع في عملية التغيير في جنوب افريقيا . وتشكل سياسة الفصل العنصري جريمة ضد ضمير الانسان وكرامته ، ولابد ، إذن ، من استئصال شأفتها تماما حتى يمكن إرساء ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا تقوم على التعددية وتشترك فيها كل الاجناس .

وقد بدأ عقد التسعينات باحباط كبير ، ولكنه اقترن بأمل كبير أيضا . وكان سبب الاحباط الركود أو الانتكاس في التقدم الاجتماعي الذى خلفه عقد الثمانينات لمعظم البلدان النامية . أما الأمل فسببه أن ما يحدث الآن ثورة حقيقية في التفكير تجعل من المحتم استعراض ومراجعة المقترحات الخاصة بالنهوض بالتنمية .

وعلى الساحة الاقتصادية هناك بحث مستمر عن سبل ووسائل لتعزيز استئناف عمليتي النمو والتحديث ، وزيادة مشاركة البلدان النامية بشكل فعال في الاقتصاد العالمي . إن البيانات الخاصة بالاحوال الاجتماعية لغالبية سكان العالم وامكانية زيادة تدهور تلك الاحوال نتيجة للتدابير الاقتصادية التي اتخذت ، أمر يجعل من الضروري أن تكون مسألة البعد الاجتماعي في العالم محور الاهتمام في مناقشتنا للقضايا الاقتصادية .

إن المفهوم القائل بأن القضايا الاجتماعية مسألة ثانوية إذا ما قورنت بالعملية الاساسية الجارية في المحافل السياسية ينطوي على خطأ فاحش وفادح الثمن . والواقع أننا إذا لم نعالج المشاكل الاجتماعية فإنها تتحول بسرعة الى مشاكل سياسية . فالصراخ من الجوع يحدث ما هو اكثر من مجرد كسر الصمت ، إنه يقوض السلم في نهاية المطاف . لهذا تؤيد الجمهورية الدومينيكية دون تحفظ الدعوة الى عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية . وفي رأينا أن مفهوم الامن البشري الذي يعبر عنه ذلك

الاقتراح يشير بشكل مباشر الى المهمة السامية بل الساحقة التي تواجه المجتمعات ، الا وهي توفير الغذاء والكساء والسكن بشكل كاف للجميع ، مع تعزيز التقدم الاجتماعي المتسق مع البيئة ، ودعم المؤسسات التي تستجيب لانبل التطلعات التي يعتز بها البشر طوال حياتهم . وحتى لو أجرينا تحليلا قصرناه على مقارنة التكلفة بالفائدة ، فسنجد انه من الاوفر لنا أن نعالج المشاكل الاجتماعية اليوم قبل الغد ، ذلك لان تاخير علاجها سيؤدي الى دفع ثمن الاضطرابات الاجتماعية التي ستحدث نتيجة لذلك التاخير . ونحن في الواقع لا نملك تجاهل هذه الحقيقة .

ويسرنا غاية السرور أن نغتنم هذه الفرصة لنوكد من جديد تاييدنا القاطع للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . وتلتزم الجمهورية الدومينيكية التزاما راسخا بنجاح ذلك المعهد .

وتشكل الامم المتحدة اليوم محفلا عالميا مشتركا نطرح فيه أفكارنا ونحن نبحث عن حلول نقصد منها تحقيق حياة أفضل في العالم الذي نعيش فيه ، ليكون عالما خاليا من التمييز والضياع . ورغبتنا هي أن نرى النشاط يدب من جديد في هذه المنظمة لكي تصبح قادرة على أداء مهامها بقدر اكبر من الفعالية ، وعلى أن تكون على مستوى لتزاماتها . ونحن نقدم لها كامل تاييدنا ، ونعرب عن ايماننا وأملنا في أن يسود السلم والوئام في العالم .

السيد لومبي أوكونغو (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني إذ أخاطب هذه الجمعية العامة للمرة الاولى ، أود أولا ، بالنيابة عن وفد بلدي وبالاصالة عن نفسي أن أقوم بواجب محبّب الى نفسي وهو أن أعرب للسيد غانيف ممثل بلغاريا عن أخلص وأحر تهانينا بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، وأن أؤكد له تعاوننا معه من أجل التوصل الى نتيجة ناجحة .

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنوجه للسيد سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية إشادة يستحقها عن جدارة على الطريقة البارعة والماهرة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة .

وللأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، نكرر تهانينا الحارة على أسلوبه الرائع في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام منذ انتخابه لرئاسة منظمتنا .

كما نغتنم هذه الفرصة أيضا لكي نشيد بالانشطة الايجابية المفيدة التي قام بها أميننا العام السابق ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي تمكن من إضفاء دينامية جديدة على منظمتنا وجعلها تقترب كثيرا من تحقيق الاهداف التي توخاها لها آباؤها المؤسسون .

وأود أن أرحب ، باسم زائير ، بالدول الاعضاء الجدد التي انضمت الى المنظمة ، ومن ثم جعلتها اكثر اقترابا من تحقيق هدف العالمية الذي نصبو إليه جميعا .

لكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن مقاصد المنظمة المنصوص عليها في ميثاقها أبعد ما يكون عن التحقيق لأن السلام العالمي الذي ننشده بصدق ما زال مجرد طموح في مناطق كثيرة من العالم . فالواقع أن بؤر التوتر قد اشتعلت من جديد ومن ثم عرضت للخطر السلم والامن الدوليين اللذين يقع عبء ضمانهما على منظمتنا . ونحن نناشد بصدق جميع الاطراف المتصارعة ، حيثما كانت ، أن تلقي سلاحها وتستبعد كلمة "العنف" من مفرداتها .

ومن هذا المنطلق نرى أن تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) الذي يتضمن توصيات قيمة تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلم ، على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للمجتمع الدولي .

ونعتقد أن الجمعية ينبغي أن تولي هذه الدراسة أقصى قدر من الاهتمام . وتتعهد زائير بتقديم مساعدتها في مجال دراسة هذه الافكار العظيمة الفائدة لمنظمتنا .

وتقودنا توصيات الامين العام الى التركيز على بعض من مجالات التوتر الكثيرة .

وقد مكن الاجتماع الذي عقده مجلس الامن بشأن اندلاع العنف في جنوب افريقيا من تحاشي انهيار الحوار الجاري في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا .

وإننا نناشد جميع القوى السياسية مرة أخرى أن تكف عن عداواتها حتى يمكن استئناف المفاوضات الرامية لإنشاء حكومة نيابية . ولتحقيق ذلك الغرض ، نحث حكومة جنوب افريقيا بقوة على أن تستخدم جميع الوسائل والاساليب الضرورية لإنهاء الاعمال المتطرفة التي تؤدي الى العنف .

وفي الشرق الاوسط ، نستشعر بعض الامل منذ تشكيل الحكومة التي جاءت نتيجة الانتخابات الاخيرة في اسرائيل واستئناف المفاوضات بين الاطراف المعنية . ولهذا فإننا نحث جميع الاطراف الملتزمة بالسعي لايجاد حل سياسي شامل يؤدي الى إرساء السلم الدائم في تلك المنطقة ، على أن يواصلوا السير على طريق الحوار .

وما برحنا نشهد منذ عدة سنوات جهودا كبيرة تبذلها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي - وهما الدولتان الحائزتان لاكثر الاسلحة تعقيدا وتدميرا ، سواء كانت نووية أو تقليدية أو بيولوجية أو كيميائية - تستهدف التخفيض الجذري لاعداد هذه الاسلحة ، مما يساعد على بدء حقبة جديدة في السياسات الدولية وفي سلم وأمن الدول والشعوب . وترحب زائير بحرارة بتلك الخطوات ، ونتعشم أن تحذو سائر الدول العسكرية حذوهما . وإن فعلت ذلك ، فإن الالف الثانية التي ننشغل كثيرا بالإعداد لها حاليا ستفتح آفاقا جديدة للجنس البشري بأسره .

واليوم ، وفي غمرة صحوة التضامن التي تسود العالم ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي تعيش في رخاء أن تساعد بلدان الجنوب بروح المشاركة الحقيقية ، على حل المشاكل المتعلقة بالتخلف والتي ترجع لاسباب معقدة عديدة . ولكن التخلف لن يختفي بين يوم وليلة لمجرد أن بلدان الشمال الغنية قررت أن توفر لبلدان العالم الثالث موارد مالية ناتجة من تخفيضات قد تجريها على ميزانياتها العسكرية بل إنه ، بالاحرى ، ما سيختفي بوضع استراتيجيات تعالج الفقر المدقع لامم افريقيا وسائر البلدان المتخلفة .

ولهذا فإن زائير مقتنعة بأن تحقيق مستقبل يسوده الوئام لكوكبنا يعتمد على تمتع جميع الامم ، في الشمال والجنوب على السواء ، بالسلم والامن والرخاء . ولذا تعتقد زائير أيضا أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح

والتنمية ينبغي تنفيذها الان بغية توفير الموارد اللازمة لحل المشاكل الرهيبة التي تثقل كواهل شعوبنا .

ومن الواضح أن جوانب الامن الجماعي التي يحتمل أن تؤدي الى خلق التوتر والصراع في العالم ليست عسكرية فقط ، وإنما تنبع أيضا من الحرمان الشديد الذي تعانيه شعوبنا مقترنا بارتفاع معدلات النمو السكاني وعبء الديون .

وإذ نتأمل اقتصاداتنا المخربة ، نعتقد أن خدمة الديون لا ينبغي بحال من الاحوال أن تصيب جهودنا الانمائية بالعجز . إن إجمالي الديون الخارجية لبلداننا يتزايد باستمرار ، وقد تجاوز الآن ٥٠٠ ١ بليون دولار . ودون وجود أي استعداد حقيقي للتعاون من جانب البلدان الصناعية ، ودون بذل جهود كبيرة مكرسة لتخطيط وإنشاء هياكل مخصصة مناسبة ، لن يكون هناك أي أمل في انتعاش اقتصاداتنا .

ويراودنا أمل قوي في أن يأخذ الذين يضعون سياسات الاستراتيجية الانمائية للعقد الرابع في حسبانهم التوصيات التي استخلصتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا من مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ - ٣٤ نيسان/ابريل من هذا العام ، والذي صاغ مبادئ توجيهية للسنوات المقبلة .

كما نأمل أن تقوم الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، وفقا للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للتسعينات ، بدعم الجهود الرامية الى الانعاش الاقتصادي لافريقيا لما فيه الصالح العام للجنس البشري .

وتشيد زائير بالتدابير الفعالة المتوخاة في اتفاقيات ريو لتحسين البيئة وحمايتها . والواقع أننا ، نظرا لما لدينا من مساحات شاسعة من الاحراج المحمية ، سنكون مقدرين لقبول المجتمع الدولي فكرة تعويض البلدان التي تخصص مساحات شاسعة من الغابات بهدف حمياتها من التخريب الذي يلحقه بها الجنس البشري .

إن زائير التي أهلتها مساحاتها الشاسعة من الغابات المدارية المطيرة لان تحتل مركز "الرئة الثانية" للكرة الارضية بعد الامازون ، كانت دائما في طليعة حماة

البيئة . ففي بلادنا شبكة كبرى من المنتزهات والمحميات الطبيعية الوطنية المتصلة ببعضها ، تغطي ٨ في المائة من مساحة أراضينا الوطنية ، وبعض هذه المحميات الطبيعية - التي أنشئ أقدمها منذ اكثر من ٧٥ عاما - يحمي أندر الانواع ، بما في ذلك الاوكابي ، ووحيد القرن الابيض والغوريلا . وفي إطار الاتفاقيات التي اعتمدت في ريو دي جانيرو ، تقدم زائير كل هذه الموارد الطبيعية الى المجتمع الدولي مساهمة منها في التراث المشترك للبشرية .

ولهذا ، فإن بلدي يطالب المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بكفالة توفير موارد اضافية من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ . ويناشد وفدي جميع البلدان تقديم دعم مكثف لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات المرتبطة به ، ويطالبها بالتوقيع على تلك الاتفاقيات واتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتصديق عليها . وندعو بلدان الشمال التي ربما تكون مترددة حتى الآن بشأن تكييف سلوكها في المستقبل مع ضرورات المحافظة على البيئة وحمايتها ، الى الاستجابة على نحو بناء .

ولا يخفى على أحد أن زائير تمر اليوم بأزمة عميقة متعددة الجوانب ترجع أساسا الى الادارة المشؤومة لمواردها البشرية والمالية والمادية - وقد تكلل الاستعداد للتغيير الذي عبر عنه شعبنا في مجموعه بالنجاح من ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ عندما ألقى رئيس الجمهورية بيانه الذي اعترف فيه أخيرا بضرورة الاصلاح السياسي الديمقراطي . . وتأسيا ببلدان افريقية أخرى ، طالب أهالي زائير بعقد مؤتمر وطني أعلى وتحقق لهم ذلك . وافتتح المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩١ وحددت اتجاهاته الاضطرابات التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والتي دمرت اقتصاد البلد المترنح أصلا ، من ناحية وسلسلة الأزمات السياسية التي ولدها مناخ انعدام الثقة الذي كان قائما بين السلطات القائمة والمعارضة من ناحية أخرى . وعلى الرغم من تعليق أعمال المؤتمر الوطني الاعلى عدة مرات ، فإنه تمكن من الاستمرار حتى اليوم ، لأن شعبنا لم يبخل بأية تضحية في تأييده التام لهذا المحفل ، ولذلك ، فإن يوم ١٦ شباط/فبراير في ذاكرتنا . وهكذا توشك اجتماعات المؤتمر الوطني الاعلى ، في هذه اللحظة التي أتكلم فيها ، على أن تتوج ، بعد مضي أكثر من عام على افتتاحه باعتماد تقارير اللجان إثر انتخاب رئيس الوزراء واقامة حكومة انتقالية .

وستدير الفترة ، الانتقالية ثلاث مؤسسات : رياسة الجمهورية والمجلس الاعلى للجمهورية والحكومة الانتقالية . وفيما يتعلق بالحكومة الانتقالية ، انتخب المؤتمر الوطني الاعلى السيد اتيان تشيسيكيدي وا مولومبا رئيسا للوزرا. في التصويت الذي أجري في آب/أغسطس الماضي . وتعهدت الحكومة الانتقالية أمام الرأي العام الدولي أن تقود هذه الفترة الانتقالية بأحد الطرق وأكثرها مسالمة .

ولا يزال الهدف الاساسي ، بل الساحق ، في المرحلة الانتقالية هو إنشاء دولة تستند الى حكم القانون . وإذ ترحب الحكومة بدور الصحافة الحرة في تطور الديمقراطية في بلدنا ، فقد عقدت العزم على تشجيع ودعم وسائط الاعلام حتى تلعب دورها كاملا في حرية تامة . وفضلا عن ذلك ، فإن الحكومة المؤقتة والمجلس الاعلى للجمهورية سيقومان بإنشاء المجلس الاعلى لوسائط الاعلام المسموعة المرئية ، الذي

سيدير ، بنفس الروح ، وكالات الانباء الرسمية . والحكومة ملتزمة أيضا بمناهضة الرقابة وتعزيز حرية الصحافة باشكالها .

ان إنشاء دولة على أساس حكم القانون يستلزم بالضرورة احترام حقوق الفرد . وهذا هو السبب في اعتزام الحكومة العمل في توافق مع الرابطات المسؤولة عن مسائل حقوق الانسان . ولهذا الغرض ، فإننا ستمنح المركز المدني الذي حرمت منه حتى الآن ، فضلا عن ضمان استخدامها لوسائط الاعلام ومنحها حرية العمل في جميع أنحاء إقليمنا الوطني .

والاولوية العليا للحكومة الانتقالية هي وضع أفضل أساس ممكن لقيام دولة تستند الى حكم القانون . وتحقيقا لهذا الغرض تعتزم زائير إجراء انتخابات حرة وديمقراطية قريبا . ولذلك نناشد المجتمع الدولي بالحاح مساعدتنا في تنظيم هذه الانتخابات بأقصى درجة من الشفافية .

وأود ، في الختام ، أن أوجه الانتباه مرة أخرى الى أكثر الحالات مدعاة الانزعاج في كوكبنا وهي حالة يركز عليها المجتمع الدولي بأسره كل اهتمامه . ويعرب وفدي عن اقتناعه بأن الإمم المتحدة كانت وستظل الاطار المثالي للبحث عن الحلول السلمية التي يحتمل معها إخماد بؤر التوتر التي نشأت في افريقيا وآسيا وأوروبا .

وقد أشرت توا ، فيما يتعلق بزائير ، الى الخيارات العديدة التي قدمها المؤتمر الوطني الاعلى لكي يتوفر للشعب الزائيري عهد جديد من السلم والديمقراطية والتطور الاقتصادي . وتعلن زائير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، إيمانها بالحقوق الاساسية للفرد . ولهذا الغرض ، لن يدخر بلدي جهدا لكفالة انتصار الشرعية والعدالة والانصاف والمساواة .

أتمنى أن تحقق الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة أتم نجاح .

السيد كيجنر (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أغتنم هذه الفرصة لاهنئكم قلبيا ، سيدي ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ونحن نعلم أننا بين يدين قديرتين بينما نضطلع بالواجبات

الهامة التي تنتظرنا . وأود أيضا الاعراب عن التقدير لسلفكم السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، على الطريقة المتميزة التي أدار بها الجمعية العامة خلال الدورة السابقة .

منذ عام مضى شرفت الجمعية العامة جمهورية جزر مارشال بمنحها عضوية الامم المتحدة . وإذ نتأمل أحوال عصرنا ، في هذه الذكرى السنوية ، نلاحظ أن ظهور القوميات أو عودة ظهورها كان من المعالم الرئيسية للخلفية السياسية الدولية في السنوات العديدة الماضية .

وأمامنا مسؤولية خطيرة هي أن يخدم أممنا خلال هذه الفترة من التحول والتطور المتسمة بالتحدي . ونحن نشهد في جميع أنحاء العالم تحقق الحكم الذاتي بموافقة الدول . وقد بدأ الاعتراف بسيادة وكرامة السكان المحليين كأساس للحكم الفعّال . وفي جزر مارشال ، كما هو الحال في بلدان نامية أخرى ، وضعنا لامتنا أهدافا عليا ، كما نسعى الى التوسع في الفرص المتاحة لشعبنا . ولن يحرم أطفالنا بعد الآن من تحقيق آمالهم بسبب الزمان أو المكان الذي ولدوا فيه . وسيصبحون أمل وفخر أمتنا ومستقبلها .

ونحن ممتنون للامم المتحدة على التزامها الثابت بتعزيز حق الشعوب في الحكم الذاتي وتقرير المصير . وكان على العديد من الشعوب أن تنتظر طويلا حتى يتحقق ذلك .

وقد ظلت جزر مارشال طوال أربعة عقود ونصف العقد منتمية الى أحد المعسكرين في صراع الحرب الباردة الكبير ، شأنها في ذلك شأن عدد كبير جدا من البلدان الكبيرة والصغيرة . وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أعيد توطين سكان جزر بيكيني وإينيويتال المرجانية شمالي جزر مارشال بعيدا عن ديار أسلافهم حتى تتمكن حكومة الولايات المتحدة من تنفيذ برنامج واسع روج له كثيرا لتجربة الاسلحة الذرية والنووية . وعلى الرغم من تعليق برنامج التجريب في أواخر الخمسينات ما زالت حكومتنا وشعبنا يعالجان آثاره على صحتنا وطريقة حياتنا . ولدينا من الاسباب الكثير لكي نرحب بانتهاء الحرب الباردة .

إن انهيار المعسكرين المتناحرين خلف عالما لم يعد يمكننا فيه أن نطبق بارتياح ذلك التصنيف البسيط للأمم ، بين كتلة شرقية وكتلة غربية . فهذه الأوقات محفوفة بالمخاطر ومشوبة بعدم اليقين ، ولكنها أيضا فترة لاعادة التفكير في مفاهيمنا الخاصة بالحكم وعلاقته بالمواطن الفرد . ومع اعادة التفكير هذه ، ينبغي أن ندرك أن مسؤوليات أكبر قد تفتحت أمام الانسانية .

إننا نجد الآن أن الاعتبارات ، التي كانت تراعيها مراكز القوى المحركة لسياسات الحرب الباردة - أوسع وأكبر حجما مما يجب بالنسبة للأمم الاصغر ، وأقل مراعاة لمشاعرها الشخصية . ولكن التنمية الآن تتم على نطاق أكثر انسانية . وأصبح نمو الأمم يوفر لعبقرية الانسان إطارا لكي تؤكد نفسها في ظل قيود أقل . وكانت نتيجة التقدم الذي أحرز في العقد الماضي أن نسبة كبيرة من الجنس البشري لم يكن لها مثيل في الماضي ، أصبحت الآن تعيش في ظل أوضاع تسودها الحرية السياسية والاقتصادية . واستطاعت الروح البشرية ، أكثر فأكثر ، أن تحلق بغير قيود تكبلها أو قوانين تفرضها عليها سلطات أبعد ما تكون عن أحوال الأفراد .

وفي بيئة من الحرية ، أصبح لدى الفرد القوة التي تمكنه من التقدم بقدر ما تسمح به قدراتنا . ولسنوات طوال ، سعى معلمونا في جزر مارشال الى الأخذ بحكمة وفراسة ماركوس أوريليوس ، الذي قال :

"اذا أعطيت الانسان سمكة أطعمته ليومه ؛ واذا علمته الصيد ، فقد أطعمته الى الأبد" .

بل إن بعض معلمينا أقنعوا أنفسهم بأن هذه هي الحكمة الشعبية لأبناء جزر مارشال ؛ ولكنهم يعترفون على الأقل بأن أكثر المساعدات فعالية للانسان ، هي مساعدة الذات .

وقد ساعد تبادل الأفكار وخفض الحواجز التجارية على التقريب بين البشر . فالناس في كل أنحاء العالم يتعاونون الآن في العملية الانمائية . ولم تعد هناك دولة يعيش شعبها في العزلة التي عاشها أسلافنا منذ قرن فحسب - والتي عانت منها بعض الشعوب حتى نهاية الحرب الباردة . ولكن في مواجهة التحديث ، احتفظت شعوب العالم

وبقاعه بصفاتها الخاصة التي أصبحت بدورها تضفي الآن قوة وتماسكا على طابعهـــا الوطني .

شهدت السنة الماضية قمة الارض في ريو دي جانيرو . وفي هذا التجمع التاريخي ، وافقت أمم العالم على متابعة أهدافها الانمائية على نحو يعزز التنوع الايكولوجي . ونحن في جزر مارشال ، حيث نعيش على جزر ومناطق جزرية مرجانية منخفضة، تابعنا باهتمام كبير المناقشة العلمية المتعلقة بارتفاع درجة حرارة الكوكب . إن نفس النهج المتأني الذي اتبعناه في تقييم أثر التجارب النووية على جزرنا ، يطبق الآن أيضا على الاخطار المحتملة من ارتفاع منسوب مياه البحر . وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أكرر الدعوة التي وجهها الرئيس أماتا كابوا ، رئيس جمهورية جزر مارشال في قمة ريو ، الى الامم المتحدة لعقد اجتماع لمتابعة قمة الارض في عام ١٩٩٥ ، العام الذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الامم المتحدة .

واذا كان ارتفاع درجة حرارة الكوكب يعرض بعض المناطق وأشكال معينة من الحياة للخطر ، فلا بد وأن نقر بهذه المخاطر ، وأن نعرف مواطنينا بها لان البيئة المعرضة للخطر ستكون قيدا كبيرا على الامم النامية في أواخر القرن العشرين . ورغم ذلك ، فإن حرصنا على نوعية البيئة لن يكون سببا في وقف العملية الانمائية . بل انه، بدلا من ذلك ، سيكون جزءا من الحالة العامة التي سيستجيب لها الافراد بالابداع والانتاجية .

وبمساعدة من الامم المتحدة ، ستواصل شعوب بلداننا الاستفادة من الهيكل الدولي للتجارة والتبادلات الثقافية والدراسات البيئية وحسم النزاعات .

إن صلب الامم المتحدة يتألف من دول قومية عديدة من أعضائها . وهذا المزيج الثري من القوميات يضاعف بلا شك من تعقيد خريطة العالم . والتحدي الذي نواجهه هو أن نجد فائدة جماعية في هذا التنوع .

وكالتزام أول ، يتعين علينا ، بالطبع ، أن نلبي الحاجات الانسانية الاساسية التي تتجاوز القدرات المحلية : إذ يمكننا معا أن نساعد في إطعام اللاجئين الذين

يموتون جوعا في الصومال ، وبوسعنا أن نكرس مواردنا البشرية والمالية للمساعدة في إحلال السلم في الشرق الاوسط وفي دول البلقان ، وفي مقدورنا أن نقدم مساعدات طارئة الى ضحايا الكوارث الطبيعية ؛ باستطاعتنا أن نواصل العمل من أجل استئصال الاوبئة الكبرى . وفي هذه الحالات ، حيث تصل احتياجات الانسان الى ذورتها ، تقوم الامم المتحدة بتحقيق أهدافها على نحو يثير الاعجاب وبالاضافة الى ذلك ، ساعدت التقنيات والعمليات التي تتيحها وكالات الامم المتحدة على إمداد مواطنينا بخدمات الامن والخدمات العامة الاساسية .

ومن ناحية أخرى ، سيتطلب صون التنوع الثقافي ، وربما المحافظة على التنوع البيئي ، الالتزام المباشر من جانب الامم والافراد . وفي عهد من الوعي الوطني ، فإن معظم المسائل المتصلة بالسياسة العامة ، حتى تلك التي تترتب عليها آثار دولية ، سوف يجري تناولها على الصعيد الوطني - وكثيرا على مستوى المحليات والافراد .

فلنحتفل بتنوع القوميات ، ولنبذل قصارى جهدنا لكي نغذي شعوبنا ، ونمكنها من أن تحيا حياة كاملة يشيع فيها الرضا والسلام .

السيد غاسيموف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ربما أدرك كل من تكلم من فوق هذه المنصة ما هو شعوري في هذه اللحظة ، إنه شعور بالاعتزاز بشعبي وبلدي اللذين شرعا الآن في طريق التنمية المستقلة - وهو حق ليس من السهل الحصول عليه - وإحساس بالمسؤولية الجسيمة عن كل كلمة أقولها ، لان كلماتي ستكون موجهة الى العالم بأسره . وآمل أن تبلغ كلماتي المسامع .

إننا جميعا ، المجتمعين هذا في هذا المحفل الدولي المبجل ، بغض النظر عن خلافاتنا الموضوعية الطبيعية ، أتينا هنا بهدف واحد مشترك هو تحقيق السلم والامن ، وبأمنية واحدة مشتركة هي حل المشاكل القائمة والحيلولة دون ظهور مشاكل جديدة - ومن خلال فهمنا بأن العالم متكافل من جميع جوانبه ، أدركنا أن لنا مصلحة مشتركة ضرورية في تذليل الصعاب ، وأن المصلحة المشتركة أصبحت تشكل الاساس لهذه المرحلة الانتقالية على الطريق المؤدي الى نظام عالمي جديد .

وأظن أننا جميعا قد اجتزنا بالفعل مرحلة النشوة التي جعلتنا نتوقع حدوث تغييرات سريعة ، والتي كادت تستحوذ على عالم تحرر من أغلال الحرب الباردة ، وأصبحنا ندرك عمق المشاكل التي يواجهها الجنس البشري الذي بذل قصاراه في سعيه من أجل سبل جديدة للتنمية . وما من أحد يتوقع أن يكون الانتصار سهلا .

إن الوضع في العالم يمر بتغيرات أساسية وفي بعض الاحيان عنيفة . والمواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين النظامين اللذين حددا لوقت طويل توازن القوى في العالم ، انتهت بانهيار واحد منهما . وما فعله هذا في الواقع هو تقويض أساس الامن الدولي ، الذي ظل حتى ذلك الوقت التخويف والردع عن طريق تكافؤ القوى .

ولابد من خلق نظام جديد للامن العالمي ، نظام توجهه أقطاب القوة الجديدة ، والادوار الجديدة للدول الكبرى ، وتهديدات جديدة ، وطرق جديدة لشن الحرب ، وأنماط جديدة من القوات . إن إمكانية شن حرب نووية انخفضت إلى الصفر تقريبا ، إلا أن عنصر المخاطرة قد تزايد ؛ وليست هناك ضمانات ضد نشوب حروب إقليمية أو ضد الاعمال غير المتوقعة لقادة دول أو نتائج تلك الاعمال . وهذه كلها أمور تثير قلق الجمهورية الاذربيجانية البالغ لانه ما من دولة يمكن أن تكون آمنة باعتمادها على نفسها فقط .

إن أذربيجان ليست لديها أسلحة نووية على ترابها ، ولا تشارك بشكل مباشر في عملية نزع السلاح النووى . ومع هذا ، فإن الجمهورية الاذربيجانية تسهم في ذلك بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ونحن نشعر بالتفاؤل نتيجة لتنفيذ المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، التي أصبحت أذربيجان ، مع دول أوروبية أخرى ، طرفا فيها . ومع هذا ، ورغم انجازات ونجاحات عملية نزع السلاح ، مازالت النفقات العسكرية ، كما كانت من قبل ، تمتص جزءا كبيرا من ميزانيات الدول في وقت كان الأجدر فيه توجيه تلك الاموال إلى التنمية الاقتصادية . وما زالت مخزونات الاسلحة ، كما كانت من قبل ، تشكل تهديدا للامن .

إن أحد أهم العناصر في الامن العسكري هو توفر الموضوع أو الشفافية في البرامج والانشطة العسكرية . وبلادى ، باعتبارها عضوا في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تسهم في تطوير هذه العملية .

ويبدو من المستصوب التحرك صوب التعاون المباشر في شكل تبادل متعدد الاطراف وواسع النطاق ومكثف للمعلومات بشأن الميزانيات العسكرية ، والاعداد ، ومستويات الانتاج ، والبحوث ، وبرامج التطوير والاستحداث ، ووزع الاسلحة ، وخطط النقل .

وهذا الوضوح سيهيئ مناخ الثقة ، ويجعل من السهل توقع التطورات في الحالة الامنية الشاملة ، ويعزز الاستقرار ويخفض خطر الحرب .

خلال سنوات النزاع الطويلة بين الشرق والغرب كان من المعتاد لاحد الطرفين أن يسلح أعداء الطرف الآخر . واليوم ، بعد أن انتهى تهديد المواجهة على طول الخطوط بين الشرق والغرب ، فإن ما يسمى حكمة السياسة الخارجية من المحتمل أن يثبت خطرها الكبير بالنسبة لنا جميعا . إن انتشار الاسلحة يعد تحديا خطيرا للامن الدولي ، ويتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات نشطة بغية ضمان أن يكون محدودا ومتحكما فيه بشكل فعال .

إن شحنات الاسلحة التي تنطوى في حد ذاتها على أخطار كبيرة ، أصبحت عاملا حقيقيا قادرا على أن تكون له آثار مدمرة على الوضع فيما يسمى بالبؤر الساخنة . ولست بحاجة إلى شرح مدى المتاعب التي صادفتها أذربيجان بسبب الاسلحة - بما فيها أسلحة أجنبية الصنع - التي توردها القوات الارمنية داخل الاراضي الاذربيجانية . يجب أن نشجع على فرض قيود على موردي الاسلحة ؛ وهذا بطبيعة الحال سوف يترتب عليه صعوبات سياسية . كما يمكن وضع قيود على صادرات الاسلحة إلى بلد بعينه أو منطقة بعينها .

ينبغي أن يكون من الممارسات الطبيعية الإعلان عن عمليات نقل الاسلحة ومراعاة القيود الموضوعة ، كما يجب أن توضع في الاعتبار أيضا الطبيعة السياسية للمستورد . وما من شك في أن سجل الامم المتحدة الخاص بنقل الاسلحة التقليدية سيضطلع أيضا بدور هام في هذا الشأن .

وإزاء المحاولات التي تبذلها بعض البلدان للحصول على أسلحة بطرق سرية ، أود أن أؤكد الاهمية القصوى للحصول على بيانات الاستخبارات بشأن انتشار الاسلحة ، ومراقبة المناطق التي تثير الشك ، والقيام هناك بعمليات تفتيش غير معلن عنها . وبالإضافة إلى الآثار المباشرة ، فإن هذا سيزيد ثقة الدول في نظام عدم انتشار الاسلحة . وأعتقد أنه سيكون من الملائم بذل جهود لإقامة نظم تقييدية دون إقليمية ؛ وهذا عاجل بشكل خاص بسبب تعدد المناطق الساخنة التي تظهر في ظل خلفية من تهديد

عسكرى أدنى على نطاق أوروبا كلها . إن وضع قيود على المستوى دون الإقليمي يمكن أن يتضمن تخفيض مستويات القوات العسكرية في مناطق محدودة نائية جغرافيا . ولذلك يمكن لهذه الانظمة أن ترمي الاساس لنزع الطابع العسكرى عن مناطق بأكملها ، وقد اقترحت أذربيجان بالفعل هذا المفهوم لمنطقة ما وراء القوقاز .

إن الفراغ الذى خلفه اختفاء الاتحاد السوفياتي من خريطة العالم العسكرية والسياسية هدد بوقوع كارثة عالمية . ومع هذا ، فقد أفلتنا من تلك الفترة العصيبة . ولحسن الحظ ان الاتحاد السوفياتي تفكك وهو يلفظ أنفاسه الاخيرة ؛ ونهضت من أطلاله دول جديدة ذات سيادة ، وأعلنت على مسامع الجميع أنها مصممة على الانضمام إلى مجتمع الدول الديمقراطية القائم على القانون واقتصادات السوق . وبدأت الولايات المتحدة وروسيا ، الدولتان العظميان - كما يطلق عليهما حتى الآن - التعاون باسم مصالحهما المشتركة .

إن التطورات العالمية التي وقعت في السنوات القليلة الماضية توضح بالفعل أن المجال الديمقراطي يتسع نطاقه . إن بلدانا أكثر فأكثر تريد أن تكون ديمقراطية ، وأن أنظمة من أنواع أخرى تواجه صعوبات أكثر فأكثر . بطبيعة الحال ، فإن تطوير الديمقراطية عملية بالغة الصعوبة هدفها النهائي ، وهو إقامة نظام مثالي ، من الصعب تحقيقه . ومع هذا ، يمكننا ، ويجب علينا ، أن نتقدم صوب ذلك الهدف ، بدعم قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية . وجوهر المسألة هنا ليس مجرد التمسك بالمثل ، وإنما بالصحة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للنظام الديمقراطي الذي ستصبح فاعليته في القريب العاجل - كما آمل - واضح في بلدي أيضا .

هناك مبدأ في العلوم اسمه الاستقرار التطوري الدينامي وبمقتضاه تخضع عناصر نظام ما لنفس القوانين وتتحرك في نفس الاتجاه . وأى عضو في النظام يحاول أن يتحرك في اتجاه يختلف عن الاتجاه العام يطرد إلى الخارج . وهذا هو الحال بالنسبة للحياة . لا يمكن لأحد أن يدخل النظام العالمي وبعد ذلك يتبع برنامجا مختلفا ، ولا يراعي نفس القواعد كما يفعل الجميع . بطبيعة الحال ، فإن الشعور بنشوة الاستقلال الوطني قد يحث على المضى في طريق "خاص" لكننا نعرف من التاريخ كيف تنتهي مثل هذه التجارب .

ما هو جوهر الاستقلال الوطني للجمهورية الاذربيجانية ؟ اليوم يتولى السلطة أناس جدد ، أناس تحرروا من عقائد الماضي الشيوعي ، وعلى استعداد لرؤية العالم على ما هو عليه دون قناعات أيديولوجية ، وهم يسعون جاهدين إلى التعاون على أساس القيم الإنسانية المشتركة . هؤلاء الناس ورثوا التركة المثقلة لدولة قمعية حكمت مجتمعا مطيعا ، لكن هذا لم يؤد إلا إلى جعل إصرارهم على التغلب عليها أكثر قوة . إن حاجتنا إلى سلطات قادرة ، ترى أن مقصدها الرئيسي تهيئة الظروف لحفز روح المبادرة والاستقلال ، التي ستعمل لصالح الفرد وتترسخ في تاسيس المواطنة ، هذه الحاجة صاغتها المعاناة . إن سياسة دولتنا تقوم على العلاقة المترابطة بين حرية الفرد ورفاهيته ، وأمن الدولة ورخائها . واليوم تواجه حكومة الجمهورية الاذربيجانية مهمة مركبة هي إنشاء ضمانات تشريعية وسياسية واجتماعية ـ اقتصادية لجعل العملية الديمقراطية لا رجعة فيها .

إن الدول المستقلة حديثا تواجه عددا كبيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في طريقها لبناء نفسها . ويتعين عليها أن تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في التغلب على تلك المشاكل في وقت بالغ القصر ـ وقت يحدده واقع الحياة نفسها . ومع هذا ، فإن تلك السرعة القاسية التي يجب على السلطات الديمقراطية التي اختارها الشعب أن تعمل بها تزداد كثافة بتهديدات وتحديات نظام مختلف يقوض الدول التي لم تقف على قدميها بعد ، وأعني بهذا ما يسمى بالصراعات فيما بين الأعراق ، التي هي في طابعها سياسية أكثر منها عرقية .

ليست هناك حدود لطاقة أمة أصبحت إحدى القوى المحركة لتطوير البشرية في القرن العشرين ، إن القوة المتفجرة لطاقة الأنا الوطنية التي انطلقت من أغلال سنوات عديدة من القمع ، تحطم قلاع النظم الشمولية التي كانت تبدو صامدة ، وتفتح آفاقا جديدة أمام الشعب .

إلا أن نفس هذه القوة ، إذا ما استخدمت لخدمة فكرة قومية بشعة ومبالغ فيها ، ستدفع الشعب إلى أن يسلك طريق الحرب ، وأن يرتكب أعمالا عدوانية وتوسعية ضد شعب آخر يختاره ضحية له .

وتفكك مجموعة الامم التي كانت تعرف باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مثال على النوع الاول من الفكرة القومية . ومن أدق الامثلة على النوع الثاني العدوان الذى شنته أرمينيا ضد أذربيجان .

لكل فعل هناك رد فعل مقابل . والمعتدي يحكم على نفسه بالفشل منذ البداية لانه يثير ضده قوة الدفاع عن النفس ، وهي رد فعل طبيعي أكبر بكثير من قوة العدوان اللاعقلانية . والرفاه على حساب الآخرين لا يمكن أن يدوم ، حتى إذا بدا ذلك ممكنا في بعض الاحيان .

ما الذى ينتج عن ذلك ؟ الموت والدمار وأعداد كبيرة من المشردين من الطرفين ، وتازم العلاقات بين الدول أو قطعها - وهذا ينعكس مرات عديدة في جميع ميادين الانشطة الانسانية ، ويهدد بالتطور إلى مستويات جديدة أكثر خطورة تتورط فيها دول أخرى وتغير التوازن الاقليمي وحتى العالمي . هناك بديل واحد لا غير هو : استخدام القوة المضادة لوضع حد للعدوان إن تعذر ذلك طوعيا . فلا يجب أن يفلت العدوان من العقاب ، ولابد من الوقوف في وجه المعتدين .

ولا يمكن التاكيد بما فيه الكفاية على أهمية موقف المجتمع الدولي من هذه المسالة . فإن مايكفل إحراز النتيجة المرجوة - أي وقف أعمال العدوان ، وبالتالي إنقاذ آلاف الارواح وتهيئة الظروف الملائمة للدول لكي تتطور سلميا - هو رد فعل سريع ركيزته المبادىء ، يأتي من المنظمات الدولية ، وأولا وقبل كل شيء ، من جانب الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتستند الفكرة الرئيسية المتمثلة في عدم جواز انتهاك السلم ، إلى حقيقة أن كل دولة تتحمل مسؤولية عليا أمام المجتمع الدولي ، وتفترض وجود انسجام بين المصالح الوطنية ومصالح البشر كافة .

ولا يمكن لاحد أن يشكك في حق دولة ما في أن تختار مسار تنميتها بحرية . ولكن ليست هناك حقوق دون التزامات ، وهذا ينطبق أيضا على الدول التي تنظم حرية اختيارها بالصلات المتبادلة التي تقيمها مع العالم بوصفها جزءا لا يتجزأ من الكل . والحرية لا تعني انعدام المسؤولية .

والعنف أيا كان نوعه وأيا كانت دوافعه ومبرراته غير مقبول . وفي عصرنا ، كاد نوع النعرات القومية الذى لا يمت بصلة إلى الوعي الوطني بالذات أن يصبح أكبر مصدر من مصادر العنف . وعاجلا أم آجلا ، سيجد هذا النوع من النزعات القومية أن الإطار الذى يفرضه عليه التاريخ يخنقه ويبدأ بالتفشي منتهكا حدود الشعوب الاخرى ومتعديا على مصالحها .

إننا اليوم ، وبعد أن اجتزنا مرحلة الانقسام الايديولوجي في العالم ، نواجه خطر التمزق بدوافع قومية تؤجج نار السياسات الانفصالية . إن عدم ارساء قواعد قانونية تحكم حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم تحديد معنى هذه العبارة ، سواء في القوانين المحلية أو الدولية ، قد أفسحا المجال لانتشار التخمينات على نطاق واسع بشأن الموضوع ، على أسس ديمقراطية زائفة تكون أساسا ذريعة تتستر بها القوى التي تحوك مخططات للاستيلاء على الاراضي .

يجدر بنا قبل كل شيء أن نوضح أن حق الشعوب في تقرير المصير لا يمكن ممارسته إلا بطرق سلمية ؛ وثانيا ، إن الامم وحدها ، وليس الاقليات القومية أو المجموعات العرقية ، هي التي تمتلك هذا الحق ؛ وثالثا ، لا يجب أن ينتهك أي شعب يمارس حقه في تقرير المصير حق شعب آخر أو سيادته أو السلامة الإقليمية لدولته .

وإذا أردنا أن نكون أكثر تحديدا في مناقشة ما تقدم ، بتطبيق ما استخلص من نتائج على الصراع بين أرمينيا وأذربيجان أجد لزاما علي أن أقول ما يلي :

إن جمهورية أرمينيا ، وقد حددت تقطيع أوصال دولة أذربيجان والاستيلاء على أراضيها هدفا لسياستها الرسمية ، بدأت صراعا في ناغورنو - كاراباخ ، وهو جزء لا يتجزأ من أذربيجان ، بذريعة المطالبة بحق تقرير المصير للسكان الارمينيين في تلك

المنطقة من أذربيجان التي لم يتم تعيين حدودها . مصادفة ليست هناك حدود داخلية في دولة أذربيجان الموحدة . لقد قسمت المنطقة إداريا في عهد ستالين ، والجانب الارميني هو الذى يطالب بحماس بإلغاء تركة ذلك العهد .

لا أعتقد أننا بحاجة إلى التعقيب على النوايا السيئة التي تكمن وراء استبدال مفهوم "الشعب" بمفهوم "الاقلية القومية" . لقد مارس شعب أرمينيا بالفعل حقه التاريخي في تقرير المصير داخل حدود جمهورية أرمينيا . أما بالنسبة للاقلية القومية الارمينية التي تقيم في أذربيجان وتتمتع بحكم ذاتي ، فقد أعلنت جمهورية أذربيجان مرارا وتكرارا استعدادها لضمان حقوق الاقلية وفقا للمعايير الدولية ، وتتوقع في الوقت ذاته ، وعن حق ، أن تتخذ جمهورية أرمينيا خطوات مناسبة بشأن الطائفة الاذربيجانية التي تعيش منذ قرون في أراضي ما يعرف اليوم بجمهورية أرمينيا ، دون أن تتمتع بأى حق ، والتي أجبرت الآن على مغادرة أرمينيا إلى أذربيجان .

والصراع الذى يشكل الآن مصدر قلق للمجتمع الدولي بدأ بانتهاك صارخ لسيادة جمهورية أذربيجان من جانب الانفصاليين الارمينيين الذين أعلنوا انفصالهم عن جمهورية أذربيجان دون أن يجروا أية مناقشات مع حكومة أذربيجان . وقد تلقى هؤلاء الدعم من جمهورية أرمينيا التي أصدر برلمانها في عام ١٩٨٩ مراسيم حول توحيد ناغورنو - كاراباخ وأرمينيا ، وضم ميزانية ناغورنو - كاراباخ إلى ميزانية أرمينيا ، وانتخاب نواب من ناغورنو - كاراباخ لبرلمان أرمينيا . ولم تلغ حتى الآن تلك المراسيم التي تنتهك قواعد القانون الدولي . وهذه الانتهاكات السياسية لسيادة أذربيجان من جانب جمهورية أرمينيا عززت بتدابير عملية ترمي إلى تنفيذ مخططات أرمينيا المعلنة لضم الاراضي الاذربيجانية .

إن استخدام القوة غير مقبول بطبيعة الحال لتسوية النزاعات . إلا أن ما قامت به جمهورية أرمينيا من أعمال اتخذت في البداية شكل عدوان خفي عن طريق تسلل الانفصاليين والعصابات الإرهابية وإرسال الاسلحة إلى أذربيجان ، وتحولت فيما بعد إلى

عدوان صريح في شكل غزو مسلح مباشر لاذربيجان والاستيلاء على مدينة شوشا ومقاطعة لاتشين وإقامة ممر بري يربط ناغورنو - كاراباخ المحتلة بارمينيا ، قد استشار بالطبع ، رد القوات المسلحة لحكومة أذربيجان التي تملك حق وواجب الدفاع عن مصالح مواطنيها ودولتها التي يقع أكثر من ١٠ في المائة من أراضيها الآن تحت الاحتلال الارميني .

وفي ظل هذه الظروف لم يكن من الممكن أن يحول نبذ استعمال القوة دون سفك الدماء . فلو لم ترد الحكومة بحزم على هذه الاعمال ، لتحرك الشعب ليشكل قوات للدفاع عن النفس ، تتصرف عفويا ويصعب بالتالي السيطرة عليها . إن جمهورية أذربيجان التي لم تستخدم القوة العسكرية إلا داخل حدودها ، وبمستوى يمكن السيطرة عليه - وهو أدنى مستوى مطلوب لحماية سيادتها ، دعت الطرف الآخر منذ بداية الصراع إلى وقف الاعمال العدائية وتسوية المشاكل القائمة ، على مائدة المفاوضات . وهي لا تزال حتى اليوم تؤكد استعدادها لاجراء حوار سلمي عن طريق اتخاذ تدابير محدودة ترمي إلى التوصل إلى حل توفيقي . بيد أن الجهود التي بذلتها أذربيجان ووجهت على الدوام بالصمت من جانب جمهورية أرمينيا التي تستمر في طرح مطالب تتنافى والقانون الدولي . ويصعب على المرء أن يتوقع من زعماء سياسيين صعدوا إلى السلطة على موجة أفكار عن القومية وإنشاء أرمينيا العظمى أن يتخلوا عن مواقفهم لأن ذلك يعني موتهم سياسيا . غير أن التمسك بهذا الموقف سيؤدي إلى كارثة تفوق في جسامتها مجرد اختفاء الساسة من الميدان .

وينبغي للقيادة الحالية في جمهورية أرمينيا أن تدرك أن الطريق الذي اختاروه هو طريق الهلاك ، وأن أرمينيا لن تصبح أبدا دولة ديمقراطية بينما عبء هذا الصراع يثقل كاهلها . فالديمقراطية لا يمكن أن تبنى على أساس النزعة القومية والاستخفاف بالقوانين وإراقة الدماء والمعاناة . وهذه الاحداث في مجملها تعطينا أسبابا قوية لأن ننظر إلى موقف أرمينيا حيال التسوية السلمية والوساطة الدولية على أنه مجرد محاولة لكسب الوقت لتعزيز مركزها في الاراضي الاذربيجانية التي احتلتها

بالقوة ، ولكي تتمكن فيما بعد من التوصل الى اتفاق بشأن الحل السياسي ، استنادا إلى سياسة الأمر الواقع .

ولكن ليس هناك بديل للتسوية السلمية . ولابد أن تتخذ خطوات حاسمة لتذليل العقبات التي تعترض طريق السلم . ومن الشروط الاساسية لذلك انسحاب التشكيلات الارمينية المسلحة من أذربيجان ، لان ذلك سيشكل أساسا حقيقيا لوقف اطلاق النار على نحو دائم تحت إشراف دولي ، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وتطبيع الحياة في المناطق التي مزقتها الحرب ، بما في ذلك ضمان حقوق الاقلية القومية الارمنية التي تعيش في أذربيجان .

على الرغم من جميع التعقيدات والعقبات ، لابد لعملية التسوية السلمية التي بدأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والتي تابعتها مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا برئاسة السيد رافائيلي الذى أشعر بامتنان خالص له شخصيا وللحكومة الايطالية على ما بذلاه من جهود ، أن تحقق النتيجة المرجوه ، وهي وقف العدوان وسفك الدماء الذى لا مبرر له ، وتحرير الاراضي الاذربيجانية المحتلة ، والنهوض بحوار سلمي بين الدولتين ، وحل المشاكل الداخلية القائمة ، على أساس المعاملة بالمثل . ولا يجب أن تصبح الاقليتان القوميتان في أرمينيا وأذربيجان رهينة في الصراع بل ينبغي أن تكون كل منهما ضمانا لأمن الاخرى ، وأن تحترم كل منهما مصالح الاخرى ، وأن تكونا جسرا للتعاون في المستقبل .

وإنني أتمسك بهذا الرأي المتفائل لانني أؤمن بعقلانية الشعبين والدولتين اللتين عاشتا جنبا الى جنب قرونا وأكسبهما تاريخهما الحق في السلم والرخاء وعلاقات حسن الجوار . وآمل أن تعي جمهورية أرمينيا أهمية مفاهيم مثل حسن الجوار والصداقة والمساعدة المتبادلة ، وهي مفاهيم لها جذور عميقة في منطقتنا .

إن المثال الملموس للصراع الارميني الاذربيجاني يمكننا من استخلاص بعض الاستنتاجات التي تتصل بصراعات إقليمية أخرى شبيهة في طبيعتها بالصراع الذي ذكرته ، وتنطبق عليها . فالعالم الذي نعيش فيه هش للغاية ؛ ولهذا فإننا في نهجنا إزاء المبادئ التي تحكم التعايش العالمي ، والتي شذبتها تجربة الحضارة البشرية ، ينبغي أن نتوخى الحذر الشديد . وتتضمن هذه المبادئ ، قبل كل شي ، سيادة الدول وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها ؛ وتتضمن كذلك عدم جواز تأمين مصالح بلد على حساب البلدان الاخرى . فهذا المسار لا يمكن أن يحقق استقلال أي دولة أو ديمقراطيتها أو رفاهها . وكل شيءفي هذا العالم له علاقة متبادلة مع كل شيءآخر .

إن ما قاله بعض السياسيين وما قاموا به من أعمال دفاعا عن حقوق الإنسان والاقليات القومية وبناء الدولة يمكن في بعض الاحيان أن يهدد أبسط الحقوق الاساسية ، ألا وهو الحق في الحياة . فعندما تراق الدماء ، من العبث أن نتكلم عن حقوق الاقليات القومية . وقد قلت ذلك من قبل وأقوله الآن من جديد : إن سيادة الدولة تبدأ بسيادة الفرد . واحترام حقوق الانسان ليس جزءا من الشؤون الداخلية للدولة بل هو واجب عليها . وحماية الحقوق والحريات الاساسية هو الضمان الرئيسي للتنمية المزدهرة للدولة . وإذ أعود الى الصراع الارميني الاذربيجاني ، لا بد لي أن أشير الى أن نهجنا يستند بالتحديد الى هذا الفهم والى حقيقة أن أبناء أرمينيا الذين يعيشون في أذربيجان هم مواطنون في هذه الدولة تماما كأبناء أذربيجان والروس واليهود والاكراد واللزغين والتاليش والبولنديين . ولكن ليس هناك حقوق بدون واجبات . فالدولة هي الضامن لحرية الفرد ؛ والفرد هو الضامن لأمن الدولة .

ولا يمكن أن يكون الدفاع عن حقوق الانسان ، وحقوق الاقليات القومية ، باعتبارها جزءا من تلك الحقوق ، على حساب سيادة الدولة . ومن الصعب في بعض الاحيان التمييز بين التاثير الخارجي والتدخل الخارجي ، وعبور الخط الرفيع الفاصل بينهما يمكن أن يؤدي الى كارثة . وأحيانا يمكن أن يكون لعدم استخدام القوة الخارجية فوائد جمة . فالمشاكل من هذا النوع لها أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، والدولة التي تحاول في بعض الاحيان حل المشكلة لا يمكنها أن تحل على الفور عقدة أسبابها ونتائجها . فهي عملية مطولة تتطلب اتباع نهج حساس لا بد أن يكون المبدأ الكامن وراءه هو : "لا تؤذ" . وفي هذه الظروف يحق للدولة أن تعتمد على مساعدة المجتمع العالمي وخبرته . والعمل على تحسين الدولة من الداخل سيكون له تاثير أكبر من الضغوط الخارجية .

إن لكل دولة حصتها من المسؤولية إزاء العالم الخارجي ، وتوصف بانها واجبها في احترام القواعد والالتزامات المقبولة . ومن المسائل التي تثير اهتماما فعليا اليوم هي التوسع في دراسة مبدأ السيادة في القانون الدولي ، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمسؤولية الدولية المتزايدة المترتبة على الدول . وإن مطابقة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي ، وهي عملية تخلق الانظمة اللازمة لحقوق الفرد وحرياته ، تكتسي أهمية قصوى في هذا السياق . وقد تم الشروع في هذه العملية بالفعل في أذربيجان . وأولوية المعايير القانونية الدولية الوطنية مكرسة في القانون الدستوري لاستقلال الدولة ، الصادر في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ولاختتام هذا الموضوع ، أود أن أشير الى أن تقدمنا المشترك في هذا الاتجاه يجب أن يشدد على المواءمة بين مصالح البشرية والمصالح الوطنية .

من العوامل الرئيسية للاستقرار في المجتمع ، وخصوصا أثناء الفترات الانتقالية ، والتي تخدم كضمان لعدم العودة من الاصلاحات الديمقراطية ، هو الاقتصاد الصحي والمتطور . ومن المؤسف أن يتعين علىّ أن أقول بأن اقتصاد أذربيجان اليوم يمر بأوقات عصيبة . وهذا ناجم عن تركة الماضي السوفياتي والصراع الارميني الاذربيجاني .

إن فشل نظام التخطيط المركزي قد عزز ثقتنا بسلامة ووجاهة اقتصاد السوق . والبرلمان وحكومة الجمهورية ، الملتزمان بعملية الاصلاح السريع ، يعملان بكل جد لإدخال تغييرات اقتصادية تشريعية ومبرمجة من شأنها أن تسرع عملية تشكيل السوق وإدماج أذربيجان في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة .

لم ينجح الاقتصاد العالمي بعد في تجاوز عدد من العقبات وعلى رأسها ، حسب اعتقادي ، التفاوت في التنمية الاقتصادية . ويعتقد أنه بالرغم من جميع مشاكل الاقتصاد العالمي التي زاد عددها بصورة حادة مع انهيار النظام السوفياتي ، فقد أعطى المواجهة العقائدية بين قطبي القوة زخما ايجابيا لصياغة نهج جديدة في العالم المتقدم النمو إزا مشاكل البلدان النامية .

من المسائل ذات الأولوية العالية بالنسبة لأذربيجان المشاركة في المنظمات الاقتصادية الدولية والوكالات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، التي تفسح المجال لمجموعة واسعة من الامكانيات للتعاون الاقتصادي المتعددة الأطراف . وثمة آمال عظام للشروع في الاصلاحات الاقتصادية في أذربيجان تعقد على المساعدة المالية والمساعدة التقنية الاستشارية التي يمكن توفيرها في إطار برامج خاصة . ويتعين على الأمم المتحدة التي سيفتتح في المستقبل القريب مكتب لها في باكو ، أن تضطلع بدور فعال في هذا الشأن .

غير أنني أود أن أعبر عن أسفي إزاء موقف بعض الدول التي يرتبط ، في سياساتها ، توفير المساعدة الى الدول الديمقراطية الفتية بأهداف سياسية خاصة نعتقد أن طابعها غير موضوعي . ورفض توفير المساعدة لن يكون فحسب تقاعسا عن تشجيع تطور عملية الاصلاح وإنما سيؤدي ايضا الى خلق مشاكل جديدة أمام إرساء الديمقراطية في الدول الفتية . وعواقب هذه الخطوات غير المدروسة قد تكون أخطر بكثير من الأسباب التي تكمن وراء ذلك الرفض .

إن الأعمال الحربية التي بدأتها جمهورية أرمينيا ضد أذربيجان خلقت مأساة اجتماعية في بلدي . فقد حرم حوالي ٥٠٠ ألف أذربيجاني من أبسط ضروريات الحياة ؛

وطرد ٢٣٠ ألفا منهم من المناطق التي كانوا يقطنونها عبر التاريخ في أرمينيا ، وأصبح الباقي لاجئين نتيجة لعدوان أرمينيا المباشر على أذربيجان . وتواجه حكومتنا صعوبات جمة في الوفاء باحتياجاتهم . وأود أن أعبر عن أملي في ألا تترك الأمم المتحدة أذربيجان تتصدى لهذه الكارثة وحدها ، وأن تقدم لها كل ما يمكن من المساعدة .

لقد أصبحت الحالة الايكولوجية التي ما برحت تتردى باستمرار في جميع أنحاء العالم من أعظم الاخطار على الاطلاق . والطبيعة تدعونا الى الانتباه الى مشاكلها بإلحاح متزايد عن طريق الكوارث والمآسي البيئية الجديدة . كما أن مشكلة الاصلاح الهيكلي للاقتصاد العالمي على أساس سليم بيئيا لا تزال بدون حل . وإسهام الأمم المتحدة في هذا المجال ، والذي تبدي في جملة أمور منها عقد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، يستأهل الذكر بشكل خاص هنا . فلقد كان هذا المؤتمر مثلا قيما على الجهود الجماعية المبذولة لحل مشاكل الانسانية .

لا يمكن لبلدي أن يتباهى بأن الحالة البيئية مرضية هناك . فحالة بحر قزوين مأساوية ، وهي تظهر جميع مساوئ الاقتصاد المخطط مركزيا وأسلوبه الاستهلاكي تجاه الطبيعة . ونحن عازمون على بذل كل جهد لإنقاذ هذا النظام الايكولوجي الطبيعي الفريد ، ونأمل أن يدعم المجتمع العالمي جهودنا بمساعداته .

إن الآلية الأولية للتنمية العالمية حاليا هي التعاون الدولي . وأعتقد أنه لا يمكننا حل مشاكلنا إلا في هذا السياق . كما أنني على اقتناع بأن عملية تعزيز التعاون ستتطور باستمرار . وهذا التطور بالطبع يرتبط ارتباطا مباشرا بتزايد أهمية الأمم المتحدة وهيبتها . إن لمنظمتنا دورا خاصا في العلاقات الدولية التي تمر بتغيرات جذرية . ولقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال وستبقى دوما المحفل العالمي في مسائل العدالة والقانون ومعقل معايير الحياة المتحضرة ، وأعلى سلطة في تسوية النزاعات الدولية . والفعالية المتزايدة للمنظمة بصفتها عاملا للأمن والاستقرار والتعاون تدلل على تلك الحقيقة .

وتتطلب الظروف والتغيرات الجديدة في الاوضاع العالمية عمليات تكيف بما في ذلك عمليات تكيف هيكلي . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير الهياكل والوسائل الخاصة بالدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر بحالات الازمات ، وتحسين أساليب منع وقوع أعمال العدوان . ويجب أن تكون للامم المتحدة القدرة على حماية الدول الاعضاء ، بصورة أكثر فعالية وحسما ، من انتهاك سيادتها وذلك باتخاذ اجراءات تشمل تدابير الإنفاذ ضد المعتدى . واعتقد أن التعاون مع المنظمات الاقليمية الذي يقوم على أساس الدعم المتبادل ، من شأنه أن يزيد من فاعلية أنشطة الامم المتحدة في مجالي صون السلم وصنعه . فينبغي أن تكون هياكل الامم المتحدة قريبة الى أقصى حد ممكن من المشاكل التي تعتزم المنظمة حلها . ولا بد من تسخير كل شيء لزيادة فعالية أنشطة الامم المتحدة باعتبارها آلية للامن والتعاون .

ولدىّ اقتناع راسخ بأن سفينة الامم المتحدة ، تحت القيادة الحازمة لربانها ، السيد بطرس بطرس غالي ، الرجل الذي يتمتع بالحكمة والحسم ، وهما الصفتان اللتان يتميز بهما الربان الحقيقي ، ستواصل السير في الطريق اللازم ، الطريق الصحيح الوحيد ، وأنها ، باعتبارها السفينة الرافعة للواء ، سوف تقود المجتمع الدولي الى بر السلم والرخاء .

وقد كانت للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة أهمية خاصة لجمهورية أذربيجان حيث أنها شهدت قبولها عضوا بالامم المتحدة . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عظيم امتناني لرئيس الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، السيد سمير الشهابي ، لمساهماته في قضيتنا المشتركة ، وبخاصة لما أظهره من حساسية وتعاطف تجاه الاعضاء الجدد بالمنظمة .

وإننا نأمل أن تقترب بنا هذه الدورة السابعة والاربعين تحت رئاسة السيد ستويان غانيف ، من تحقيق أهدافنا المشتركة . ونتمنى للسيد غانيف النجاح في إضطلاعه بمهام منصبه الجليل . وليكن كل يوم من أيام هذه الدورة يوم حلول بناءة لمشاكلنا المشتركة . وينبغي ألا تنال الصعوبات - التي لا بد للاسف من أن تعترض طريقنا - من

إيماننا أو تثنينا عن مواصلة السير على طريقنا الطويل الوعر . فلسوف نزيحها جانبا ونواصل شق الطريق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الأعضاء ، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن الكلام ممارسة لحق الرد محدود ب ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية ، وينبغي أن تدلي الوفود ببياناتها من مقاعدها .

السيد مالك (العراق) : أعتذر لكم وللسادة المندوبين لطلب الكلمة في هذا الوقت المتأخر . قبل قليل تناول وزير خارجية الكويت في خطابه أمامكم ، عناصر محددة من قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧ (١٩٩١) ، وزعم أن العراق لم يلتزم بتنفيذها . وبدون انفعال ، سأتناول تلك العناصر واحدا واحدا كي أضع الحقائق أمام الجمعية العامة .

أولا لقد تعاون العراق تعاونا كاملا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والأمم المتحدة ، والجامعة العربية بتهيئة كل المستلزمات المطلوبة للوقوف على حقيقة موضوع المفقودين ، هذه القضية التي وُظفت ضد العراق لأغراض سياسية وغير إنسانية . لقد أوفى العراق بالتزاماته المنصوص عليها بالفقرتين ٣٠ و ٣١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حيث قمنا بالسماح للصليب الأحمر بزيارة جميع السجناء وأماكن الحجز للتقصي عما يسمى بالمفقودين دون أية قيود أو تحديدات . كما قمنا عدة مرات في الصحف المحلية بنشر قائمة بأسماء اولئك المفقودين . وأشير هنا الى أن السلطات الكويتية قدمت سبع قوائم متناقضة لأولئك المفقودين ، كل قائمة يختلف فيها العدد عن القائمة الأخرى . إن أي مراقب منصف لهذا الملف سيجد بدون عناء أن الكويت وحلفاءها يستغلون هذا الموضوع دون وجه حق .

ثانيا ، شارك ممثل العراق في اجتماعات الدورات الخمس الأولى التي عقدتها لجنة ترسيم الحدود للفترة من أيار/مايو ١٩٩١ لغاية نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ولم يشارك في الدورة السادسة التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٢ لأسباب جوهرية دعت العراق الى عدم

المشاركة ، منها أن قرارات اللجنة تحمل الطابع والقصد السياسي الصرف ، وهو حرمان العراق من حقوقه والإضرار بمصالحه الحيوية ، وخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ، إضافة الى التجاوزات الإجرائية التي قامت بها اللجنة ، مع أن عدم مشاركة العراق في اللجنة لم يعرقل سياقات عملها .

ثالثا ، إن عملية إعادة الممتلكات تجري بشكل اعتيادي وبإشراف السيد فوران مساعد الامين العام . ولقد أشاد السيد فوران مرات عديدة بالتعاون الذي تبديه السلطات العراقية في هذا الشأن .

رابعا ، تعاون العراق منذ البداية مع وفد الامم المتحدة بشأن تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، إلا أن ممثلي الدول الغربية في مجلس الامن ، كلما كان الطرفان على وشك التوصل الى اتفاق ، يضعون العراقيل والشروط السياسية المجحفة التي تمس سيادة العراق .

خامسا ، إن العراق يتعاون وبشكل واضح مع اللجنة الخاصة في موضوع تدمير أسلحة الدمار الشامل . فقد تم تدمير الصواريخ التسيارية ، وكما أعلن زفيريرو ، رئيس التفتيش النووي الاخير الذي زار العراق خلال أوائل أيلول/سبتمبر الحالي فإن البرنامج النووي العراقي هو الآن في درجة الصفر . ويقوم الآن فريق كيميائي موجود في بغداد بتدمير الاسلحة الكيميائية .

ختاما ، إنه لمن المخجل أن تلجأ الكويت وحلفاؤها الى إثارة مثل هذه المزاعم بقصد واحد فقط هو إدامة الحصار اللاإنساني التجويعي ضد الشعب العراقي .

الانسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ملاحظة ممثل العراق ، شأنه شأن النظام الذي يمثله عارية من الحقيقة وبعيدة عن الاخلاص . فالاعمال وحدها هي التي تشهد على سجل بلد ما . وأود ألا يسئ أحد الفهم ، إذ لا تنقصنا التصريحات العلنية التي يصدرها العراق والتي تشهد على موقفه العدائي المستمر من الكويت والمجتمع الدولي .

وسوف أتناول مختلف النقاط التي أثارها ممثل العراق ردا على خطاب نائب رئيس وزراء ووزير خارجية بلادي .

بالنسبة لمسألة أسرى الحرب والمحتجزين ، أود أن أذكر النقاط التالية : يرفض العراق حتى اليوم أن يقبل الإجراء المعتاد للجنة الصليب الأحمر الدولية في زيارة أسرى الحرب والمحتجزين . فزيارات اللجنة لأماكن الاحتجاز في العراق مقيدة . وتخضع قواعد تلك الزيارات للقوانين واللوائح العراقية التي ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن مستواها يقل عن مستوى المعايير الدولية الموضوعة من قبل اللجنة .

وفيما يتعلق بالقوائم التي ذكرها ممثل العراق ، إن من الطبيعي أن تستعرض الكويت القائمة دوريا . ومن غير الطبيعي أن تقدم قائمة تتضمن نفس الأرقام التي قدمت من قبل . إذ أن من اللازم إجراء استعراض للقائمة نظرا لعودة أسرى الحرب الذين يأتون عن طريق أطراف أخرى أو عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية . ولهذا تحرص الكويت على تحديث هذه القوائم دوريا . ولم يحدث على الاطلاق أن قدمت الكويت في وقت واحد أي قائمتين متناقضتين .

وبالنسبة للنقطة الثانية التي تتعلق بتخطيط الحدود ، رفض العراق أن يشترك في أعمال لجنة تخطيط الحدود أثناء انعقادها في شهر تموز/يوليه . علما بأنه قد سُجل على العراق قوله أنه سيمتثل لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أنشأ اللجنة . إلا أن العراق قرر ألا يشارك في أعمال اللجنة ، بل وأخذ يكرر مطالباته بالكويت كلها . وقد قال طه ياسين رمضان نائب رئيس العراق علانية أثناء الاجتماع الذي عقدته مؤخرا في جاكرتا حركة عدم الانحياز أنه يؤكد من جديد مطالبات العراق بالكويت .

ومن الصحيح أن ممتلكات الكويت تعاد ، ولكن العملية مضنية وبطيئة جدا . والعراق هو الذي يختار القائمة التي يقدمها للمنسق لإعادة الممتلكات . ويرفض العراق حتى اليوم تحمل مسؤولية إعادة أي من الممتلكات الخاصة التي نهبت بإشراف وأوامر المسؤولين عن قوات الاحتلال العراقية في الكويت .

وبالنسبة لمسألة القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) لعلي لا أفشي سرا إذ أذكر أن عدم انصياع العراق لهذين القرارين هو الذي يدفع المجتمع الدولي ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، الى البحث عن طرق أخرى تيسر تقديم بعض أنواع المساعدة الى الشعب العراقي نفسه . إن النواحي الاخرى تدرس بسبب رفض العراق الامتثال للقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) .

وسجل تنفيذ العراق يشهد عليه اليوم قرار مجلس الامن الذي يفيد بأنه لا يوجد داع يحمل المجلس على استعراض الجزاءات المفروضة على العراق خلال فترة الـ ٦٠ يوما . وأرى أن هذا يكفي لتوضيح سجل تنفيذ العراق .

البند ١٧ من جدول الاعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول) (A/47/464)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها (A/47/464) بأن تعين الجمعية العامة السيد رانجيت راي عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لمدة عضوية تبدأ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين السيد رانجيت راي ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٥